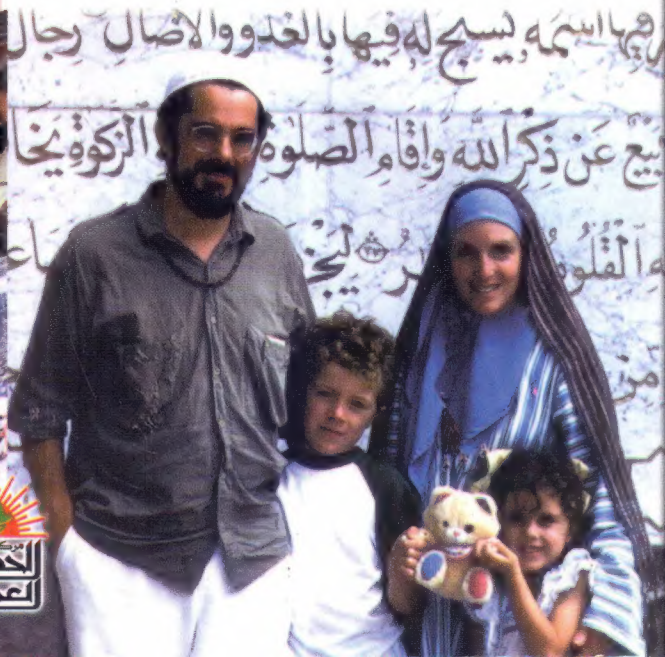


التجاني بولعوالي

المسلمون في الغرب

بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل



المسلمون في الغرب



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة في استنهاض وتأكيد الانتماء والوعي القومي العربي، في إطار المشروع الحضاري العربي المستقل.
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافي والعلمي مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة.
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه.
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه.
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز

علي عبد الحميد

مدير المركز

محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

4 ش العلمين - عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات - القاهرة

3448368 (00202) تليفاكس:

www.alhdara-alarabia.com

E.mail: alhdara_alarabia@yahoo.com

alhdara_alarabia@hotmail.com

التجاني بولعوالي

المسلمون في الغرب

بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل



الكتاب : المسلمون في الغرب

الكاتب : التجاني بولعالي
(المغرب)

الناشر : مركز الحضارة
العربية

الطبعة العربية الأولى : القاهرة ٢٠٠٦

رقم الإيداع : ٢٠٠٥/٢١٠٦٥
الترقيم الدولي: I.S.B.N.977-291-698-3

الغلاف
لوحة الغلاف:

تصميم وجرافيكي : ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكتروني :

وحدة الكمبيوتر بالمركز

تنفيذ : إيمان محمد

تصحيح: عبد الحليم فرحات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول الله سبحانه وتعالى في سورة النساء:

﴿وَمَنْ يَاجِزْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾

آية 100

وعن أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال:
سمعت رسول الله ﷺ يقول:

[إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته
إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا
يصيبها أو امرأة ينجسها، فهجرته إلى ما هاجر إليه].

حديث متفق عليه

إهداء

كنت أبحث عن وجهي في المرآة
لم يكن!
كان يسكن عينيها..
كنت عبر المشكاة
أفتش عن كينونتي
كانت تسندني إليها كطفل يطلع من طين الجنوب
ليولد فوراً على لوح المأساة

إليها.. إلى زوجي الحالم
بيت تحت شمس الوطن

كنت بالحرف السامق أحكي قدر المنفيين
حيث أنا منفي!
أكتب تاريخ الملايين
من شعبي المشنوق بين رنيم البشرى
وهول النعي

كانت في حجري تتحدى،
تمنعي من أن أكتب عبر الشاشة هذي
تصرخ،
تلعب،
تعبث بأظافرها في ذقني،
في أوراقتي،
في أفكاري

بلا وعي!

لها.. لأجلها هذا الترف النقي
إليها.. إلى طفلي البهية آية

مُتَكَلِّمًا

عندما كنت أدرس اللغة العربية وتعاليم الدين الإسلامي في إحدى الجمعيات الثقافية المغربية بمدينة أمستردام، قلت يومًا لتلاميذي، الذين ينتظمون في بوتقة الجيل الأخير: إن المسلمين الموجودين في الغرب أناس سيئون. فتأثرت ثائرتهم، وكان رد فعلهم عنيفًا مصحوبًا بعبارات الرفض واستعراض الذات والدفاع عن النفس، كأن الكأس فاضت بما فيها، فبدا الباطن عكس ما كان عليه الظاهر، ثم حاولت تهدئة الوضع، بأسلوب ملاطف، فقلت لهم: إن هذا ليس كلامي، وإنما كلام الإعلام والسياسة وحتى الشارع، فلم يختلف ردهم عن الرد السابق، بقدر ما ذكى تشبُّههم وإيمانهم بأن أولئك يفترون على المسلمين، ثم مضيت مسألا إياهم بدون تحفظ، ألا يكذب المسلمون عندما يسلكون مختلف طرق اللف والمراوغة، قصد إقناع الجهات المعنية بأنهم لا يقدرون على العمل، وأنهم يستحقون التعويضات؟ ألا يخالفون تعاليم دينهم عندما يمارسون أعمالا منحرفة وغير جائزة، كالسرقة والكذب والمتاجرة في المخدرات وغير ذلك؟

أحسست بهذه العبارات تسري في دواخلهم، وأن الحقيقة بدأت تصدم أعماقهم، لكن سرعان ما تدارك بعضهم الموقف، فردد أن ليس كل المسلمين سيئين! ثم تساءلت مرة أخرى: أليس تلك الأعمال المنحرفة التي يقرِّفها الكثير من المسلمين في الغرب محرمة شرعًا؟

فأجمعوا على أن ذلك صحيح. فاغتنمت هذه الفرصة لأقول لهم أن العيب ليس في الإسلام، وإنما في المعتقدين به، لكن، للأسف! فالإعلاميون والسياسيون يتعاملون مع القضية من خلال واقع المسلمين، وليس من خلال محتوى الإسلام وتعاليمه.

وحتى تكتمل الصورة في أذهان هؤلاء التلاميذ، الذين يُحسبون على الجيل الأخير، الذي يُنعت بأنه مشاكس، يقف وراء معظم المشاكل التي تعترى وجود المسلمين بالغرب، حاولت أن أشرح لهم بأن الإسلام يبنّي على شقين هامين؛ أولهما العبادات، وهذا الشق لازم وواجب، ويُحاسب عليه الإنسان من قبل الله تعالى بشكل فردي، حيث يطمع الإنسان في أن يصفح الله عنه، إن هو كان قد تهاون في القيام بعبادة من العبادات، أما الشق الثاني فهو المعاملات، وهي لازمة وضرورية كذلك، فيها تستمر حياة العباد في شكل مصالح متبادلة وعلاقات متداخلة وغير ذلك، فهي تؤدي بصيغة جماعية، أي بمشاركة من أطراف مختلفة، وهذا ينطبق كذلك على محاسبة الله تعالى للناس بخصوص هذا الجانب، إذ يُحاسب الناس فيما بينهم، فإن أخطأ أحدهم في حق الآخر، فالمسامحة أو الغفران لمرتكب الخطيئة، تمر عن طريق تنازل ضحيته عن ذلك، أما إن لم يتنازل له عن ذلك، فستتخذ المسألة منحىً عويصاً بالنسبة إلى الجاني.

وما يلاحظ عموماً في واقع المسلمين، أن ثقافة المعاملة الحسنة المبنية على المحاسبة المستمرة للنفس، تكاد تنعدم بالمقارنة إلى الجانب الطقوسي الذي يحضر بشكل قوي، في سلوكياتهم اليومية، وكأنهم بذلك يختزلون الإسلام في جانب العبادات، فتراهم يجهدون أنفسهم في أداء الصلاة والقيام بالصيام وإيتاء الزكاة وأداء الحج وغير ذلك، وهي أمور واجبة، لكن ليس على حساب معاملة الناس،

مما يوضح أن ثمة خلافاً في الوعي الديني لدى الغالبية الساحقة من المسلمين، ما دام انحيازهم إلى أمور العبادات، يجعل من الإسلام ما يشبه تلك الرهبانية، التي نهانا عنها الرسول ﷺ في حديثه المعروف: (لا رهبانية في الإسلام)، كما أن اقتصار المسلمين على أداء العبادات، قد يترتب عنه تلاشي تلك القيم الإسلامية للنموذجية التي تعتبر في حد ذاتها قنوات تواصلية بين بني البشر، وبذلك تتبدد مفاهيم الأسرة والمجتمع والأمة، ونجد أنفسنا أمام كتلة من الناس يحيون في انعزال رهيب عن بعضهم البعض.

ثم إن فرض العبادات من الله تعالى على الناس، إنما لأجل غايات شتى، من بينها إفشاء الأخلاق الحميدة في المجتمع، تلك الأخلاق التي تحث عليها كل العبادات المفروضة على المسلمين، أما إذا كانت هذه العبادات لا تساهم في زرع تلك الأخلاق بين الناس، فإن ثمة فجوة ما لدى المؤدين لها، وهذا ما يشهد عليه واقع المسلمين الحالي، حيث تشيع الرذائل والمساوئ والنواقص، وإن كان يحضر جانب العبادة عندهم، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن العلاقة بين العبادة والمعاملة في الإسلام علاقة لازمة، فإن حضر أحدهما وانتفى الآخر، لا محالة سوف يمس تركيبة المجتمع الإسلامي ارتجاجاً، وهذا ما حصل في الظرفية التاريخية الراهنة للمسلمين، فأصبحوا يقدّمون نموذجاً مقزماً للإسلام، غير أن هذا يتخذ طابعاً أكثر خطورة على أولئك المسلمين الموجودين في الغرب، والذين كثيراً ما يُعتنون بسفراء الإسلام الرديئين!

لقد كان الغرض الأساس من إثارة هذا الحوار بيني وبين تلاميذي، أن أختبر نوع الوعي الذي يحملونه بخصوص قضاياهم الدينية والثقافية داخل المجتمع الغربي الذي ينحدرون منه، فإذا بي

أصوغ الملاحظات الآتية:

لقد أدركت أن أغلب هؤلاء التلاميذ الذين ينتمون إلى الجيل الأخير، ويُعتبرون غربيين بالولادة والجنسية واللغة وما إلى ذلك، يحملون وعيًا لا يختلف كثيرًا عن وعي الجيل الأول/جيل الآباء! وهو وعي يرى في الإسلام المنغلق عقيدة مبنية ليس على عداوة الغرب وإنما رفضه، فشعور العداوة قد يُشذّب ويُصحح عن طريق الحوار الإيجابي المتواصل، أما شعور الرفض فيتخذ طابعًا إشكاليًا، لا تجدي معه الوصفات السياسية والإدارية، فهم يكونون للغرب هذا الشعور، رغم أنهم يشكلون جزءًا لا يتجزأ من المجتمع الغربي.

لما جعلنا نُثبت أن المعركة ما تزال طويلة لإرشاد هؤلاء، وتوجيههم إلى الوجه السليم للإسلام، من حيث إنه يفتح ذراعيه للجميع، ولو كان من بينهم من يتقاطع معه في الاعتقاد، وتظل وقائع التاريخ الإسلامي شاهدة على ذلك، وتلك الوقائع تتماثل، بشكل أو بآخر، مع ما يحدث حاليًا في العديد من الأماكن، التي تتمازج فيها مختلف الثقافات والديانات واللغات وغير ذلك، لنمنح لنا نموذجًا لأندلس جديدة، لكن، للأسف! لم يأخذ أغلب المسلمين من تاريخهم إلا ذلك الجانب السوداوي المشحون بالصراعات الداخلية والخارجية، وفي المقابل يطرحون جنبًا تلك الأمور الإيجابية، كالتعايش الذي عمّ التاريخ الإسلامي بين شتى الطوائف والديانات والحضارات، وهو نفس التعايش الذي يدعو إليه الغرب، مسئولين ومتقنين، فيهرول الكثير من المسلمين وراء تلك الدعوة، وهم يجهلون أن ذلك التعايش، إنما هو ملك لهم! وأن حضارتهم هي السبّاقة إلى إرساء قواعده وتعميمه على كل مكونات المجتمع، مسلمين وغير مسلمين.

لله إذا كان المثل الذي يقول: ذاك الشبل من ذاك الأسد، يُوظف بشكل إيجابي، يبين أن الشبل خير خلف لخير سلف، الذي هو الأسد، فإننا كذلك يمكن أن نعكسه، فنوظفه بشكل سلبي، فنعتبر أن جيل المهاجرين الأخير هو الشبل المستعار الذي سوف يرث الأسد المستعار، الذي هو الجيل الأول/جيل الآباء، لكن ماذا سوف يرث منه، وهو لا يملك شيئاً، خصوصاً وأنه هاجر إلى الغرب بعقلية مسكونة بفكرة جمع المال، والعودة إلى الوطن، لكنه لم يجمع مالا، ولم يعد إلى الوطن؟ فكانت الضحية هم الأبناء الذين يمثلون الجيل الأخير، فهم أشبال لكن ما زالوا ضائعين بين ركام الذاكرة وبريق الثقافة الغربية، فماذا ينتظر من هذا الضائع، إلا ما نجنيه الآن من حماقات مجموعة من الشباب المسلم، الذي يترجّح إما بين أدنى درجة من الإيمان، وهي العصيان الذي لا يخلف إلا انحرافات غير مقبولة شرعاً أو منطقاً، وإما بين أقصى درجة من الإيمان، وهي الغلو والتطرف الذي لا يسبب كذلك إلا انحرافات غير مقبولة كذلك شرعاً أو منطقاً، وكلا النموذجين يقدم صورة مشوهة للإسلام، ولما نجد مسلمين يتموقعون وسط هذا المعيار، فينسجون نظرة إسلامية معتدلة غير منساقة، لا إلى أولاء، ولا إلى هؤلاء.

لله إن هذه الوضعية التي يوجد عليها المسلمون بالغرب جد عادية، إذ داعي إلى ذلك الاستغراب الصادر عن العديد من الجهات، فهي نتيجة منطقية لواقع معيش، تضافرت فيه أسباب جمّة، أعطت لنا مثل هذه الوضعية، التي لا ينبغي أن نقهرنا، فنقف إزاءها مقيدي الأيدي، وإنما يلزمنا أن نلتم أنفسنا المتراخية، وننقّب في ذواتنا عن أسباب هذه الحالة المرضية التي نوجد عليها، فلا ننتظر من الآخر أن يملي علينا وصفاته السحرية،

التي إن هي هدأت موضعاً من حالتنا، أثارت مواضع أخرى، ثم حقيق بنا أن ندرك بالملق أن تجاوز تناقضاتنا الواقعية المشهودة، التي صارت أمراً حقيقياً لا فكاك منه - لا يبدأ إلا من تجاوز تناقضاتنا الذاتية المستورة، وهي تناقضات مع الذات والهوية والدين والتاريخ واللغة والوطن وغير ذلك.

هكذا، ندرك أن ثمة إشكالات عميقة تعترى واقع المسلمين في الغرب؛ لذلك جاء هذا الكتاب ليثير بعض جوانبها، ويميط اللثام عن المسكوت عنه من قضايا المسلمين بالمهجر، فيكشف، عن طريق ذلك، الوجه الحقيقي للإسلام أمة وتاريخاً وحضارة، وهو وجه يخالف مطلقاً، سواء ما هو عليه الآن حال أغلبية المسلمين، أم ما تكشف عنه وسائل الإعلام المختلفة، من رؤى وتحاليل وآراء تسيء أياً إساءة إلى الإسلام والمسلمين، ويحصل هذا إما نتيجة جهل بعض الإعلام الغربي بحقيقة الإسلام، وإما بسبب تجاهله لتلك الحقيقة، ما دام أنه ينخرط في صراع حضاري محموم مع هذا الوافد عليه، الذي راح يتغلغل في الحياة اليومية الغربية، تارة مزاحماً ببريق ثقافته المتميزة ثقافة الآخر، وتارة أخرى مصادماً بقيمه الخاصة عادات وتقاليد الآخر، وهذه الحالة التي يبدو عليها الإسلام في الغرب، تقتضي التنقيب عن الأسباب الخفية والمعلنة التي تقف وراء ذلك، وهذا التنقيب يبدأ من نقد الذات الإسلامية والعربية، التي لا تمثل نفسها خير تمثيل في الغرب، مما يصعد من النظرة المهينة والمحقرة إلى المسلمين، ثم بعد هذا النقد، يمكن أن نؤسس لحوار معقلان ومنفتح، أولاً فيما بيننا، ومن ثم مع الآخر، لأننا كما سوف نقرعون في بعض فقرات هذا الكتاب، إذا لم نتمكن من إقامة حوار صريح مع الذات والهوية، فإننا لا محالة سوف نفشل في إقامته مع الآخر، كيفما كان! وآلية الحوار هذه، تمكننا

بشكل أو بآخر، من الكشف عن حقيقتنا الضائعة بين أنقاض الصراعات المتتالية، التي ضيعت علينا فرص الدعوة العقلانية والممنهجة لإسلام معتدل ومتسامح، حتى أصبحنا أمام صورة لإسلام واقعي مهشم، لا يمثل من الإسلام الحقيقي الخالص، إلا الطقوس والعبادات واللباس، أما ذلك الوجه الحضاري والعلمي والأخلاقي، فلا نلمسه إلا عند أفراد منعزلين، يحيون خارج أسوار المجتمع، ونحن نعلم تلك القصة المشهورة، التي تحكي عن أن الأعداء إذا اجتمعت تقوت، وإذا تفرقت انكسرت، حيث لسان الشاعر يردد:

تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسرا وإذا افرقن تكسرت أحادا

وهذا هو حالنا عندما تفرقنا، فكان مصيرنا أشبه بمصير الثور الأحمر!

على هذا المنوال، نحاول تناول واقع المسلمين بالغرب، وهو واقع معقد يشهد تناقضات مذهلة، تتخذ طابعاً إشكالياً، يعجز معه الجميع عن صياغة حلول فورية لها، وفي خضم هذا التناول، يتم التعرض إلى مختلف قضايا المسلمين بالغرب، في شتى أبعادها التاريخية والثقافية والسياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية وغيرها، وذلك عبر فصلين رئيسين:

أولهما يسعى إلى تشخيص راهن المسلمين بالغرب، ومن ثم محاولة فهمه فهماً معتدلاً، يوازن بين مشروعية الحفاظ على الهوية الأصلية للمسلمين، وبين ضرورة قبول الحضارة الغربية، ما إن لم يؤد ذلك القبول إلى الذوبان والتلاشي، وهذا يتم عبر الانكباب على جملة من الموضوعات والمسائل، مثل تاريخ الهجرة، وأجيال

المهاجرين، وثقافة الحوار، وقضية التعايش، وسياسة الاندماج، وفقه المعاملة، وهكذا دواليك.

وثانيهما يعمق ما ورد في الفصل الأول من أفكار ورؤى وطروح، عن طريق النمذجة الملموسة لواقع المسلمين بالغرب، وذلك بالتطرق، بأسلوب تحليلي لا إخباري، إلى مجموعة من قضايا الساعة، التي تمكننا من أن نكشف، بواسطتها، عن جانب من حياة المسلمين داخل منظومة المجتمع الغربي، فهي بمثابة ذلك المقياس الذي به نقيس نوعية الحضور الذي يحضره المسلمون بالغرب، فتسنى لنا بذلك معاينة لحظات هامة من هذا الحضور، فأثبتنا الكثير من الملاحظات والاستنتاجات التي تترجم لنا ذلك للتناقض العميق، الذي يعيشه المسلمون ضمن العالم الغربي، وأهم هذه القضايا، التعليم الإسلامي، مسألة الحجاب، المهاجرون المغاربة بإسبانيا، العداء الغربي للإسلام، وغير ذلك من الموضوعات الفرعية.

والملاحظ أن العديد من القضايا المتناولة، تمت بصلة إلى النموذج الهولندي، وهذا لا يعني أن الكتاب يقتصر على المسلمين بهولندا، بقدر ما يتخذ هذا البلد منطلقاً له نحو الأصقاع الأوروبية الأخرى، أو نموذجاً مصغراً يمكن أن ينطبق بشكل ما على باقي النماذج الغربية الأخرى، خصوصاً وأن ثمة أكثر من قاسم مشترك بينها، كتاريخ الهجرة وأسبابها، وجنس المهاجرين واعتقادهم، والاصطدام الكائن بين هوية المهاجرين والثقافة الغربية، وإخفاق سياسة الاندماج، وتدهور الوضعية الاقتصادية وغير ذلك.

وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن أجزاء هذا الكتاب، كتبت أول ما كتبت في شكل مقالات منفصلة، لكن يوحد بينها خيط رفيع، يتمثل في صوغ فهم معقول لوجود المسلمين في الغرب، اعتمدنا في

تناولها طريقة أقرب إلى الموضوعية والنقد الذاتي، منها إلى التعصب والتجريح والفضح، فهي طريقة تتراوح، بين المنهجية الأكاديمية المأخوذة بالإحصائيات والاستنباطات، وبين الأسلوب الصحافي الذي يمتح من التقريرية والإخبارية؛ لذلك يلمس قارئ مباحث هذا المؤلف تنوعاً في آليات التناول، من نفس سردي، ومواقف فكرية، وأمثال وطرافة، ومعلومات تاريخية وسياسية، وتحليل موضوعي وهلم جرا.

وحتى يتشكل ما يشبه تلك الرؤية التقريبية الشاملة حول واقع المسلمين بالغرب، ارتأينا أن نذيل هذا الكتاب بما نطلق عليه البدائل الممكنة، وهي مقترحات استجابتها من خلال انتظامنا المباشر في ذلك الواقع، وهو انتظام يجعلنا في تماس دائم مع شتى قضايا المسلمين المعيشة، هذا ناهيك عن الاكتواء الفوري بأغلب الأحداث الساخنة التي تمس هذا الواقع، وهو اكتواء يضعك في عين الحدث، مما يمنح خطابك نوعاً من المصدقية، وهذه المقترحات/ البدائل صالحة للاستثمار قصد تصحيح وضعية المسلمين في الغرب، وهي مقترحات/ بدائل مشروعة، لكنها غير نهائية، فهي قابلة للنشذيب والتعديل والنفي والإضافة، كما أن استثمارها ليس حكراً على أحد، بقدر ما هو ملك لكل الأطراف المعنية بالأمر، من جالية إسلامية ومواطنين غربيين وسلطات مختلفة.

عود على بدء، لقد اخترت أن أفتح كتابي هذا، بذلك النقاش الذي دار بيني وبين تلاميذي؛ لأنني أتوقع أن حال المسلمين بالغرب، سوف يشهد بُعيد بضع عقود زمنية منعطفاً جديداً، واقع فيه أمام واقع جديد مغاير تماماً لهذا الواقع الذي نحن فيه، واقع يواكب نوعية الوعي العام الذي يتصرف به هذا الجيل الأخير من تلاميذي وغيرهم، وهو وعي غير مكتمل؛ لأن أسباب اكتماله غير

موجودة، خصوصاً وأن هذا الجيل يعيش انفصاماً رهيباً، يبدو فيه كما لو أنه ما يزال يفتش عن هويته الحقيقية، فلا هو غربي، ولا هو شرقي، وإنما بين بين! لذلك رأيتني أصفه بذلك الغراب الذي أعجب بمشية الحمامة المتزنة والجميلة، فراح يحاكيها، وبعد برهة من المحاكاة، فشل في أن يؤدي تلك المشية الجميلة، فحاول الرجوع إلى مشيته الأصلية، فأدرك أنه قد نسيها، وأمسى أمام موقف إشكالي، فلا هو أفلح في تقليد الحمامة، ولا هو حافظ على مشيته الأصلية، غير أن الفرق بين الغراب وجيل الهجرة الأخير، هو أن الغراب قلّد الحمامة عن قناعة وطيب خاطر، أما الجيل الأخير فلم يختار الولادة والكيونة في الغرب، وما انتظامه في بوتقة الثقافة الغربية، وما انسياقه إزاء أشكال الحدائث الغربية، إلا قدر محتوم عليه.

إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْأَوْثَانِ

راهن المسلمين في الغرب ؛
تشخيص ومحاولة فهم

ديباجة

كانت ابنة عمي فيندي بمثابة أختي الكبيرة، كانت تكبرني بخمس سنوات وكنا الطفلتين الوحيدتين في العائلة، عندما كنت صغيرة كنت لا أراها إلا أثناء أعياد الميلاد، حيث كان فارق السن بيننا يقف حاجزًا في وجه بناء تواصل حقيقي، لكن بمجرد ما ولجت مرحلة المراهقة صرنا صديقتين حقيقتين، كانت فيندي تقطن في المدينة، وكنتُ أسكن في قرية تبعد بحوالي عشرة كيلو مترات، وأروع ما كنتُ أحبه فيها هو مدى لطفها معي وعنايتها بي، كما أن سلوكها كان ينم عن أنها تتمتع بشخصية راشدة.

لقد جعلتني أكتشف العالم، فلما يسقط بين يديها كتاب جميل، تقوم بقراءته، وبعدها أشرع أنا كذلك في قراءته، وعندما تنبأع أسطوانة ما، أقوم أنا كذلك بابتئاعها وهكذا.

بعد حوالي عام كامل مضى على علاقة فيندي بشاب مسلم، اسمه علي، قررت الزواج به، وأثناء حفل الزواج كان الجو رائعًا نقاسم فيه الحضور كنوس الشمبانيا، غير أنه عقب هذه اللحظة الجميلة راحت الأمور تتبدل بشكل كبير، إذ حينما حل عيد ميلاد فيندي، وذلك بعد بضعة شهور من زواجها بعلي، هيات حفلة بمنزلها، الذي امتلأ عن آخره بالمدعوين، وفي لحظة ما حاولت فيندي إشعال لفافة، لكن سرعان ما صرخ علي في وجهها: "لا يُسمح بالتدخين هنا." كذلك، لم يتم آنئذ تناول الخمر كما هو معتاد في أعياد الميلاد، ولم يشرب الحضور سوى العصير! لقد اعتبرت ما يقع حماقة؛ لأن فيندي لم تكن أبدًا هكذا؛ إنه مسلم؛ لذلك فهو

يرفض حدوث تلك الأمور من تدخين ومعاقرة خمر، انتصبت إزاءه ورددت في غضب: هذا منزلنا، ونحن الذين نحدد ما هو مسموح به، وما هو ممنوع!

تغيرت الأمور كثيرًا، كنت أحاول الاتصال بفيندي، لعلّي أفوز بقاء معها، لكن كانت تتهرب دائمًا مني، متزعة بأشياء من مثل: يجب أن أطبخ، ينبغي أن أتسوق، سوف أقوم بتنظيف المنزل ... وعندما ألح من جديد في رؤيتها، تجيبني بأنها اختارت حياة أخرى؛ حياة مع رجل، وعما قريب سوف تصبح أمًا، وفي ذات الآن تحاول الحفاظ على ما تبقى من أصرة تجمعني بها، لكن بشكل وبجزم أقل مما كانت عليه، حيث تتبدد صورة تلك المرأة الرائعة بسلوكها وحديثها، وعندما أسألها عن علاقتها الزوجية، تجيبني دومًا بأنها جد معتبرة. وذات يوم قالت لي: إن كل ما يهمها في هذه الحياة هو أسرتها الصغيرة، كانت هذه الكلمات بمثابة سكين يخرق روحي، فشعرت بألم عميق يسكن دواخلي، وكنت لا أصدق أنها هي التي تفوهت بهذه العبارات، التي سببت لي حزنًا لا يتصور.

وأثناء شهر رمضان التقتُ بفيندي إحدى صديقاتها، فدعتها لتناول فنجان قهوة، لكنها امتنعت عن ذلك لأنها كانت صائمة، وهذا يعني أنها كانت قد أسلمت، لكنها لم تحدثني بذلك أبدًا. إنني ما توقعت أن تتغير فيندي بهذا الشكل الجذري والمطرف، من فتاة راشدة إلى امرأة مستقلة! إنني حقًا خائفة من أن تسقط في شباك العزلة ولا تحبى إلا لأسرتها، غالبًا ما أفكر فيها، إنني فضولية بخصوصها ومثلهة إليها، إنني أفنقدها! (٥٦)

* - مقطعات من حكاية واقعية نشرتها مجلة Flair الهولندية الأسبوعية، العدد 3، يناير 2005.

مساءلات لصياغة رؤية متوقعة

بينما كنت أتصفح إحدى المجلات الهولندية المهمة بقضايا المرأة، إذا بي أصادف موضوعاً استرعى نظري، وهو في الحقيقة كُتب على شكل قصة تسرد وقائع ما، بنفس الأسلوب المنتهج في كتابة البيوغرافيا أو السيرة الذاتية، والسرد يتم على لسان المتكلم الذي يصور للمتلقي أحاسيس مسكونة بمعاناة ذاتية، ومثل هذه الأحاسيس ليست غريبة، لكن الغريب في اعتقادي هو الأسباب التي تقف وراء نشوء مثل هذه الأحاسيس أو تلك المعاناة، بمعنى أن الأمر لا يقف عند ما هو ذاتي أو شخصي، بقدر ما يتخطاه إلى ما هو أوسع؛ إلى ما يمس البنية العامة للفضاء الذي تحصل فيه مثل هذه الحكاية.

مما دفعني إلى إعادة قراءة هذا النص - وهو مثبت على الصفحة الأولى من هذا الفصل - على ضوء السياق السوسيو- ثقافي الذي ينخرط فيه، دونما تغاض عن المرحلة التاريخية التي توطئه، فبدأت أستخرج منه بعض المفاتيح المخفاة، التي تعيننا على تفكيك إشكالية غياب التواصل الإيجابي بين الحضور الإسلامي أو الأجنبي ومكونات الواقع الغربي، ومن ثم أكتشف بعض مواطن الخلل في العلاقة المتوترة بين الوافد الأصلي. لذلك فكرت في تلخيص هذه القصة الواقعية وترجمتها من اللغة الهولندية إلى العربية، وجعلها بمثابة منطلق لتأسيس رؤية واقعية لوضعية المسلمين أو الأجانب في هولندا خاصة، وفي الغرب عامة.

لكن، قبل الشروع في تشخيص راهن المسلمين في الغرب، ومن ثم محاولة فهم بعض الملابس والحقائق التي تعترى ذلك

الراهن، يجدر بنا أن نطرح جملة من المساءلات المفتوحة التي سوف تشكل خطوطاً عريضة، تتقاطع حيناً، وتتداخل أحياناً لصياغة إحداثيات تلك الرؤية الواقعية المزعم تركيبها:

لماذا كيف يعامل المسلمون الموجودون في العالم الغربي الآخر؟ وبعبارة أوضح، كل من لا يمت بصلة إلى فصيلتهم الدينية من غير المسلمين، هل على أساس ثقافة المعاملة التي سطرها الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، أم على أساس ثقافة المعاملة التي تجمع بين شتي من السلوكات المكتسبة عبر التاريخ الطويل المبني على الصراع البارد أو الدامي مع الآخر، فهي تأخذ من الدين بطرف، ومن العرف بطرف، ومن الخرافة بطرف، ومن الغير بطرف وهكذا؟ أم أن هذه المعاملة تركز على ما هو إنساني عام، وتستثمر تلك القيم الإنسانية المشتركة التي من شأنها أن تقود إلى وحدة الشعور والهدف والهم بين سائر شعوب المعمورة، وهي قيم معززة بجملة من القوانين الدولية المستحدثة؟

لماذا هل الوجود الراهن للمسلمين في الغرب يستند إلى برنامج واضح، ينطلق من وعي سليم، وله غايات مدروسة مسبقاً تسعى إلى تحقيق مكاسب ما أو توصيل معارف ما، بناء على رؤية شاملة، تستفيد من الماضي، وتنتظر إلى الحاضر بعين الواقعية، وتخطط للآتي بأسلوب إستراتيجي، أم أن هذا الوجود اعتباطي، حيث هاجر الأجانب إلى الغرب بشكل عشوائي، لأن ذلك كان من نصيبهم أو أنهم محظوظون؟ غير أن هذا الذي حدث في السابق، هل ما يزال اليوم يستحوذ على أسلوب تفكيرهم وتقديرهم، ويوجه أهدافهم إن كانت عندهم أهداف! أم أن الأمور تبدلت؟ ثم كيف أصبح يتعامل المسلمون مع تلك المقولات الفقهية التي لا تجوز الهجرة إلى الغرب، وبالأحرى

الاستقرار فيه؟

لقد مر أكثر من نصف قرن على الهجرة (الجديدة) للمسلمين نحو الغرب، والتي أعقبت تحرر بلدان العالم الثالث من نير الاستعمار الأوروبي التقليدي، وفي بعض البلدان تؤرخ الهجرة (القديمة) بأكثر من قرن، وهذا الزمن غير القصير منذ بدء الهجرة، خصوصًا الجديدة، كفيل بأن تُحقق فيه مكاسب جمة، مادية أو معنوية، اجتماعية أو سياسية، ثقافية أو اقتصادية؛ هل هذه الفرضية تنطبق على المهاجرين المسلمين؟ ماذا قدم هؤلاء للغرب؟ هل إسهامهم اقتصر على ما هو مادي، أم تعداه إلى ما هو ثقافي وفكري؟ هل استطاع المسلمون أن يكتسبوا حيزًا ما داخل المجتمع الغربي، أم أن أهم مكتسب نالوه لا يتجاوز ما هو شكلي كالجنسية مثلاً، فهم بذلك ليسوا غربيين إلا بالقوة؟

لأن أثناء هذا المقام غير القصير للمسلمين بديار الغرب، اكتسبوا تجارب حياتية لا تحصى من جراء احتكاكهم المستمر بثقافات جديدة، غريبة عن ثقافتهم الأم، واختلاطهم المباشر بتكتلات بشرية تتحدر من أرومة مغايرة لا تجمعها أي صلة بأرومة المهاجرين، ولا يوحد بينهما أي شبه، فتحدثوا بالسنة الغرب رغم لكنتهم الشرقية، وتستروا بالبزات الأوروبية رغم دفء الجلباب، وأقبلوا على المطابخ والأكلات الغربية رغم لذة الأطعمة الإسلامية والعربية والأجنبية، لكن هذا الانفتاح اللافت للنظر، وهذا الانطلاق الواضح نحو هذه الأشكال الثقافية الغربية، قابله انكماش غريب، وإحجام بين عن الجانب الأخلاقي في الحضارة الغربية، مما أسقط المسلمين المستقرين في الغرب في ازدواجية مستعصية عن الفهم، ازدواجية قد تؤول على أنها تناقض أو نفاق! اعتبارًا بأنهم يندفعون اندفاعًا نحو ما هو غربي، ويمتنطون صهوة المستحيل قصد الوصول إلى أي شاطئ تمتد إليه جغرافيا

الغرب، لكن عندما تتعلق الأمور بالتنازل عن، ولو ذرة، من الانتماء الروحي أو الهوية الدينية، يدرك الغرب أن إيمان هؤلاء المغتربين وتمسكهم - الذي يبدو له ساذجًا - بمقومات العقيدة التي يعتقدونها أعمق مما يتصور، فيحار أمام هذه الازدواجية التي تعترى سلوكات هؤلاء المسلمين، لكن، هل ثمة حقًا ازدواجية في نوعية المعاملة التي يُصدرها هؤلاء نحو الآخر؟ هل مرجع هذه الازدواجية نابع من الدين أو الثقافة التي يمثلونها أم من فهمهم لهما؟

ثم، أليس هناك ما يخشاه المسلمون عندما يقبلون على المجتمع الغربي الذي يحيون على هامشه، وأول ما يخشاه هؤلاء هو مشروع الاندماج الذي يقدمه لهم الغربيون على طبق من ذهب؟ فماذا يعني الغرب بمفهوم الاندماج؟ وكيف يفهم المسلمون الموجودون في الغرب هذا المصطلح الخطير؟ هل تحقيق أهداف هذا المشروع الذي خصصت له وزارات وهيئات وميزانيات ومؤتمرات... ستكون لصالح الغرب، وعلى حساب هوية وثقافة المسلمين، أم لصالح المسلمين، وعلى حساب ميزانية وجهود الغرب، أم لصالح كليهما؟ ولكن، لماذا ينفر عديد من المسلمين من مجرد سماع فكرة الاندماج؟ أين هو مكن ارتياحهم وخشيتهم وتخوفهم؟ أليس عليهم تصحيح ذلك المكن الذي من شأنه تكبير وجودهم المستقبلي في الغرب؟ ثم، ألا يدري المسلمون أن أبناءهم وأحفادهم، الذين منهم من وصل وصار يشكل الجيل الأخير، ومنهم من هو في الطريق وسوف يمثل الأجيال القادمة، بدءوا يندمجون على الطريقة التي رسمها الغرب، وراحوا يمثلون إسلامًا غربيًا! أو إسلامًا مندمجًا في الثقافة الغربية، رغم أنف جيل الآباء الذي مثل إسلامًا مستقلًا، أو إسلامًا شرقيًا يقف وجهًا لوجه مع ما هو غربي؟ في المقابل، لماذا فشلت سياسة

الاندماج التي سنّها الغرب؟ إلى ماذا يُعزى ذلك؟ هل إلى خلل في المشروع ذاته، أم إلى خلل في آلية إيصال فحوى سياسة الاندماج إلى الآخر، وجعله يتقبل هذه الفكرة من أصلها، أم إلى أن الآخر لا يملك وعيًا أو فهماً أو نية تسعفه على الاندماج، خصوصاً وأن ذلك، حسب اعتقاده، يتعارض مع تعاليم دينه وطبيعة هويته وتركيبية ثقافته؟

لـ إذا كان القرآن الكريم باعتباره دستور المسلمين، ينص على التعارف مع الآخر ولو كان على غير ملة الإسلام، فلماذا يعزف العديد من المسلمين الموجودين في الغرب عن هذه النعمة القرآنية، لينكمشوا في دائرة ضيقة تعزلهم عن العالم الذي يوجدون فيه، ويتقوقعوا على ذواتهم التي ترنو إلى مثل ذلك التعارف النافع، ويغلقوا أبوابهم بل وشرفاتهم في وجه الريح الغربية، وهم لا يعون أن هذه الريح لازوردية وغير مرئية تخرق كل الحواجز والستائر! ألم يحن بعد الوقت للأخذ بالحقائق الإسلامية الساطعة التي لا تنفِي الآخر، بقدر ما تحضنه وتجادله بالتي هي أحسن، والتي لا تُعادي الغير، بقدر ما تؤاخيهِ وتمد إليه جسر المودة الإنسانية، فكل الناس على اختلاف جذورهم وألوانهم ولغاتهم واعتقاداتهم مكرمون، ما داموا يلتقون قاطبة في النسب، عند نقطة البدء التي هي آدم عليه السلام؟ ألم نزل بعد ذلك الوعي الديني السليم الذي يُؤلّد في نفوسنا روح التسامح النقي الذي يبدأ من الابتسامة والتحية وإماطة الأذى عن الطريق... فيزيد يوماً بعد يوم، وتزيد معه قيمتنا عند الآخر، فنكتسب بذلك مقومات التعامل الجدي والحوار المتبادل مع الغير، فلا ينظر إلينا باعتبارنا خصماً متخلفاً أو منغلِقاً، وإنما باعتبارنا خصماً ذكياً ومنفتحاً!

المسلمون في الغرب بين الحتمية الواقعية والتفسير الديني

التشخيص الممكن لوضعية المسلمين في الغرب

لم يوجد المسلمون في الغرب صدفة، وإنما حصل ذلك نتيجة عوامل شتى، أهمها حاجة الغرب إلى اليد العاملة، التي سوف يستوردها من دول العالم الثالث لتؤدي بعض الأدوار التي لا يرضى الغربي بأدائها، أو لا يتوفر لدى المجتمع الغربي من يقوم بها، أو أن شيخوخة ذلك المجتمع وهرمه تلج عليه التفتيش عن سواعد شابة وفتية، تعوض ذلك النقص الناتج عن تلك الوضعية، تتضاف إلى ذلك جملة من العوامل الثانوية، كالدراسة والاضطهاد السياسي والاستثمار وغير ذلك، وما يسترعي الانتباه هو أن الغالبية العظمى من مهاجري العالم الإسلامي إلى الغرب، تشكله اليد العاملة التي تغلب عليها الأمية وانعدام الخبرة العلمية والعملية، مما يؤثر سلباً على نوعية الأداء الذي تقدمه الجالية الإسلامية، سواء على صعيد الحياة الأسرية، حيث تفشي ظاهرة الطلاق وغياب التربية المنهجية والموجهة للأولاد، أم على مستوى العلاقات العامة، حيث يعاني الكثيرون من مشاكل جملة في المدرسة والعمل ومع شتى المؤسسات الإدارية والحكومية، واستفحال هذه المشاكل يولد قطيعة عميقة في التواصل مع المجتمع الغربي، مما يدفع أعداداً من المسلمين إلى تشكيل (غيتوهات) والانعزال فيها.

هذه الوضعية غير الصحية التي يوجد فيها العديد من المسلمين في الغرب، تعزى من جهة إلى غياب الوعي اللازم لهؤلاء سواء بالذات أم بالهوية أم بالآخر، وهذا الغياب للوعي يوقعهم في مأزق الانغلاق والتفوق، الذي يترجم باسم الدين الإسلامي أو الثقافة الشرقية، وهذا تأويل مغلوط؛ لأن كلا من الإسلام والثقافة المندرجة في إطاره لا يدعوان بالمطلق إلى الانعزال عن العالم، والاعتكاف الأزلي في الصوامع، بقدر ما يحثان على العزوف عن الرهبانية والوحدة والتزمت، ويحضّان على التعارف الموسع بين كل البشر، ومن جهة أخرى تعزى إلى أن اليد العاملة هاجرت إلى الغرب، وهي مسكونة بفكرة العودة إلى الوطن، لما تتمكّن من جمع بعض المال، لكن هذا الحلم سرعان ما تبدد أمام تحديات جديدة لم توضع من قبل في الحسبان، وهي تحديات مرتبطة بجوانب عدة، أهمها الأبناء الذين ولدوا وتربوا ودرسوا في الغرب، فصاروا أكثر تشبّهًا به؛ لأنه إن لم يكن وطنًا أصليًا لأبائهم، فهو وطن لهم بالولادة والانتماء واللغة وغير ذلك، ثم لا تخفى عن أحد حالة الأوطان التي هاجر منها الآباء، وهي حالة لا تنم عن الاستقرار والأمن والضمانة، وغير ذلك من الجوانب. ومع ذلك يظل الحنين إلى الأصل قائمًا، ويبقى حلم العودة يراود جزءًا عظيمًا من الجالية المسلمة، وهذا من شأنه أن يثبت أكثر تلك الوضعية غير الصحية التي أشرنا إليها سابقًا، وأن ذلك الجزء العظيم من المسلمين الذين يحلمون بالعودة، عوض ما يصرف جهده وتفكيره في بناء حاضره، وتحسين وضعيته الراهنة، والتخطيط لمستقبل أبنائه في الغرب، فإنه يستمر في حرق أوقاته وأعصابه بالتفكير في الوطن، والبكاء على أطلاله!

كذلك، لم يوجد المسلمون في الغرب عبثًا، حقًا إن مجموعة

كبيرة منهم تولى كل الاهتمام لتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير أسباب الحياة المادية، التي يُزعم أنه بها تتحقق لهم تلك السعادة المفقودة في أوطانهم الأصلية، لكن لما تهيأت لهم تلك الأمنية، ازدادت درجة شقاوتهم ومعاناتهم، فأدركوا أن السعادة التي ينجرون خلف بصيصها، لا تعدو أن تكون مجرد سراب بقية يحسبه الظمان ماء! وهم لا يدرون، أو يتخافلون عن أن السعادة الحقيقية لا تكتمل إلا في ذلك الجانب الروحي والمعنوي من عقيدتهم وثقافتهم، وهو نفس ما تفتقده الحضارة الغربية التي استعبدتها المادة والآلة، حتى صار الإنسان مجرد رقم في معادلة غير مفهومة، يعبث بمصيره المجهول، وعلى نفس المنوال يمضي العديد من المسلمين الذين يكتفون بالحياة في جانبها المادي، وهم لا يعلمون أنهم لم يخلقوا عبثاً، ولم يلق بهم القدر في الغرب عبثاً، وإنما لحاجة عظيمة، وهو توصيل الرسالة التي أنيطت بهم إلى تلك البقاع التي استقروا بها.

وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على أن وجود المسلمين في الغرب ليس شيئاً طارئاً أو مؤقتاً، يمكن أن يُسمى ظاهرة عارضة أو سحابة صيف عابرة، كذلك الوجود القديم بالجزيرة الإيبيرية أو بعض مناطق أوروبا الشرقية، وإنما وجود نوعي ينبئ بأنه سوف يمتد ويترسخ، وسوف يجعل من المسلمين، وبالتحديد الأجيال الصاعدة التي ولدت في المهجر، مع مضي الوقت، شبه سكان أصليين، وفي المستقبل القريب الذي يمكن حصره في أقل من حوالي ثلاثة عقود على الأكثر، يصبح الإسلام بأوروبا - على سبيل المثال - ممثلاً بأولئك الذين ولدوا بها، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الجيل الأول/ جيل الآباء الذي هاجر إلى الكثير من دول أوروبا الغربية والشمالية عقب خمسينيات القرن السابق سوف

يندر، ويشيخ الجيل الثاني، الذي، بعد ما يعادل النصف قرن من الآن، سوف يندر بدوره! وهذا يعني أن الدور سوف ينتقل إلى الجيل الذي لا يربطه بالأوطان الأصلية، التي هاجر منها المسلمون الأول نحو الغرب إلا أسرة واحدة، وهي أنها تمثل أصل آبائهم وأجدادهم، علماً بأن مثل هذه الأسرة سوف تأخذ مع مرور الوقت طابعاً تذكاريّاً، حيث بدأ الآن العديد من أبناء المهاجرين المسلمين يرفضون قضاء العطل مع ذويهم في الأوطان الأصلية، فما بالك بعد مضي بضع عقود وموت الآباء! فيتلشى بذلك نهائياً أي حنين إلى الوطن، ويتبدد أي تفكير في العودة، وهكذا يكتمل استقرار المسلمين بالغرب ومن دون رجعة.

ثم إن وجود المسلمين بالغرب من غير رجعة إلى الأصل، يمنحه طابعاً مصيرياً، فالأقلية المنعزلة الخائفة على هويتها وعقيدتها وثقافتها، تعيش بين ظهرائي أغلبية مفتحة تنظر إلى الأقليات التي استوطنت بلادها، تارة بعين الشفقة ما دامت أنها هاجرت إليها هرباً من المجاعة والاضطهاد، وتارة أخرى بعين الريبة والخوف من امتداد واستمرار الوجود الأجنبي الذي بدأ يحمل بذور التطرف والفوضى والتهديد، وهذا ما يجعل الأغلبية المهيمنة تحاول بكل أدواتها السياسية والاقتصادية والثقافية جعل الأقلية المنطوية والمنغلقة أمام أمر الواقع؛ إما أن تقبل قيم الغرب وتقاليدته فتندمج أو تنصهر، فتجني بذلك قطوف الاستقرار والضمانات الاجتماعية والسياسية المتنوعة، لكن على حساب هويتها وعقيدتها ورسالتها، وإما أن تتمسك بقيم الإسلام وتقاليدته، وتعتصم بتعاليم عقيدتها وخصائص هويتها، فتحجم عن أي اندماج في بوتقة الثقافة الغربية، فتجني بذلك أشواك العنصرية والاحتقار والدونية، فتخسر حاضرها ومستقبل أبنائها.

التفسير الديني المعتدل لوجود المسلمين في الغرب

هكذا، يحس أغلب المسلمين المستقرين بالغرب أنهم أمام خيارين أحلاهما مرًا إما الاندماج أو الإحجام، إما الانفتاح المشروط أو الانغلاق، إما ثقافة الغرب التي تضمن لهم العيش الكريم والاطمئنان أو قيم الإسلام التي تجلب لهم سخط الغرب وعدم رضاه، وتكاد مثل هذه الرؤية ذات البعدين: الأبيض والأسود تهيمن على بنية التفكير السائد لدى المسلمين الموجودين في الغرب، باستثناء قلة قليلة استطاعت أن تشكل رؤية ثالثة، تستوحي خطوط التماس الإيجابية، التي تحجبها أحكام القيمة التي يكونها كل طرف عن الآخر، حيث بالاستناد إلى تلك التماسات أو القواسم المشتركة يمكن التوصل إلى صياغة ثقافة مشتركة بين الطرفين، ثقافة مبنية على قيم إنسانية ينتفي فيها التعصب الديني أو الأيديولوجي، ثقافة مسكونة بهوم الإنسان النفسية والاجتماعية والثقافية، وهي هموم تتخطى كل الحواجز الإثنية والعرقية والأيدولوجية وغير ذلك، ولإرساء مثل هذه الثقافة يمكن أن نستوحي كل ما راكمنه من موروثة أخلاقية وحضارية، بأخذها المرء من الدين الذي يؤمن به، أو من المنظومة الثقافية والفكرية والاجتماعية التي يندرج فيها.

ولا يتسنى هذا التعامل الإيجابي مع الغرب، إلا عبر آليات التحوّل التوافقي والتعايش والانفتاح والتعاون ونحو ذلك، ويبدأ ذلك من أصغر مكون للمجتمع، وهو الفرد الذي يبادر بفتح كل قنوات التواصل المتاحة، بدءًا من العمارة التي يسكن فيها، وصولاً إلى المبنى الذي يعمل أو يدرس فيه، وهذا يعني أن هذا الفرد المسلم إذا ما انتهج ثقافة المعاملة كما أرساها الإسلام، سوف

يضرِب بعرض الحائط قيم الغلو والانغلاق والتزمت، التي تسربت إلى مجتمعاتنا من جراء الفهم الإسقاطي والتأويل الحرفي للنصوص الإسلامية، قرآنية كانت أم حديثية، ويؤسس لفهم وسطي يأخذ بعين الاعتبار الآخر غير المسلم الذي يشاركه في الإنسانية والوجود على الأرض، وبهذا التجاوز للجانب المتشدد في منظومة التفكير الإسلامي، يتمكن من التجاوب ولو النسبي مع ثقافة الغرب الذي يوجد فيه، فتتراءى في الأفق علامات التعايش بين المسلمين والغربيين، وعن طريق ذلك تتسنى إمكانيات توصيل جانب من رسالة الإسلام، التي تحفز على تعارف البشر وتكافلهم وتضامنهم، فلا يصبح وجود المسلم في الغرب عبثاً، أو من أجل بعض الأغراض الدنيوية التافهة الزائلة، بقدر ما يصير كل مسلم بمثابة سفير للإسلام حيث لا يوجد الإسلام. وفي هذا الكلام رد على ثلة من الدعاة الذين يفتنون، تارة بعدم جواز الهجرة أو الاستقرار بالغرب لأنه يشكل دار حرب! وتارة أخرى بحرمة نيل الجنسية الغربية؛ لأن ذلك ينطوي على ولاء معلن للغرب.

لكن، لا يتساعلون عند الإدلاء بمثل هذه الفتاوى عن مصير أكثر من 50 مليون مسلم بالغرب، ولا يتساعلون كذلك عن أنه بواسطة هؤلاء المهاجرين أضحى الإسلام معروفاً وموجوداً في عقر دار الغرب، بل وأمسى العديد من الغربيين مهينين لتقبل هذا الدين والدخول فيه، وأخيراً، لا يتساعلون عما لو كان ينطبق على المهاجر، التي شد إليها المسلمون الرحال مصطلح دار الصلح أو المعاهدة، ما دام أنها استقبلت أفواج المسلمين، فأحسنّت إليهم بالعمل والمأوى وغير ذلك، فهي مع كفرها المعلن لا تكن للمسلمين على أرضها عداً صريحاً، وإن كانت ثمة بعض المواقف التي تخفي خلفها ما يشبه العدا.

وحتى يتضح هذا الأمر أكثر، أورد في هذا الصدد رأياً يحسم فيه العلماء هذه القضية، ولا يدعون مجالا لبعض الفتاوى التي تظهر من فينة لأخرى، لتعكر صفو المسلمين الموجودين في الغرب، وتزيد من شدة حيرتهم وعدم استيعابهم للشرح الكائن، سواء بين آراء العديد من العلماء وواقع الحياة، أم بين هذه الآراء ذاتها. وهذا الرأي يقول فيه أصحابه، وهم مجموعة من المفتين: "إذا وَجَدَ المسلم أن بقاءه في دار الكفر يُفِيدُ المسلمين الموجودين في دار الإسلام، أو يُفِيدُ المسلمين الموجودين في دار الكفر بمثلِ تعليمهم وقضاء مصالحهم، أو يُفِيدُ الإسلامَ نفسه بنشرِ مبادئه والرد على الشبهِ الموجهةِ إليه - كان وَجُودُهُ في هذا المجتمع أفضلَ من هجره، ويتطلب ذلك أن يكون قويُّ الإيمانِ والشخصيةِ والنفوذِ حتى يُمكنَهُ أن يَقومَ بهذه المهمة. وقد كان لبعض الدعاة والتجار في الزمن الأولِ أثَرٌ كبير في نشر الإسلام في بلاد الكفر".

إذا كان، إذن، قسم لا يستهان به من العلماء، يثبت أن وجود المسلمين في الغرب فيه فائدة عظيمة للإسلام، سواء من حيث الاستفادة المادية والاقتصادية أم الفكرية والعلمية أم الدعوية، فإنه يشترط في ذلك تحلي المسلمين بقيم الإسلام السمحة وأخلاقه الكريمة، وتجنبهم لكل اصطدام أو مواجهة من شأنها أن توقعهم في دوامة الصراع غير المثمر، الذي لا يخدم الإسلام في شيء، وهو صراع كثيراً ما يكون مبطناً بمشاعر العداء والشحناء والاضغينة والكراهية لكل ما هو غربي، في حين أن الإسلام يرفض مثل هذه الأخلاق السيئة والمنحرفة، ويدعو إلى التعامل بالحسنى مع سائر البشر، وإن كانوا غير مسلمين، وخير ما يجسد هذا الشق من علاقة المسلمين مع غير المسلمين، هما الأيتان الكريمتان 8 و9 من سورة الممتحنة، حيث يقول ﷺ: ﴿لَا يَتَهَنَّكِرُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ

يُقْبِلُوكُمْ فِي الَّذِينَ وَلَمْ تَخْرُجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ
 إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الَّذِينَ
 وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَنُّوهُمُ عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ
 يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥١﴾.

إن هذا النص القرآني يمثل دليلاً قاطعاً على أن علاقة المسلم
 بغير المسلم أمر مطلوب، إذا كان ذلك لا يسيء إلى العقيدة
 الإسلامية في شيء، وإذا كان أيضاً ذلك الذي يتعامل معه المسلم لا
 يكن أي عداً للإسلام، ولا يشكل أي تهديد للمسلمين؛ لذلك فالشرع
 يحفز على إبقاء الارتباط معه، بل ويضفي على ذلك مزيداً من
 الشرعية، عندما يأمرنا بالإحسان إليه والعدل معه.

فهل نتبين ولو ذرة من هذه المعاملة الإسلامية المثلى، عند
 شخصية القصة الواقعية (علي) التي بدأنا بها هذا الفصل، هل
 تدبرت شخصية (علي) التي تحاول تمثيل الإسلام في الغرب
 بأسلوبها الانعزالي العجيب معاني تلك الآيتين الكريميتين؟ هل
 فكرت في أن الهروب من الآخر والانزواء عنه، إما خشية منه أو
 إقصاء له، ما هو إلا مجلبة، إما لاستغرابه من هذا السلوك الذي
 يولد لديه نوعاً من الرفض له، بل وللمنظومة الاجتماعية التي
 يندرج فيها، أو لارتياحه الذي يجعله يشعر بالتهديد وعدم
 الاطمئنان؟ ومثل هذه النتائج السلبية التي تترتب عن هذه المعاملة
 غير السوية من لدن بعض المسلمين للغربيين، كثيراً ما تلصق،
 سواء من قبل الإعلاميين أم السياسيين أم المواطنين العاديين،
 بالإسلام، رغم أنه بريء منها براءة الذنب من قميص ابن يعقوب!
 واعتباراً بأن الإسلام لا يقبل بتاتا الانعزال عن المجتمع وإقصاء
 الآخرين وعدم التواصل معهم، وإنما يحث على ربط الصلة مع
 مكونات المجتمع الذي يوجد فيه المسلمون، وهذا ما لم تستوعبه

شخصية (علي)، التي لا تفرق بين غير المسلم المسالم والمحترم للمسلمين، وبين غير المسلم المعتدي والمزدري للمسلمين؛ لذلك نراها تحدث (فيندي) والحضور الذي جاء لحفل عيد ميلادها بصيغة الأمر، عندما تطلب منها/منهم عدم التدخين وتناول الخمر، مما يحرك مشاعر الشخصية التي تحكي لنا القصة، فتردد في غضب واستكار: هذا منزلنا، ونحن الذين نحدد ما هو مسموح به وما هو ممنوع! حقاً إن التدخين أو شرب الخمر أمر غير جائز في الإسلام، وبالأحرى أن يحصل ذلك داخل بيت مسلم، لكن الأسلوب الذي وجه به المرسل خطابه إلى المرسل إليه يعثره خلل ما، خصوصاً وأن سياق الحدث وزمانه غير مناسب، فالسياق يبدو مغايراً بالتزام للسياق الأصلي في العالم الإسلامي مثلاً، حيث كل المعطيات تعضد مثل هذا الخطاب الذي يمنع ذلك السلوك، في حين تغيب تلك المعطيات عن السياق الذي يوجد فيه علي، حيث يُعتبر تعاطي التدخين والخمر أمراً جد عادي، أما الزمان فهو غير مناسب؛ لأن وقتذاك يبدو الأفراد الذين تجمعهم بعلي أو بزوجه فيندي صلة ما غير مستعدين لتقبل تلك التصرفات الغربية.

وهذا يعني أن شخصية علي التي ما هي إلا نموذج حي للشخصية الإسلامية المنطوية والملتزمة، كان لزاماً عليها أن تأخذ بعين الاعتبار السياق الجديد الذي توجد فيه، وهو مخالف للسياق الأصلي الذي تنتمي إليه، والإسلام نفسه يحث على ذلك، ما دام أنه إبان عهد الفتوح احترام تقاليد وعادات شعوب البلدان التي فتحها، وما استمرار قانون العرف في الكثير من تلك البلدان إلا شاهد على ذلك، هذا في الوقت الذي كان فيه المسلمون سادة العالم، أما اليوم وقد انكسرت شوكتهم، وحلوا ضيوفاً على الغرب الذي عاملهم بالعدل والحسنى، فكيف لهم أن يخرقوا القيم والعوائد السائدة لدى

الغربيين وبأسلوب ملؤه الرفض والاحتقار والتوجس، ويقفزوا على ثقافة المعاملة المتداولة عندهم بلا تبرير أو تفسير، ثم أليس من الغرابة بمكان أن نغض الطرف عن أن الدعوة إلى الإسلام أو التعريف به، تبدأ من قبول الآخر وإن سلوكه الذي، كما يبدو لنا من زاوية ديننا وثقافتنا، منحرفاً، وبعد ذلك يتم التعارف المتبادل، وبعد أن نكسب من خلاله ثقة الآخر، نتسنى لنا إمكانية التعريف بأنفسنا وهويتنا، ثم يتم الحوار أو المجادلة بالتّي هي أحسن، وهكذا يشعر الآخر أنه يتعامل مع خصم يملك جانباً من الحقيقة، مع خصم يمكن أن يضع فيه الثقة، التي هي أسّ أي معاملة بناءة ومثمرة.

ازدواجية موقف المسلمين في الغرب من الآخر

بين التمسك بالهوية الأصلية ومرفض ثقافة الآخر

في الحقيقة يحاول هذا الشق من تناول، إثارة العديد من الإشكاليات التي تقف وراء سوء وتردي التمثيل الإسلامي في الغرب، رغم أن الجالية الإسلامية التي تعيش هنالك تقدر، لا نقول بالآلاف وإنما بالملايين، ورغم أن الدين الإسلامي كما أرسا الرسول ﷺ، يملك كل الإمكانيات والأخلاق التي بتحققها، سواء في الفرد أم في المجتمع، يتحقق حسن الظن والقبول بذلك الدين من قبل الغير. لكن الرياح تهب بما لا تشتهي السفن، والوضع في الغرب يحبل بما لا يرتضيه للصحة الإسلامية الهادفة والمنفتحة، التي تحاول جاهدة إيصال الوجه النقي والحقيقي للإسلام إلى الغرب، لكن، للأسف! لا يصل هذا الوجه إلا مشوهاً ومزيفاً من جراء مجموعة من الأسباب والأوضاع ذات الملامسات والتركيبات المختلفة؛ منها ما لا نملك زمامه بأيدينا، كتلك الأسباب الدولية التي تشكلها وتتسقها السياسة الغربية، بدعم من الترسانة الإعلامية الضخمة التي لا شأن لها إلا تشويه وجه الإسلام، ونعته بشتى مصطلحات وصفات التطرف والإرهاب، ويمضي في هذا المنحى مجموعة من العربيين وسماصرة السياسة المحسوبين على الإسلام. ومن الأسباب ما يمكن أن نتحكم فيه بشكل أو بآخر، وبذلك يتسنى لنا توضيح الوجه الحقيقي للإسلام، فبغض النظر عن دور العلماء والإعلام الإسلامي الموجه إلى الغرب، يمكن الإشارة أيضاً

إلى دور المسلمين المقيمين بالغرب، الذين بإمكانهم تمثيل الإسلام خير تمثيل، عن طريق نشر مكارم أخلاقهم من احترام للآخر، واحترام للمواعيد، والصدق في القول والعمل، والتشبث بتعاليم دينهم مع الانفتاح الإيجابي على ثقافة الغرب، خصوصًا على تلك الجوانب التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، والدعوة إلى الإسلام التي تبدأ من الدعوة إلى كأس شاي وإفشاء التحية، وغير ذلك من الأمور التي تبدو حقيرة لكنها ذات تأثير لا حدود له.

لكن المتمعن في حال المسلمين اليوم في الغرب، يلاحظ أن مثل هذه الجوانب السمة للإسلام تكاد تنعدم، لتحل محلها سلوكيات مضمومة كالسرقة والتزوير والعداء لكل ما هو غربي، واستغلال عواطف الأجنيبيات من أجل تحقيق الوضعيات القانونية، ونحو ذلك من الأخلاق المنحرفة التي لا تمت بصلة إلى الإسلام. لذلك يبدو لنا أن أكبر سبب مسئول عن تراجع شأن الإسلام في عيون الغربيين، وتراجع قيمة المسلمين في المجتمع الغربي، يكمن في ذلك الجانب الذاتي الذي إن غيره الإنسان، فتنازل عن كبره وغروره، تغيرت معه الجوانب الواقعية التي تحكم علاقة المسلمين بأنفسهم وبالأخرين، ولا أحد يخفى عنه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽¹⁾. إن هذه الآية الكريمة تتردد على ألسنة المسلمين ليل نهار، لكن ما أرادوا بعد إدراك مغزاها، وفقه دلالاتها النفسية والتربوية، وهذا يعبر عن أن الخل الكبير الذي ينيخ بكله على المسلمين عامة، يتجلى في تلك النفس المريضة، التي لا تريد أن تتغير من السيئ إلى الحسن، أو من الأسوأ إلى الأحسن.

1 - سورة الرعد، الآية (11).

على هذا المضمار، إذن، يتشكل هذا الجانب، تارة محاولاً التساؤل بجرأة حول تناقضاتنا الرهيبة التي لا يقبلها عقل إنسان عاقل، وبالأحرى أن يقبلها عقل مسلم عاقل، وتارة أخرى مشيراً إلى الأخطار المحدقة بنا وبأجيالنا القادمة ونحن نواجهها بأيدٍ مكتوفة وببرودة دم.

كبرياء الغرب وانخداع المسلمين

ومع أن العالم الغربي عامة، والمنظومة الأوروبية خاصة، تعتبر نفسها قد قطعت أشواطاً جد طويلة على درب حقوق الإنسان، من مساواة وحق التعبير وحرية التدين وتوفير العيش الكريم لكل أفراد المجتمع، وما إلى ذلك من الحقوق المفقودة فيما يصطلح عليه للعالم الثالث، بما فيه العالم الإسلامي والعربي، ومع هذه المكاسب، إذن، التي تريد من درجة صلف الغرب وكبريائه، فإن ثمة أموراً خفية يندى لها الجبين، ويتجمد لمجرد سماعها الدم في العروق، بل وتتهار قيمة وكبرياء هذا الأفتوم في أعين العقلاء، وهي في الحقيقة أمور لا يعلمها إلا من يعيش داخل هذا الغرب، ويعايش تحولاته وتبدلاته الاجتماعية والثقافية والأخلاقية وما إلى ذلك.

أما من يعاين هذا الغرب من الخارج، فلا تبدو له إلا الأشياء الجميلة والخلابة التي تستهوي القلب وتأسر اللب، وحتى لو أنك وصفت له الجانب السلبي والرهييب من هذا العالم، فلا يصدق روايتك، ولا يولي اهتماماً لكلامك، وحتى لو أنه يرى بأم العين ما تفعل أيدي الغرب في العراق وغير العراق، الذي تخبط فيه الجنود الأمريكية والمتأمركة خبط عشواء، لا تهمها حقوق الإنسان التي يتبجح بها في المحافل العالمية، وتعد لها المؤتمرات تلو

المؤتمرات، بمال فقراء الجنوب، وبنفط العرب والمسلمين، الذين يرسلون أبناءهم قهراً وقسراً نحو هذا الغرب، لينظفوا مراحضه ودورات مياهه، حتى ينالوا لقمة العيش التي مُنعوها في ديارهم.

وحتى لا يفهم من خطابنا أنه خطاب مبني على ما يشبه التناقض، يجدر بنا أن نفرق بين أمرين، أولهما أن مصطلح الغرب يفهم منه من جهة أنه يتضمن القارتين الأوروبية والأمريكية ومن انتظم في سلوكهما كالقارة الأسترالية، ومن جهة أخرى يشمل كل مكونات القارات، شعوباً وسلطات، لكن أثناء توظيف مصطلح الغرب في مقابل مصطلح الشرق أو الإسلام أو الجنوب، باعتباره ذلك الآخر الذي به تكتمل أطراف المعادلة، فيفهم منه، في الغالب الأعم، ما يشاكل ذلك الغرب الأيديولوجي، الذي يوحى بمفاهيم الاستعمار والهيمنة والاستعلاء والقوة وغير ذلك، وهذا لا ينفي وجود غرب آخر، يمكن نعتة بالغرب الحضاري والإنساني، الذي يقدم للإنسان شتى القيم الإيجابية والإنجازات المفيدة ونحو ذلك، وثانيهما أن الكشف عن عيوب الغرب الأخلاقية، ليس في حد ذاته قدحاً فيه، وإنما تصوير واقعي لجانب من حقيقة ذلك الغرب، وهو نفس التصوير الطاغى لدى أغلب مسلمي الغرب، مما يعمق الشرخ أكثر بينهم وبين تلك القيم الغربية المنزقة حضارياً، فيؤثر ذلك على نظرته العامة إلى كل ما هو غربي.

ما هي يا ترى تلك الأمور الخفية؟ وكيف يمكن لهذا الغرب الذي صرف دهوراً متتالية في بناء صرح حضارته، أن تسمخه تلك الأمور وتقال من صلفه وكبريائه؟ وكيف نزن هذه الأمور بميزان قد لا يناسب شكل ومحتوى هذه الموزونات، نحن المبهورين بمكتسبات ومخترعات الغرب منذ الوهلة الأولى؟ ألسنا نعيش في عمق التناقض مع ذواتنا وأفكارنا؛ فتارة نتماهى مع

الآخر، وتارة أخرى نجعله مرمى لألسنتنا اللاذعة، فنصوب إليه هجاءنا أو شتائمنا، لما نريد البكاء على أطلالنا أو حظنا أو هزائمنا الميدانية أو إحباطاتنا النفسية؟

هذه التساؤلات وغيرها ذات الطابع الوجودي والمنحى المصيري، تهيم على بنية التفكير لدى أغلب المسلمين المستقرين بالغرب، فهي تحيل بشكل أو بآخر على ما هو حضاري/أخلاقي في سياق جدلي متداخل؛ فالأمور التي تبدو واقعية ويومية روتينية، تساهم في بناء ما هو ثقافي، وتشكيل سمات كل حضارة إنسانية في زمان ومكان معينين. فإذا كانت ثلثة من رجال الفكر تعتقد أن العد العكسي للحضارة الغربية قد بدأ، فإن الإنسان العادي الذي يقارن بين ما وصل إليه الغرب الذي هاجر إليه، وبين ما يتخبط فيه وطنه من تقهر وتخلف ومشاكل، يرى أن رأي المفكرين مجرد هراء في هراء، لأنه لا يؤمن إلا بالملموس والمشاهد، أما ما تشير إليه التوقعات والاستقراءات فهو من باب الأحلام وأضغاثها، ليس هذا هو حال الإنسان العادي فقط، لكنه هو أيضاً حال الحاكمين والأجهزة المسيرة لأغلب دول الجنوب؛ فهذه نتيجة منطقية تعبر عن درجة وعي المجتمع برمته، حيث الحاكم حصيلة لأداء واختيار المجتمع ومكوناته البشرية والمؤسسية، لكن، هذه الحالة السائدة لدى ذلك الإنسان العادي سرعان ما تتقلب، لما يكتشف حقيقة الانزلاق الأخلاقي والحضاري الغربي.

هكذا يجد نفسه أمام ثنائية ضدية؛ يقبل الذهاب إلى الغرب وينفر من أفكاره، يحلم بثرواته ومادياته ويرفض سلوكاته وقيمه، يتسول عبر أرجاء عواصمه، ويتلقى عطاياها وهباته، وفي نفس الوقت يتحداه بالقييل والقال والشعارات، ولا يعترف بالجميل، إنه حقاً أمام ازدواجية عويصة في أفكاره وتصرفاته، تجعل منه مخلوقاً ذا

وجهين أو شخصيتين؛ تراه أليس بدأ يخرق الشرعة التي وضعها وسنها له رسوله الكريم ﷺ، فيعامل الآخر على أساس من البغض والشحناء، فيسيء ليس لذلك الآخر، وإنما لنفسه وهويته ودينه الذي يصير في أعين الآخرين، مجرد أداة عنف واستغلال وما إلى ذلك؟ أليس بدأ يدخل في دائرة النفاق الذي نهاه عنه الإسلام، فيعامل غير المسلم بحقارة وحطة، وهو يعيش من ماله ومساعداته، بل وفي عقر داره؟ ألم يقبل القوانين الغربية عندما قبل الاستقرار عنده والتجنس بجنسيته، والآن يربي أجياله على بغض هذا المضيف، الذي فتح له باب دولته وأكرمه وأحسن ضيافته؟ ألم يتعلم بعد التعامل بسماحة الإسلام، حتى يتمكن من إيصال الجانب السمح من الإسلام، كما فعل التجار المسلمون الأوائل الذين تمكنوا بأخلاق الإسلام النبيلة من أن يجذبوا إليهم أقوامًا عديدة ما زالت تتوارث الإسلام وتزود عنه وتحفظ حماه؟

أعود وأقول، إن هذا الخطاب ليس موجهاً إلى الآخر، بقدر ما هو موجه إلينا وإلى ذواتنا، قصد تحقيق ولو أدنى درجة من نقد الذات، وهو كذلك لا يسعى إلى الإعلاء من شأن الغرب، أو التخفيض من شأننا أو العكس، بل يروم الكشف عن حقيقة ما يجري في علاقتنا مع الآخر، ولا نعي ذلك إلا بعد فوات الأوان، كما أنه يحاول فهم حقيقة التناقض والتضاد الذي بدأ يعترى قيمنا وهويتنا، فصرنا نسلم كل التسليم بأمور لا يقبلها الدين ولا يستسيغها العرف.

أخلاق الغرب وحيرة المسلمين

لقد أشرنا سلفاً، إلى أن ثمة أموراً خفية بدأت تتخر الحضارة الغربية، لكن لم نعلنها بعد إلا تلميحاً، هي أمور تقترن في أغلبها

بالجانب الأخلاقي الذي تمتع كل التمتع، فصارت أمور كالحياء والعفة والقناعة وهلم جرا، تنعدم من القاموس الأخلاقي الغربي، بل والمرهب أن ذلك بدأ يتسرب إلى قيمنا الإسلامية بشكل سريع، إلى درجة أن الجيل الأخير من الجالية الإسلامية المقيمة بالغرب، أضحي لا يعلم من قيم دينه ومعالم ثقافته إلا الأعياد بأبستها الجميلة وحلوياتها اللذيذة.

من هذه الأمور استوقفتني ظواهر شتى تشيع بسرعة البرق، مثل اللواط الذي اعترفت به دول ومجتمعات غربية عدة، بل وتعاطف معه الكثير من رجال الكنيسة، فأصبحت تنتشر الهيئات والمنظمات التي تدافع عن اللواطيين، فأخر الأخبار بهولندا تشير إلى أن الإحصاءات تقول أن ثمة تصاعدا كبيرا للعداء، الذي يمارس ضد اللواطيين خصوصا من لدن المسلمين، حيث يزعمون أن الفتوى التي ضمنها الإمام المغربي خليل المومني إحدى خطبه والتي مؤداها؛ أن اللواط مرض قد يعادي باقي المجتمع بما فيه المسلمين المقيمين بالغرب، ساهمت في نشوء ذلك العداء وانتشاره، كما يدعون أن ترجمة كتاب (منهاج المسلم) لأبي بكر عبد القادر الجزائري له باعه في عداة المسلمين للواطيين، وهم لا يعلمون أن هذه الحقيقة قائمة منذ ظهور الإسلام، الذي يحرم مثل هذا السلوك الذي لا يقبله المنطق السليم، زد على ذلك أن الإسلام يعادي ويحارب كل من يخرج عن طاعة الخالق ﷻ.

إلا أن وقوع مثل هذه الأمور في الغرب تتخذ أبعادا أخرى، ليست كالتي قد تتخذها داخل الواقع الإسلامي لسببين:

أولهما؛ أن فعل اللواط في المجتمع الإسلامي ممنوع أصلا؛ لذا فمرتكبه معاقب من طرف الشريعة الإسلامية، ومرفوض من قبل المجتمع برمته. أما في الغرب فالقوانين الوضعية وأحيانا حتى

المسيحية أو اليهودية تبارك مثل هذا الفعل الشائن، والمجتمع يقبل فاعل هذا الفعل ويتعاطف معه، فهو يملك الحرية التامة ويستطيع فعل ما يحلو له بعقله ونفسه وجسمه ونحو ذلك.

والسبب الثاني هو أن وجود المسلم بديار الغرب مشروط بالقوانين الغربية، وبأخلاق الغرب وعاداتهم. فكيف له أن يشق عصا الطاعة وينكر الجميل، و يخدع مضيفه الذي وفر له المأوى والمأكل والمشرب، الذي لم يوفره له مجتمعه الذي يحسب على الإسلام؟

هكذا، يجد ذلك المهاجر المسلم المقيم بديار الغرب نفسه متراوفاً بين نارين؛ هل يوالي تعاليم دينه، فيطبقها بالتام، فيطلق اللحية، ولا يحيي مديرة عمله أو زميلته في الشغل باليد، ويعادي اللواطيين فيبصق في وجوههم ويلعنهم وهكذا، فيسقط في دوامة البغض لكل ما هو غير إسلامي، لكن في ذات الوقت يسعى إليهم بكل السبل لنيل لقمة العيش، فيراوغ ويداور، وأحياناً يكذب قصد نيل مساعدة اجتماعية أو تعويض أو ما شابه ذلك، وإذا ما استفتى مفتياً عن حالته وحيرته نصحه بالعودة إلى وطنه، أو الاستقرار في أي بلد إسلامي، وكيف الوصول إلى ذلك وهو مرفوض في بلده، والبلاد الإسلامية الغنية لا تسمح بالهجرة إليها إلا للأوروبيين والأمريكيين والآسيويين؟

هل يأخذ من دينه جانب التسامح، فيحترم هؤلاء الغربيين الذين عاملوه بالمعروف، فعاش بينهم معزواً مكرماً، بينما رفضه إخوانه وعشيرته، فيغض الطرف عن تلك الأمور الشنيعة التي تُقترف في الغرب، فلا يكثر ث بها ما دامت لا تسيء إليه ولا إلى دينه؛ فهو يصلي ويصوم ويزكي ويحج، ولكنه يحيي مديرة عمله باليد، ويحترم جاره اللواطى وما إلى ذلك؟ لكن عندما يفكر في المستقبل تأخذه الرهبة ويتملكه الفزع؛ ماذا سيكون مصير أبنائه الذين يتلقون

هذه القيم الغربية المنحرفة في المدرسة من معلم، قد يكون لواطياً! ومع تلاميذ منهم نسبة لا يستهان بها شاذة جنسياً، حتى إن هذه الأمور المرفوضة عندنا شرعاً، سواء في الدين أم في الثقافة الإسلامية أصبحت جد عادية في الغرب، وعماً قريب قد تصبح كذلك عند أبناء المسلمين، فيمارسونها ببرودة دم، بل وإن كثيراً منهم لا محالة سائر على هذا الدرب، إلى درجة أن بعض المصادر تؤكد أن ثمة جمعيات لها صلة بالسلطة، تشجع على نشر ظاهرة اللواط بين أطفال وشباب المسلمين، حيث تقف وراء نشر مثل هذه الظواهر الشاذة، ترسانة من الأجهزة المختلفة التي تستعمل شتى الآليات، إعلامية كانت أو تربوية أو سياسية أو ثقافية أو غير ذلك، وفي ميادين ومجالات متنوعة ابتداء من الشارع، مروراً بالمؤسسات العامة ووصولاً إلى المدرسة. بغض النظر عن ذلك الكم الهائل من المنظمات والجمعيات المرخص لها حكومياً بإشاعة الرذيلة والشذوذ، والمدعمة مادياً لممارسة أنشطتها الفاضحة وتنفيذ برامجها المدمرة، ومن بين هذه الأنشطة، ذلك المهرجان السنوي الذي يحتفل به اللواطيون كل صيف، في شوارع ومرافق وأودية أمستردام، حيث يتعري الكل أمام الملاء ممارسين أغرب الحماقات والسخافات بدون وازع أو رادع، بل وتساهم السلطات في تحميس هؤلاء عن طريق الترخيص لهم، بالقيام بمثل هذه الأنشطة وتعزيز الجانب الأمني أثناء القيام بها، وتمكينهم من التغطية الإعلامية اللازمة، ناهيك عن الكم الهائل من الناس المتتبعين لهذا المهرجان بشغف لا ينطفئ وظمأ لا يروى، حيث ينعدم الضمير الإنساني السليم الذي يرفض هذا الفحش البين.

تتضاف إلى ذلك، تلك الملاهي والدور الحمراء العلنية أو الخفية، التي تعلن فيها الرذيلة على مرأى من الدولة وأجهزتها،

حتى إن الكثرة الكاثرة من نوي القرار وأصحاب الحل والعقد لهم دورهم الخاصة، التي يزاولون فيها كل أشكال الشذوذ والبهيمية واللاإنسانية؛ لهذا يبدو هذا الفعل عبر الشارع الغربي عامة، والهولندي خاصة، جد عادي، فهو يشكل القاعدة الذهبية في مقابل الاستثناء، الذي يمكن إطلاقه، في هذا الصدد، على كل إنسان سوي يرفض الانحراف عما هو طبيعي ومنطقي.

قد يقول قائل: إنما هذا كلام إنشائي لا أساس له من الصحة والواقعية، ولا يملك الدليل والحجة التي تسنده، فبغض الطرف عن الوقائع الهامشية التي تلتقطها وسائل الإعلام المختلفة الأشكال، والتي تكون أحياناً عرضة للمزايدة أو المناقصة، للتركيب أو التشذيب... أدلك على ما هو ثابت، ينقل إليك الصورة التي أحاول رسمها وتوضيحها منذ البداية، بكل أبعادها المستفزة والمؤلمة والناطقة بما آل إليه بنو البشر، وهم في عز تطورهم وازدهارهم الفكري والثقافي والصناعي والتكنولوجي وما إلى ذلك، إذ ولجوا مرحلة تاريخية انطبعت بميزات لم يسبق لها نظير، فالكمبيوتر والإنترنت أحدثا ثورة معلوماتية هائلة، يمكن وصفها بذلك النزيف الفكري والمعرفي الذي لا يريد أن يتوقف، حتى إن تراكم المعارف والمعلومات فاق كل الحدود، لكن، للأسف! هذا النزيف الإيجابي لم يواكب إلا بنزيف آخر سلبي، حيث ينزف إنسان الجنوب جوعاً ودماً وغبنًا واضطهاداً وتمويتاً، بل وأقسى من ذلك. ولا أسوق هذا الكلام المرير إلا لأن أجعل من الإنترنت دليلاً قاطعاً، ما دام يشكل آلية ناجعة لأولئك المنحرفين؛ آلية ذات حدين: فهم يستخدمونها من جهة لنشر فضائهم عبر العالم قاطبة، ويستعملونها من جهة أخرى للتواصل مع الآخر، وهذا التواصل يكون بمثابة نسيج العنكبوت؛ فهو فخ ذهبي مخادع لصيد الفرائس، وخطاب التواصل

هنا يركز بشكل مكثف على رافضي الشذوذ الجنسي واللوواط ومحاربيه من المتدينين والعقلاء، وكما هو معروف فأكبر نسبة من هؤلاء الرافضين تتجلى في المسلمين، الذين يدينون بعقيدة ترفض مثل هذا السلوك وما يشابهه، فأحياناً وأنت تتجول بين أروقة مكتبات أمستردام العمومية تُفاجأ بوجود مطبوعات ومنشورات مكتوبة باللغة العربية، تخاطب المراهق والشاب المسلم بأسلوب رهيف ومقنع، يوضح أن اللواط سلوك جد عادي لا يسيء إلى الدين ولا يعاديه، فمن خلال ممارسته يحقق الإنسان المتعة والحيوية، ويوفر ذلك المنشور معلومات وعناوين خطيرة تساعد ذلك المراهق بشكل سريع على إيجاد المساعدة اللازمة، إن هو يرغب في اقتحام هذه التجربة.

ناهيك عن الممارسات اللاأخلاقية الأخرى، التي قد يعادل تأثيرها أو يضاهي ظاهرة اللواط، مثل السحاق، والمقصود به تلك العلاقات الجماعية التي تجمع المرأة بالمرأة، فيصبح بمقدورها التخلي عن الرجل، ليس على مستوى النفقة التي يوفرها لها المجتمع الغربي، أو على مستوى شعور الأمومة الذي تعوضه بتبني أطفال الغير، الذين يُستوردون، في غالب الأحيان، من الدول الفقيرة أو غير ذلك، وإنما على مستوى فطرة الجماع والسكن، الذي يعتبر قانوناً إلهياً به يتحقق توازن الإنسان والطبيعة والكون، لكن هؤلاء المتمردين الذين يصرون على نكران وجود الله تعالى، أبوا إلا أن يخرقوا هذا القانون الإلهي، ويختلفوا لأنفسهم قوانين هي من وحي الشيطان.

تتضاف إلى ذلك، ظاهرة الاغتصابات التي استشرت في الآونة الأخيرة بشكل مرعب، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن المقصود بالاغتصابات في هذا الصدد، ليس تلك الممارسات التي نعهدها في

مجتمعاتنا الإسلامية والعربية، كان يختطف إنسان ما امرأة فيمارس عليها التحرشات الجنسية أو ما إلى ذلك. بل تلك الاغتصابات المنظمة التي تنفذ بكل برودة على أطفال وبنات في عمر الزهر، لا يدركون بعد معنى ما يمارس عليهم، أو على صبيان في سن المراهقة مقابل إغراءات مالية.

إن آخر ما تناقلته وسائل الإعلام المختلفة من أنباء، لا يصدق عاقل من العقلاء أنها تحدث بهذه البشاعة في هذا المجتمع الديمقراطي، يتحدد في حدثين مهمين؛ أولهما فحواه أن المدير المالي لفريق (ب س ف إندوهوفن) الهولندي قام بممارسة الجنس على صبيان، تتراوح أعمارهم بين ثنتي وخمس عشرة سنة مقابل مبالغ مالية، مستغلا بذلك منصبه في الفريق، غير مكترث بإصابته بفيروس الإيدز الذي قد يعادي به أولئك الصبيان، وأثناء المحاكمة حكم عليه القاضي بسنتين سجنًا! والحدث الثاني بطله رجل هولندي عجوز في سن السبعين، مارس في صمت ولزمن طويل الاغتصاب على حفيداته الثلاث اللاتي لم يتجاوزن حينذاك سن الطفولة، والآن بعدما كبرن، وأدركن ما كان الجد يزاوله عليهن، كشفن أمره، فبادرن بتقديم الشكوى إلى المحكمة.

هذا بالإضافة إلى ظواهر عدة، كالإدمان على مختلف أنواع المخدرات والمسكرات، التي خلفت قطيعًا من المشردين والمهمشين والمتسكعين عبر المدن الغربية، والذين تتصاعد منهم رائحة الموت البطيء، والمجتمع لا يني يعالجهم بجرعات من المخدرات، ونحو ذلك من الظواهر المرضية التي تتخر الجسد الغربي في خفاء.

لذلك ارتأينا منذ البداية نعت هذه الأمور بالخفية، فهي ظاهرة للعيان، ولكن مفعولها وسريانها خفي، حتى يأتي الدور على هذه الحضارة كما أتى على مثيلاتها في الأزمنة الغابرة، وفي هذا

الشأن يبدو الخطاب القرآني جلياً غاية الجلاء، حيث يقول الله ﷻ في سورة الأنعام، الآية السادسة: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّهِمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمَكِّنْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ ﴾.

استناداً إلى هذه المعاينة الواقعية، يتضح أكثر موقف المسلمين المقيمين في العالم الغربي من الغرب، وهو موقف يتسم بالازدواجية في التعامل، الذي يتراوح بين قبول الآخر ورفضه، بين الإقبال التلقائي على شتى جوانب الحضارة الغربية ذات الطابع المادي والنفعي، والإحجام المقنن عن الحثيات الأخلاقية والسلوكية السائدة في المنظومة الثقافية والاجتماعية والعقدية الغربية، مما يجعل الغرب يضع أكثر من علامة استفهام على مثل هذا السلوك الحريائي، الذي يفسر بأنه نفاق أو تناقض. لكن الذي يملك الوعي الكافي بالرؤية التي ينظر بها هذا المسلم المهاجر إلى الأشياء، وكيف يرى نفسه ووظيفته في الحياة، سرعان ما تتبدد من تفكيره تلك الازدواجية المحتملة، فيبدو له سلوك هؤلاء المسلمين الموجودين في الغرب أمراً عادياً، بالنظر إلى أسلوب فهمهم لقضايا الدين الذي يعتقدونه، ووعيهم بعلائق هذه القضايا مع الواقع الذي ينتظمون فيه، فما دام هذا الواقع يتعارض مع القيم التي يؤمنون بها، والعادات التي ينفردون بها، فإنهم حاولوا الانزواء عنه، وعدم الانخراط في فضائه؛ لأنهم يعتقدون أن مجرد التعامل مع الحياة الغربية التي تحبل بالمحرمات والانحرافات والمساوي، قد يسبب نوعاً من الإساءة إلى الدين الذي يمثلونه؛ لذلك نراهم يقبلون على ذلك الجانب البرغماتي من الحضارة الغربية، دون أن تمس الهوية التي يحملونها بخسارة مشهودة، وكأنهم من جراء هذا

الأسلوب في التعامل مع الغرب، يحاولون إكساب وجودهم هنالك مزيداً من المناعة، ضد تلك القيم الغريبة عن بنيتهم الثقافية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس، يمكن أن نفهم أن تلك الازدواجية التي تطبع سلوك المسلمين الموجودين في الغرب، لا تؤول بالنفاق، ولا تفسر بالتناقض، بقدر ما تعتبر صادرة عن أسلوب المناعة الذي ينتهجونه، لكن الخطاب الغربي لم يتسن له بعد إدراك هذا الإشكال التواصلية، الذي قد يحدث نوعاً من القطيعة الثقافية والمعرفية بين الطرفين، وأننذ يُعرف السبب يبطل العجب! لكن إلى متى يظل هؤلاء المسلمين معتمدين بحبل هذه المناعة، التي كثيراً ما تتخذ طابع الانطواء والتقوقع، والتي إن أفرطوا فيها صارت تطرفاً وغلواً، وإن فرطوا فيها أصبحت انصهاراً وتحللاً؟ ألم يحن الوقت للتعامل بانفتاح متعل وعقلانية منفتحة مع الآخر؟

الحضور الإسلامي والأجنبي في بنية الثقافة الغربية (الثقافة الهولندية نموذجًا)

قبل الشروع في تشكيل قسّمات هذا المبحث، نود أن نقف عند رواية واقعية، تعتبر من الإنتاجات الأدبية الهولندية الأولى السبّاقة إلى تناول قصة المهاجرين الأول، وهي من إبداع الكاتب المغربي محمد نصر، وتحمل عنوان أحمد، وقد تم نشرها عام 1984، ويتمحور مضمونها حول قصة شاب مغربي، هاجر أولاً من البادية نحو مدينة الدار البيضاء، وبعدها اختار الهجرة ثانية خارج الوطن، حيث كان من المحظوظين الذين وقعت عليهم قرعة لختيار يد عاملة مغربية من قبل الهولنديين، والرواية تمضي في أسلوب بسيط ومرهف، على لسان المتكلم، الذي هو أحمد، الذي يحاول بصدق عميق أن ينقل القارئ إلى تفاصيل الأحداث المختلفة التي خاضها، سواء داخل الوطن أم في المنفى. لكن أهم جانب تمتاز به هذه الرواية، هو أنها تركز على موضوعة رئيسة، وهي موضوعة الهجرة، مما يدعونا إلى اعتبارها أهم الكتابات الأدبية التي أرخت لقصة المهاجرين الأوائل إلى هولندا، ترقى أحياناً إلى أن تكون بمثابة وثيقة تاريخية بهالة جمالية، تشهد على تلك اليد العاملة التي تدعى في القاموس الهولندي العمال الضيوف/Gastarbeiders. لذلك ارتأينا أن نقطف منها بعض الفقرات المتعلقة بالطريقة التي تمت بها تلك الهجرة، حيث تسرد الشخصية الرئيسة التي هي أحمد:

"توخى لنا ربان السفينة رحلة موفقة، التي سوف تدوم حوالي خمسة أيام، أثناء الأيام الأولى أصيب أغلبنا بدوار البحر، فيبدو لك

الناس في كل اتجاه، وهم متمسكون بالقضبان، ومنهم من راح يفرغ ما في معدته عبر بساط الكوخ المخصص لإقامتهم بالسفينة، بسبب ذلك انعدمت لدى المرء شهية الأكل، كما ران أثناء الأيام الأولى داخل الكوخ المخصص لنومنا، جو بارد يكاد يغيب فيه التواصل فيما بيننا؛ لأن الجميع كان منشغلا بنفسه، الكبار يحاولون مواساة الصغار، لكنهم كانوا أحيانا يفشلون في خلق عبرات عيونهم، وبعد بضعة أيام مرت على ركوب موج البحر طفقت بالبكاء، حيث أشعر على المحيط الكبير أنني صغير، فأحس في العمق بمزيد من الحنين، ماذا يلزمني في الحقيقة أن أصنع في أوروبا؟ كما أنه لم يكن ثمة مع الآخرين داخل الكوخ تواصل ممتع؛ لأنه كان يتوجب علينا أن نستيقظ حوالي الساعة الثانية صباحًا لتناول السحور، خصوصًا وأنا في الأيام الأولى من شهر رمضان، فكنا إذا أشعلنا النور، كان الآخرون يصرخون في وجوهنا، فيأمروننا بأن نتحلى بالهدوء، ونتوقف عن تناول الأكل، لو أننا استطعنا البقاء في المغرب، لكانت الأمور أفضل.

بعد خمسة أيام وصلنا أخيرًا إلى ميناء هولندي، ماذا سوف يحصل لنا؟ ذلك الجو الغريب أوقعني في حيرة، الإنزال يتم ببطء شديد، عندما كنت أخطو فوق الممر، رأيت مجموعة من الهولنديين ينتصبون وفي أيديهم صور العمال الذين ينتظرون، تراهم ينظرون بانتباه إلى كل من يعبر الممر، في حين ينظر العابرون إلى الصور، عليهم يتعرفون على أنفسهم، كان القصد أنه من خلال تلك الصور سوف يتم التماس الأول بين أرباب العمل واليد العاملة الأجنبية، لم أر صورتي، كذلك لم يكن ثمة أي هولندي جذبي إليه، ربما أنهم كانوا ينتظرون من هو أكبر، بحكم معطيات السن المقدمة إليهم.

خطوت بامتعتي نحو الرصيف، حيث بقيت أرتقب حتى يقبل إنسان ما، الكثير من الناس منحوا لوحات مخطوط عليها أسماؤهم ليلعلقوها على صدورهم، منحت كذلك مثل تلك اللوحة، لكن أحدًا لم يأت، سوف يكونون قد نسونني؟ في الوقت الذي كنت تقريبًا الوحيد الذي بقي ينتظر، إذا برجل يقبل، وهو على عجل، يلتفت يمنة ويسرة، أخيرًا توجه نحوي، وهو يطلعني على الصورة التي بحوزته، تعرفت إلى نفسي، فردد اسمي، وهو يشير أنني الأجنبي المبحوث عنه، تنفست الصعداء، قدمني إليه، ثم شرعنا في تجاذب أطراف الحديث بلغة الإشارات." ص 20 و 21.

الثقافة الهولندية من التوحد إلى التعدد

إن المتأمل في بنية الثقافة التي يُنتجها المجتمع الهولندي، أول ما يستبطنه هو أن هذه البنية تتطوي على تنوع قل نظيره، بالنظر إلى خريطة الدولة الهولندية الجغرافية والبشرية، وهو وليد عوامل شتى، أهمها أن هذا المجتمع يحضن أجناسًا مختلفة، تؤمن بعقائد مختلفة، تلهج بلغات مختلفة، تتلون بثقافات مختلفة وهلم جرا. مما أثر بشكل سريع وفي ظرف وجيز على مكونات وعطاءات المشهد الثقافي الهولندي، لنجد أنفسنا أمام أطراف ثقافية متنوعة تتركز هذا المشهد، حيث يتداخل الأجنبي مع المحلي، للجنوبي مع الشمالي، الديني مع اللاديني، الإسلامي مع المسيحي واليهودي وغير ذلك. مما يجعلنا نسلم بأن خصوصية البنية الثقافية الهولندية بدأت في العقود الأخيرة، تتجسد من خلال ذلك التنوع الثقافي واللغوي والديني والفني، الذي تتلبس به أغلب مظاهر الحياة ومستوياتها، حيث يبدو أثر ذلك جليًا في أغلب المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية

والسياسية وغير ذلك، إلى درجة أنه إذا أغينا هذا التنوع الملحوظ، تلاشت خصوصيات هذه الثقافة، فأصبحنا أمام ثقافة أحادية الطابع، كما كانت قبل أن تتلاحم بما هو خارجي.

هذا إن دل على شيء، فإنه يدل على أن الحضور الأجنبي، في هولندا بالخصوص، منح شحنات متميزة لثقافة هذا البلد، فبغض الطرف عن بعض المشاكل الطارئة التي يسببها الأجانب بوعي منهم أو بدونه، والتي كثيرًا ما يضخمها الإعلام ذو النزوع السياسي والأيديولوجي، يمكن القول أن هولندا بلا لجانِب، تعني ذلك البلد البسيط الذي يوصف من لدن باقي الأوروبيين، ببلد الفلاحين البسطاء والسذج، مما يؤكد إسهام الأجانب بقسط ما في هذا التغيير الذي مس بنية المجتمع الهولندي، هؤلاء الأجانب هاجروا إلى هذا البلد وغيره من البلدان الغربية باعتبارهم عمالًا، سوف يكون لهم دور ما في البناء الاقتصادي الهولندي، لكن بعد ربح من الزمن، سوف يبدأ حضورهم الذي ظل محتشمًا يترجم عبر عديد من الأشكال الثقافية.

بدايات الهجرة والاستقرار غير المتوقع

قبل التعرض إلى بعض تجليات هذا الحضور الثقافي للأجانب، الذي يمتد إلى جوانب أخرى اجتماعية واقتصادية وتعليمية وغيرها، يجدر بنا الإلماع إلى أن التاريخ يحفظ بين طياته الكثير من الشواهد، التي تحيل على أن وجود الأجانب بهذا الشكل المتصاعد، وبالتحديد نوي الجذور الإسلامية والعربية، إنما كان عكس ما كانت تخطط له الدولة الهولندية، التي لم تأت بهؤلاء ليستقروا بديارها إلى الأبد، بقدر ما جاءت بهم ليقدموا بلادها التي

كانت قد خرجت منهكة من الحرب العالمية الثانية، وبعدها يعودوا إلى أوطانهم الأصلية، نفس الشيء كان يفكر فيه أولئك العمال الذين هاجروا، لجمع بعض النقود قصد استثمارها في بلدانهم، لكن الأمور اتخذت مجرى مغايراً، حيث احتياج الهولنديين إلى اليد العاملة الأجنبية، التي رضى بتقديم أعمال شاقة ومنحطة لا يقبل الهولندي القيام بها من جهة، واستثناس المهاجرين بالإقامة بهذه البلاد، التي وفرت لهم بعض أسباب العيش المقبول، التي افتقدوها في وطنهم الأب من جهة أخرى، هي من بين الأمور التي حكمت على هؤلاء الأجانب بالاستقرار التام بهولندا وغيرها من البلدان الأوروبية، بل والإتيان بأسرهم وأقربائهم، مما جعل هذا الحضور الأجنبي يتخذ، بالإضافة إلى المناحي الأخرى، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، منحى قانونياً حيث المطالبة بتسوية الوضعية القانونية، ليس فقط للمهاجرين الذين جاءوا فرادى، وإنما كذلك لأسرهم وأبنائهم، مما وضع السلطات والحكومات الهولندية أمام تحديات جديدة، ستفرز في المستقبل القريب العديد من المعضلات والإشكالات.

لقد كان استيراد اليد العاملة المسلمة (خصوصاً من المغرب وتركيا)، عبر تقديم عقود العمل للمرشحين للهجرة، والذي لم يكن على أساس التكوين العلمي أو المهني المحصل عليه، وإنما بناء على البنية الجسدية الخشنة المتوفرة عليها، حيث يحكي الكثيرون من ذوي الحظ في الهجرة إلى هذا البلد، وهم يشكلون الآن الجيل الأول، أن من بين ما كان المشرفون على ملف الترشيح يعيرونه الأهمية الفائقة، هو قوة وخشونة المرشحين البدنية؛ لذلك كانوا يمعنون النظر في هيئة أجسادهم، وأحياناً يحاولون تحسس أيديهم عند التحية، وفي المقابل، يروي البعض من الذين لم يحالفهم الحظ

في الهجرة، أن من بين العوامل التي حالت بينهم وبين قبول ترشحهم، هو المستوى الدراسي الذي كانوا يتمتعون به.

على هذا الأساس، يمكن استبيان النية التي كان يُبيتها أولئك المستوردون لليد العاملة، والمخطط الذي رسموه في تعاملهم مع قضية المهاجرين الجدد، إذ يبدو ظاهرًا حضور العقلية الاستعمارية المستغلة، التي لا ترى في أولئك البشر، الذين سيكون لهم يومًا ما شأن كبير في تشكيل قسّات المجتمع، الذي سوف يشدون الرحال إليه، إلا أجسادًا متينة لا إنسانية فيها، تستخدم كآلات ودروع وأدوات في قهر الطبيعة، وإخضاعها للجنس الأبيض، كما كان الأمر أيام الاستعمار الذي لم تتكمد بعد جراحه، فلا يُهمها بعد ذلك مصير هؤلاء وصحتهم ومستقبلهم، بقدر ما يهمها إنتاجيتهم السريعة في بناء الدولة الهولندية أو غيرها من الدول الغربية، ثم إن أولئك المرشحين الذين كانوا يتهافون على الهجرة إلى من غزاها وسرق ثروات بلادهم ومسح ملامح هويتهم، ألقوا وراء ظهورهم تاريخًا كاملاً من الأمجاد، التي تمثلت في المقاومة المذهلة التي قادوها ضد المستعمرين، والعض بالنواجذ على مقومات الهوية التي يحملونها، والتشبث المستميت بتعاليم العقيدة التي يؤمنون بها، مما وضعهم في تناقض فادح مع ذواتهم وهويتهم وتاريخهم النضالي الطويل، فصار يكبر مع الأيام حجم الشقة بين ما هم عليه وما يمارسونه، وبين ما كانوا عليه من مبادئ وطنية تنظر إلى الجنس الأبيض باعتباره لصًا لا غير!

ويصدق على هذا قول ذلك الفرنسي، الذي قال لأحد المهاجرين من شمال أفريقيا: جئنا إليكم (مستعمرين!) فحاربتمونا، ولما خرجنا من بلادكم تبعتمونا، وإذا نحن عدنا إلى بلادكم تبعتمونا من جديد! إن المهاجرين المسلمين الأوائل الذين بدعوا يتوافدون بعيد

النصف الثاني من العقد الخمسيني من القرن الأخير من الألفية المنصرمة، على القارة الأوروبية بعامة، وعلى الدولة الهولندية بخاصة، والذين يطلق عليهم التنظير السياسي والأكاديمي الجيل الأول، يُعاب عليهم كثيرًا، أنهم ساهموا بجهلهم وتقوقعهم فيما وصلت إليه حالة المسلمين في الغرب عامة، فيحملون مسئولية انحراف الجيل الثالث، الذي تربى على أيديهم وفي خضم الظروف التي هيئوها له، وتشيع في وسائل الإعلام المختلفة تلك المقولة، التي مؤداها أن الدول الغربية بدأت انطلاقًا من تسعينيات القرن الماضي، تجني ثمار الجميل الذي قدمته لأولئك المهاجرين المسلمين، وهي ثمار شائكة تدمي، وإن لم تكن تدمي فهي مرة لا يستمرئها الذوق، حيث تجد نفسها البتة أمام إشكالية رهيبة؛ هي إشكالية الجيل الأخير الذي ولد وترعرع وتربى في أوروبا، لكن مع ذلك، فلم يكتسب من الهوية أو الثقافة الأوروبية إلا ذلك الجانب الشكلي، الذي لا يتعدى ما هو رمزي ولغوي، في حين يرفض الانسحاق الأعمي خلف أخلاق الغربيين وسلوكاتهم، التي لا تمت بصلة إلى تركيبة الشخصية الأجنبية، مسلمة كانت أم غير ذلك.

الجيل الأول؛ جيل البناء

حقًا، إن إشكالية الجيل الأخير تتخذ طابعًا معقدًا تفشل معه كل الحلول المطروحة، سواء من المسؤولين أم من المنظرين، لكن لما نتناول القضية بشكل موضوعي، ونبحث في جذورها التاريخية والسياسية والاجتماعية والنفسية والثقافية وغيرها، نكتشف أن الجيل الأخير الذي هو ابن شرعي للجيل الأول، إنما هو ضحية ظروف متنوعة، ساهمت كل الأطراف في نسج ملامحها، كما أن جيل الآباء أو الجيل الأول كان ضحية ظروف من عيار آخر،

تولدت عن السياق الذي كان ينخرط فيه، والقاسم المشترك بين كلا الجيلين هو أنهما سقطا ضحية جلاّد خفي، يتلون كالحرباء؛ يتلبس كل مرة بموضة الأيديولوجيا المهيمنة، وبين هذين الجيلين يتناقل جيل آخر، وهو الجيل الثاني، تارة يسقط، وأخرى يُجمع قواه لينهض من جديد، ساعيًا وراء بريق النجاح الذي يحلم بتحقيقه، سواء في حياته المهنية أم في مضماره الدراسي أم غير ذلك.

مهما يكن الأمر، فإنه من نكران الجميل ألا نتحدث عن جيل المهاجرين الأول إلا على أساس سرد وعدّ مساوئه وسلبياته، كما يصنع الإعلام الغربي أو السياسيون المتشبعون بالأفكار المعادية للأجانب، وهم في تعاملهم هذا مثل ذلك الكلب الذي حينما يتضور جوعًا، تراه وقد أقبل على العظمة، وراح يلحسها عرضًا وطولًا، ويتشبث بها أيما تشبث، لكن عندما يكون شعبان يلقيها قصيًا فلا يعير لها أي اهتمام، وهو تعامل دوغمائي مطبوع بما هو مصلحي واستغلالي، تلکم هي الاستعارة التي يمكن أن نستعيرها لعلاقة الغرب بالأجانب، الذين هاجروا إليه باعتبارهم يذا عاملة، لما كان الغربيون في مسيس الحاجة إلى هؤلاء المهاجرين، كما كان الكلب في مسيس الحاجة إلى العظمة، لم ينشغل الإعلام ولا السياسيون بالمشاكل التي يسببونها؛ لأنهم كانوا يرون في أولئك الأجانب المستوردين قوة دافعة للاقتصاد الغربي، لكن بمجرد ما استفاد الغرب من عطاء المهاجرين وإسهامهم البني والمادي، راح يفتش عن أسباب يبرر بها خطورة وجودهم في المجتمعات الغربية، وهي كلها أسباب مفتعلة تشحن وتمطط وتربط بالخطر الأخضر الذي هو الإسلام، الذي بدأ - حسب زعمهم - يهدد العالم الغربي في عقر داره؛ لذلك فلا جدوى تُنتظر من هؤلاء المهاجرين، كذلك صنع الكلب بالعظمة لما أصابته التخمّة فبدت له غير مجدية،

فألقاها بعيداً عنه!

ينبغي، إذن، ألا نتماهى مع التفسيرات الدوغمائية الصادرة عن العديد من المثقفين والسياسيين الغربيين، بقدر ما نتخطاها فتعامل بموضوعية، ولو نسبية، مع قضايا المهاجرين بالغرب، فلا يُهمّنا من تناولنا هذا، إلا تحري ضالّتنا التي هي الحقيقة كيفما كانت، هذه الحقيقة التي انطمست تحت وحل التاريخ المزيف الذي يكتبه الإعلام، ويباركه بعض السياسيين المنحازين والواقفين بالمرصاد في وجه الامتداد الجنوبي، الذي بدأ منذ زمن ما يكتسح الشمال. لكن انطماس الحقيقة هذا لا ينبغي أن يجعلنا نتناقل ونعجز عن طرق السرايب التي أودعت فيها الشفرات، التي بها قد نستوعب، ولو جانباً معيناً، من الوضعية الحقيقية لبعض شرائح المسلمين بالغرب، بل ونستغور النيات الخفية التي يبطنها هؤلاء للأخر الذي استضافهم وأكرمهم.

وسوف لن يسعفنا في رصد ذلك، وبشكل موضوعي، إلا الواقع الذي يحضن هؤلاء الذين لا زال يصر الكثيرون على تسميتهم المهاجرين، رغم أنهم حققوا استقراراً ما، داخل العالم الذي ارتحلوا إليه، بل وتجنسوا وأنجبوا ذرية تتنظم بالقانون والعرف في السياق الذي شهد ولادتهم وترعرعهم، وهذا الواقع يحفل بالعديد من المؤشرات التي تحيل على أهمية أجيال المهاجرين التي استقبلها المجتمع الغربي عامة، والهولندي خاصة.

فإذا كان الجيل الثاني، الذي يوصف بالرزانة والجديّة قد انخرط في الحياة الغربية، مساهماً بنصيبه على سائر الأصعدة، اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو غير ذلك، وإذا كان الجيل الثالث الذي يُنعت بالطيش وسخونة الدم، مندمجاً في المجتمع الشمالي أحياناً إلى حد الذوبان، الذي يتخذ، من فينة

لأخرى، طابع التمرد على كل شيء نشتم منه رائحة القيم والأنسا
الأعلى والحوالز الأخلاقية وما شاكل ذلك، وهذا التمرد قد يتجلى
في الانسلاخ الأعمى من ثقافة الجذور، أو يتمثل في الرفض
الأعمى لثقافة المحيط الذي ينتسب إليه، بالولادة والجنسية واللغة
والدراسة والعمل وغير ذلك، فإن الجيل الأول الذي يوصف
بالتحمل والتجلد والإذعان، رغم الظروف السيئة التي عانى من
وقعها، فإنه يستحق أن نقف له بإجلال، ونبادر بأفلامنا وأصواتنا
وحتى نياتنا، لنجلى حقيقة الأمر الذي كان عليه، ونزيح عنها غبار
الانطماس الذي يعلو ملامحها.

تجليات الحضور الإسلامي في بنية الثقافة الهولندية

وبعد حوالي عقدين من زمن الهجرة إلى هولندا خاصة، صار
الحديث بالتحديد داخل التشكل الحضري والبشري الذي يطلق عليه
(راند ستاد Randstad)، والذي يتكون من المدن الهولندية الأربع
الكبرى وهي: أمستردام، روتردام، دينهاخ وأوترخت، عن
المجتمع الهولندي المتعدد الثقافات، الذي تحول من المجتمع الثنائي
اللون (الأبيض/الأسود)، إلى المجتمع المتنوع الألوان، إذ لا تخلو
أي مؤسسة اجتماعية كانت أو سياسية أو اقتصادية أو تعليمية أو
غير ذلك، من هذا اللون اللافت للنظر، ولم تبق بنية الثقافة
الهولندية بعيدة عن هذا اللون، بل أضحت تحوي بين ثناياها العديد
من الخصوصيات الثقافية الأجنبية التي أتى بها المهاجرون،
فانطبعت بذلك الحياة العامة في كل نشاطاتها وتوجهاتها، وفي هذا
النطاق يمكن الحديث، بدون شك، عن الإسهام الثقافي المتميز،
الذي قدمه الإنسان المسلم، فلا يخفى عن العيان قدر الحضور الذي

سجلته الثقافة الإسلامية والعربية، ابتداء من أبسط التجليات الثقافية ذات البعد الرمزي كاللباس والأكل والأعياد ونحو ذلك، وصولاً إلى أعقدها ذات الطابع المؤسساتي، كالمساجد والمدارس والجمعيات وغيرها.

هذا، ناهيك عن علاقة ذلك الحضور الثقافي بباقي المستويات الحيوية اقتصادية كانت، فاستثمار الأجانب في الميادين الصناعية والتجارية والسياحية، أعطى صبغة ثقافية جلية لمشروعاتهم، سواء من حيث نوع المنتج الذي يقدمونه أم اسمه أم شكله، أو سياسية، فتصاعد عدد الأجانب الذين فازوا في الانتخابات البلدية والبرلمانية، منح المؤسسات السياسية الهولندية خصوصيات جديدة، إما على صعيد البنية أو على مستوى الخطاب والأداء، أو تعليمية، فتلونت المدرسة بألوان ثقافية متنوعة، فأصبح القسم الواحد مثلاً في أمستردام، أو غيرها من مدن (الراند ستاد) يضم بين جدرانها تلاميذ من مختلف المشارب والجذور والثقافات، فانطبق ذلك حتى على أسرة التعليم وإدارة التعليم، بل وتجاوز ذلك إلى بنية التعليم الهولندي الذي فسح المجال لكل الثقافات والديانات واللغات، وهذا النفوذ الثقافي الأجنبي عامة، والإسلامي خاصة، تجاوز هذه المستويات الحيوية إلى مستويات أخرى، قد تكون أكثر أو أقل حيوية، كالصحة والإعلام ومختلف المرافق الاجتماعية والأمن والرياضة وغير ذلك.

رغم هذا كله، يُعاب على هذا الحضور الثقافي أنه حضور تلقائي يتم على أساس فردي، وهذا معناه أنه ليست ثمة إستراتيجية واضحة وموحدة ينتهجها ممثلو هذه الثقافة، الذين يشكلون جزراً مشتتة لا رابط بينها، إلى درجة أن الكثير من السياسيين الهولنديين يتساءلون باستغراب عن الممثل الحقيقي للجالية الإسلامية، فكل

الأصوات تدّعي الحقيقة والمصادقية، ولكن عندما تلم كارثة ما بالمسلمين تخفت بالمرّة، ولا نسمع إلا بضع أصوات مثقّلة بحجم المسؤولية. وغياب النظرة الإستراتيجية هو نتاج النزعة الفردية التي تسم الفاعلين الثقافيين في تسييرهم لشئون الثقافة، فينتفي ذلك الطابع الجماعي الذي يعتبر أنجع أسلوب لتعميم ما هو ثقافي ووصله بشئى مؤسسات المجتمع المدني، حتى تصبح الثقافة فاعلا مباشرا في واقع الإنسان وقضاياه، وليس مجرد شكل تعبيرى ينشأ في عزلة ويموت في عزلة، أو يخصص له حيز محدود في وسائل الإعلام، فيصير مجرد وسيلة للتسلية والترفيه.

إن الثقافة بكل مظاهرها التعبيرية وغير التعبيرية، ينبغى أن يُنظر إليها على أساس أنها جزء لا يتجزأ من الإنسان، في كل حركاته ونشاطاته، فهي تحضر دوماً ليس في ذاكرته وتاريخه فقط، وإنما في واقعه بشكل شامل، ابتداء من أسلوب الأكل وتصنيف الشعر، وصولاً إلى ما هو فني وأدبي وغير ذلك، فالثقافة يعبر عنها كل إنسان عن طريق أفعال وأشكال متنوعة من لباس وأكل وأعياد ولغة وعادات وتقاليد ومعاملات وما إلى ذلك، هذه الأفعال أو الأشكال تتم معظمها في إطار جماعي، تتضافر فيه جهود الأفراد لتشكيل المنتج الثقافي، إلى درجة أنك أحياناً ترى أن الإنسان كائن ثقافي، أكثر مما هو اجتماعي، ما دام الاجتماعي يندرج تحت ما هو ثقافي، ثم إن ما هو اجتماعي ليس خصوصية إنسانية فقط، بقدر ما هو خصوصية تحضر حتى عند الكائنات الأخرى، التي تتكثل في مجتمعات وأمم لها أنساقها التعبيرية وطقوسها التواصلية.

استناداً إلى ما سلف، يمكن القول أن بنية الثقافة الهولندية استطاعت أن تستمد العديد من الخصوصيات الأجنبية خلال فترة

زمنية قياسية، فتلونت واغتنت بهذه الخصوصيات أغلب واجهات الحياة العامة بهذا البلد، فصار بادياً للعيان حجم التنوع الذي ساهم به الأجانب، إلا أننا عندما نترث عند الإسهام الجالية الإسلامية والعربية، نكتشف أنه يعاني من خلل هيكلي وتنظيمي، رغم أن المثقفين المسلمين والعرب يحضرون بشكل مكثف في الثقافة الهولندية، إما كما أو كيفاً، إما أفقياً أو عمودياً، والإسهامات العديدة التي يدلون بها في شتى الميادين الفنية والفكرية والإعلامية والأدبية والجمعوية وغيرها، خير شاهد على هذا الحضور، وهذا الخلل يتمثل في الأسلوب الذي يشغل به الفاعلون الثقافيون العرب والمسلمون داخل الثقافة الهولندية، حيث غياب التواصل الكافي من جهة، سواء مع أتربهم من المنخرطين في الثقافة التي ينتمون إليها، أم مع أقرانهم من ممثلي الثقافة الهولندية الأم أو الثقافات الأخرى، وانعدام الروح التنظيمية المنبئية على عقلية التخطيط التي تستشرف المستقبل، عن طريق رسم سياسة واضحة للإستراتيجيات المنتهجة والأهداف المتوخى تحقيقها.

اندماج المسلمين في الغرب بين الإمكان واللاإمكان

حول نشوء مصطلح الاندماج

تعتبر قضية الاندماج (Integratie/Integration) من بين أهم القضايا التي حظيت باهتمام منقطع النظير، ليس فقط من لدن النخبة المثقفة، وإنما كذلك من قبل مختلف شرائح ومكونات المجتمع الغربي المعاصر، على تباين درجة وعيها، ومستوى عيشها، وحجم موقعها الاجتماعي، حتى أضحت هذا المصطلح يسيل على كل الألسنة، وتتشغل به أغلب الجهات، ويحضر في معظم الأنشطة، رغم أنه حديث العهد بالظهور، حيث لم يمر سوى عقدين أو ما يزيد بقليل، على سن سياسة إدماج المسلمين والأجانب في المجتمعات الأوروبية خاصة، ما دام أن وجود المسلمين بالغرب انتقل من حالة الاستقرار المؤقت إلى حالة المواطنة والإقامة الدائمة، وهذا التبدل والانتقال طرح أمام سلطات وحكومات الدول التي يقطن فيها المهاجرون، إشكالات جديدة وتحديات غير متوقعة، تقتضي معالجة فورية وحلولا معقولة للوضعية التي توجد فيها اليد العاملة، التي تم استيرادها من بلدان العالم الثالث منذ أواسط القرن المنفرط، وهي وضعية تتطلب تسوية قانونية لا تقتصر على منح المهاجرين هوية قانونية ومدنية، ينالون من خلالها أحييتهم، إما في التحرك داخل رقعة البلد الذي يقيمون فيه، أو في السفر إلى أوطانهم الأصلية أو غير ذلك، وإنما تتجاوز ذلك إلى شتى الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية، إذ يصبح المهاجر باسم القانون ذا حق في العمل

والصحة والتعليم والتعبير، وما يستتبع ذلك من حقوق متنوعة.

هكذا، لم يعد أولئك العمال الذين كانت قد استجلبتهم العديد من الدول الأوروبية من مختلف بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، مجرد ضيوف مؤقتين كما يعرفهم المصطلح الهولندي الشائع Gastarbeiders، وإنما منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، اكتشفت سلطات العديد من الدول الغربية المستوردة لليد العاملة، ومنها الهولندية، أن أولئك العمال صاروا مقيمين أو شبه مقيمين بالديار الأوروبية؛ لأن الوضعية السيئة التي كانت عليها أوطانهم الأصلية، ما عادت تشجع على العودة، وقد تواكب هذا مع أزمة اقتصادية عالمية خانقة، لم تكن أوروبا بمنأى عن مضاعفاتها وخلفياتها، مما دفع الدولة الهولندية ابتداء من 1975 إلى وقف استيراد اليد العاملة. مما سيجعلها تعيد للنظر في تعاملها مع ملف المهاجرين، وقد ترتب على هذه المراجعة إقحام سياسة اندماج الأجانب في مذكرتها السياسية، وبالتحديد منذ أواخر السبعينيات من القرن المنصرم، غير أن ما حدث هو أن اندماج اليد العاملة من أصل إسباني وإيطالي كان تلقائيًا وسريعًا، في حين انعزل المغاربة والأتراك في تكتلات خاصة بهم، خارج بنية المجتمع الهولندي.

وبعدما تم تقنين وضعية أعداد كبيرة من المسلمين المقيمين بأوروبا، وصار وجودهم بالمهجر يتحسن شيئًا فشيئًا، بدأت تنشأ بجانب ذلك التحسن مشاكل جديدة من عيار آخر، مشاكل ذات أبعاد أخلاقية وحضارية، تمس، بشكل أو بآخر، ما يعتبر مصيريًا في تفكير واعتقاد أولئك المهاجرين، كالدين والهوية والأخلاق والذرية وغير ذلك، حيث بين عشية وضحاها تغير التفكير لدى غالبية مسلمي الغرب، من تفكير بسيط ومحدود في لقمة العيش والعمل والسكن، إلى تفكير معقد ومتشعب في تربية الأبناء، ومستقبل

العقيدة التي يؤمنون بها، والثقافة التي يمثلونها، والتعامل مع الآخر وغير ذلك.

ومن بين الأمور التي استأثرت بقسط وافر من تفكير أولئك المسلمين، وصارت لدى بعضهم بمثابة كابوس يُغص رغد عيشهم، ويعكر صفاء حياتهم، نجد سياسة الاندماج، التي حاولت أغلب البلدان الأوروبية المستقطبة للمهاجرين، بواسطتها أن تدمج المسلمين والأجانب داخل مجتمعاتها، وتجعلهم يخرطون في الحياة العامة بشكل منفتح وتلقائي وإيجابي، حتى أضحت تعادل ذلك الحلم الذي يراودها، ما دامت ترى في تنفيذ تلك السياسة وتحقيق أهدافها المبرمجة، حلا سحريا لجملة من الإشكالات الناتجة عن الوجود الإسلامي والأجنبي بالغرب، لكن هذه السياسة التي تبدو وكأنها سوف تجلب النفع والخير العميم للجميع؛ سلطة وشعبا، أصليين وأجانب، أوروبيين ومسلمين... قوبلت بالرفض أو التحفظ من قبل العديد من المسلمين، سواء كانوا متقنين أم عاديين؛ لأنها تخفي غير ما تعلنه، وتبطن غير ما تعد به من أهداف ومشاريع، فهي تتبنى على أسلوب الاحتواء الذي يسعى إلى تذويب المسلمين في أتون الثقافة الغربية؛ لأن ذلك الإدماج الذي يترأى نافعا وإيجابيا، سرعان ما يتبدد نفعه وإيجابيته، لما لا يني في بلع هوية الآخر وخصوصياته الحضارية والدينية.

وهكذا صار مصطلح الاندماج ينطوي على مفهوم ملتبس ومخادع، ولو أن دلالاته اللغوية الأصلية واضحة ومستوعبة، والمرجع في ذلك الالتباس، أو تلك المخادعة، إلى ذلك الاستهلاك المتنوع والمستمر له، مما شحنه بشتى الأفكار والحمولات والتأويلات الفكرية والسياسية والأيدولوجية، التي حرقت معناه الأصلي، فراح كل تيار أو حزب أو توجه يؤول اندماج المسلمين في المجتمعات الغربية

والأوروبية، وفق رؤية المرجعية التي ينتسب إليها؛ لذلك ارتأينا في هذا المبحث أن ننقب في الجذور اللغوية لهذا المصطلح، سواء في بعض القواميس العربية أم الأجنبية.

حقيقة مصطلح الاندماج

لقد اتفق الدارسون الذين تناولوا مصطلح (Integration) الذي يتكرر بنفس الصيغة اللغوية أو بما يقربها، في أغلب اللغات الغربية، لاتينية كانت كالفرنسية والإسبانية والإنجليزية وغيرها، أم جرمانية كالألمانية والهولندية، على معادلته في اللغة العربية بمفردة (الاندماج)، أكيد أنها أحياناً تترجم بغير ذلك من المفردات القريبة منها دلاليًا، كالإدماج والضم والانضمام والتأليف والإدغام وغيرها، لكن تبقى كلمة الاندماج أكثر استعمالاً وشيوعاً؛ لذلك رأينا من الجدارة بمكان، أن نذهب نفس المذهب، ونستخدم هذا المصطلح، لكن بعد أن نستوعب دلالاته اللغوية الأصلية، التي سوف تمكننا لا محالة من وعي الجانب الاصطلاحي الشائع ببسر وفطنة وإدراك.

إذا كانت بعض القواميس الغربية الحديثة كلاروس الفرنسي وفان دال الهولندي وأوكسفورد الإنجليزي وغيرها، تلتقي في تحديدها لمصطلح (Integration) حول ما معناه: الدخول في وحدة أو في الكل، والتجانس مع مكونات تلك الوحدة أو ذلك للكل، فإن جملة من المعاجم العربية القديمة تكاد لا تخرج عن ذلك للخط الدلالي، حيث تشرح أغلبها مادة (دمج) التي تشق منها مفردة الاندماج، وأحياناً صيغة (اندمج) ب: دخل في الشيء، ومنها ما يزيد على ذلك الشرح عبارة: واستحكم فيه، كما جاء في لسان

العرب والمحيط، فيكون بذلك التحديد المتكامل لمادة (دمج) هو: دخل في الشيء واستحكم فيه. وكلمة استحكم، كما هو وارد في قاموسي المحيط والوسيط، تطلق على الشيء إذا توثق وصار محكمًا ومضبوطًا ومتقنًا.

واستنادًا إلى هذا التحديد اللغوي لمفردة الاندماج أو جذرها (دمج)، سواء في المعاجم الغربية أم العربية، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

لإن الدلالة اللغوية لهذه المفردة تكاد تتوحد توحّدًا كاملاً، رغم اختلاف القواميس التي وردت فيها، من حيث الزمان والسياق واللغة والثقافة، وهذا يعني أن ترجمتها كانت في محلها، وأن استعمالها يظل صحيحًا عندما يقترن الأمر بالشق اللغوي، ولا يشذ إلا عندما يخالطه ما هو أيديولوجي وثقافي. وهذا يجعلنا كذلك، نستكنه أن مصطلح الاندماج يبدو وكأنه صالح لكل زمان ومكان، لكن بعيدًا عن أي تأويل ضيق، أو إسقاط تلفيقي، ومراعاة لخصوصيات المندمج الأصلية، التي ينبغي تفادي اصطدامها مع خصوصيات غريبة عنها أثناء عملية الاندماج، وإلا انقلب مفهوم الاندماج رأسًا على عقب، وصار مبطنًا بمفاهيم أيديولوجية مغايرة كالاكتواء والتبعية والإقصاء والذوبان.

لإن الدلالة اللغوية لكلمة الاندماج (Integration) تتبنى على مفهومين، لا يستقيم معناها إلا بتوفرهما، أو لا يكتمل أحدهما إلا بوجود الآخر. وهذان المفهومان هما: الأول: الدخول، والثاني: الاستحكام أو التجانس مع الكل كما جاء في القواميس الغربية. وهذا معناه أن الشيء لا يصبح مندمجًا اندماجًا صحيحًا وكيًا في بنية ما، إلا إذا دخل في تلك البنية وتجانس

مع باقي مكوناتها، واستحكم فيها عن طريق توثق الصلة مع كل البنية أو مع البنية كلها. من هنا، يتجلى أن الاندماج لا يكون بالدخول أو الانخراط في منظومة ثقافية ما أو اجتماعية أو غير ذلك، وإنما بالتجانس أو الاستحكام العقلاني مع باقي مكونات تلك المنظومة، وإلا أدى ذلك الدخول إلى ما يشبه الذوبان في ثقافة الآخر، ونكران الهوية الأصلية؛ لذلك فالتجانس العقلاني أو الاستحكام كما تشير القواميس اللغوية، هو ضرب من التواصل المتبادل والبناء الواعي بين كل مركبات المجتمع، الذي من شأنه أن ينتج عنه اندماج إيجابي؛ يتشبه فيه المسلم والأجنبي بجذوره الثقافية والدينية، لكن في نوع من الانفتاح والتعاون مع الثقافات والعقائد الأخرى تحت مظلة المجتمع الواحد.

٢٠ وتتضاف إلى الإشارتين السابقتين ملاحظة في غاية الأهمية، وهي أن مفردة الاندماج التي يفضل أغلب الباحثين والمهتمين المسلمين والعرب وغيرهم استعمالها، هي مصدر لصيغة اندمج التي تقابلها في الميزان الصرفي صيغة انفعّل، وهي ثلاثية الأصل، مزيدة بحرفين، وفعلها لازم لا يتعدى إلى مفعول، أي أنها تقتصر على فاعل، لكن عندما نتأمل هذا الفاعل نكتشف أنه لا يتجاوز الوظيفة النحوية، فهو لا يعمل شيئاً، ولا يستبب في عمل ما؛ لذلك يمكن أن نعتبره مجرد فاعل نحوي، في غياب الفاعل الدلالي والحقيقي، فالأحداث التي تحملها، مثلاً، جمل من قبيل: انكسر الكأس، انهزم المطر، اندمج المسلم... ليست من عمل فاعل مباشر ومحدد، وإنما تحدث من تلقاء نفسها، وبشكل عفوي، فالانكسار أو الانهزام أو الاندماج... هي على المستوى المعنوي حالات للفواعل: الكأس والمطر والمسلم، أما على

المستوى النحوي فهي فواعل. والخلاصة من هذا، أن تلك الأحداث أو الحالات كما تشير الأفعال تحصل بعيدًا عن أي عامل معن، حيث العامل الذاتي هو الوحيد المعن، وهذا يدل على أن التلقائية والعفوية هي المناخ المناسب الذي يمكن أن يتبلور فيه حدث الجملة التي يوجد فيها فعل لازم مزيد بحرفين وعلى الصيغة الصرفية: انفعَل. وهذه المقاربة اللغوية لصيغة مفردة الاندماج وما يمكن أن تحمله من إشارات دلالية لطيفة، نستطيع أن نوظفها في استيعابنا لمفهوم الاندماج على مستوى أوسع، فهذه التلقائية التي تطفح بها الصيغة المزيّدة لجذر الاندماج، ينبغي كذلك أن تنعكس على عملية الاندماج داخل المجتمع، فلا تتأتى تلك العملية بأسلوب إجباري أو قسري، بقدر ما تتبع بطريقة عفوية من تفكير وسلوك المندمج، وذلك عندما تتوفر له الشروط الملائمة لذلك، وأهمها التواصل الإيجابي المبني على الإيمان بثقافة الآخر وفكره ودوره، أما إذا كان هذا التواصل منقطعًا ومرتكزًا على العداء الخفي أو المعن، كذلك يكون الاندماج منقطعًا، يؤسس لثقافة القطيعة لا لثقافة التعايش!

الوجه الخفي لسياسة الاندماج في الغرب

بالنظر إلى الخطاب السياسي المهيمن في الغرب، يُدرك أن بقاء المسلمين، سواء في البلدان الأوروبية أم في الدول الغربية، غير مرهون فحسب بتوفرهم على وضعية قانونية صحيحة، أو نيلهم لجنسية البلد الذي يوجدون فيه، أو حتى انتمائهم إليه بالولادة والتربية والتّمدّرس ونحو ذلك، ولكن مرهون بما هو أهم من ذلك كله، وهو وجوب انخراطهم في الحياة العامة الغربية، ثقافيًا ولغويًا

واجتماعيًا واقتصاديًا وأخلاقيًا وغير ذلك، على أن يكون هذا الانخراط مساهمًا، بل ومندرجًا في بوتقة المجتمع الغربي، قلبًا وقالبًا، تفكيرًا وسلوكًا، وبعيدًا عن أي تصارع مع أخلاق وتقاليد الغربيين، ولو أنها تهدد المسلمين المغتربين في هويتهم الدينية والثقافية، وفي تربية أبنائهم وتوجيههم، مما يضعهم أمام نارين؛ نار الولاء للآخر، ونار التمسك بالهوية الأصلية. وسعيًا إلى تنفيذ هذا المبتغى، الذي يطلق عليه في الأدبيات الغربية سياسة الاندماج، تم حشد شتى الإمكانيات القانونية والمادية والدعائية، التي وظفتها العديد من الدول الغربية في شكل مشاريع عدة، تأتلف حول أهداف موحدة، وتكفلت مختلف الأجهزة بتطبيق ذلك وتعميمه على كل الأجانب الموجودين بين ظهرانيها، من وزارات وأحزاب ومؤسسات تعليمية وجمعيات وشركات وغير ذلك، وعندما تمعن النظر في هذا الاهتمام اللافت بهذه القضية، تشعر وكأنك لست أمام سياسة الاندماج، وإنما أمام ثورة الاندماج، ما دام أن أولئك المشرفين على ملفات هذه القضية، تفهم من خطابهم وكأن لا خيار للأجانب والمسلمين إلا الاندماج في المجتمعات الغربية، وأن رضى الغرب عليهم لا يأتي إلا من بوابة اندماجهم وفق رؤيته الفكرية والتنظيرية، وإلا فإنهم سوف يحشرون لا محالة في خانة الخوارج الجدد!

لكن، وحتى نكتمل الصورة في أذهاننا، ينبغي أن نتصفح رؤية الغرب لاندماج الآخر في مجتمعه وثقافته، لعلنا نستغور منها ما قد يكون إيجابيًا لوجودنا عنده، فيكون بمثابة ذلك المصباح الذي نستنير به في ليل ضياعنا السرمدي، أو لعلنا نفقه بها ما يساعدها على أن نفهم الأسباب العميقة لانصراف الكثير من المسلمين وتحفظهم من سياسة الاندماج، التي تقدمها لهم الحكومات الغربية

على طبق من ذهب! وسوف أقتصر هنا على النموذج الهولندي، حيث يبدو من كلام وزيرة الاندماج وشئون الأجانب، أن سياسة الاندماج تتطوي على مشروع عقلائي، يسعى إلى إشراك الأجانب في الحياة العامة، وذلك بمنحهم فرصة تلقي اللغة الهولندية، والتعرف على تاريخ وثقافة الشعب الهولندي، ونحو ذلك من الأهداف الشريفة. وقد جاء في كلمة الوزيرة أو الوزارة المعنية بالأمر ما فحواه: "يجب أن يتم الاندماج في المدارس والشركات والحي والشارع، وهو بدرجة ما مهمة تتاط بالسلطة الوطنية، حيث منطلق سياسة المواطنة الجديدة، هو أن كل مهاجر يتحمل مسؤولية اكتساب المعارف والمهارات الضرورية."

إن المتصفح لمثل هذا الكلام، يدرك حقاً أنه لا يشكل أي تهديد لهوية وثقافة كل من سوف يطاله هذا الاندماج، لكنه في نفس الوقت، لا يكشف عن الفائدة الملموسة من هذه السياسة، علماً بأن ثمة الآلاف من المسلمين الذين اندمجوا لغوياً ومعرفياً، أي أتقنوا اللغة الهولندية، وتعرفوا على قيم وتقاليد وتاريخ الشعب الهولندي، لكن رغم ذلك ظلوا بعيدين عن ذلك التواصل التلقائي والحميمي مع المجتمع الهولندي الذي يخرطون فيه، بل ومنهم من يتفوه علناً برفض قيم المجتمع والثقافة الهولندية، وهذا الرفض لا يأتي من فراغ، وإنما يستند إلى عوامل شتى، منها ما يمكن اعتباره موضوعياً، مثل مشاكل العمل، التواء القوانين المنظمة لبعض القطاعات، كالتأمينات والمدرسة والكهرباء وغير ذلك، دون نسيان الهجمة الإعلامية المدعمة ضد المسلمين وهكذا دوليك.

ارتكازاً على هذا، يتقرر أن عدم إقبال مجموعة من المسلمين على الانخراط العفوي في الثقافة الأخرى، لا يُعزى إلى فشل في اندماجهم اللغوي أو المهني أو حتى الشبه ثقافي، وإنما إلى أسباب

أعمق من ذلك، تتجذر في أسلوب تفكيرهم، وطريقة تعاملهم، وهما أمران لا يفهمان إلا في نطاق البنية المجتمعية العامة التي ينحدر منها هؤلاء، وهي بنية جد مختلفة عن بنية المجتمع الغربي، حيث المعايير الفكرية والسلوكية السائدة لا تليق إلا بالإنسان الغربي، وعندما تطبق على الإنسان المسلم أو الأجنبي تفقد قيمتها، وتتقلب ضداً، كما ينقلب السحر على الساحر! فالحرية مثلاً، بالمفهوم الغربي هي فوضى بالمقياس الشرقي أو الإسلامي؛ لذلك نرى أن أغلب السلوكات المنحرفة والإجرامية التي يقرّفها الأجانب، إنما السبب فيها هو الحرية المفرطة في غياب الأنا الأعلى (الأب، الإمام، الشيخ، السلطة...)، لذلك بمجرد ما تغيب سلطة الأب من المنزل، تفتتح شهية الأبناء للتحرر التام من كل القيود الدينية والثقافية والقانونية وغير ذلك، ومثل هذه الوضعية المعيشة التي يعانيتها ويعانيتها عدد من المسلمين في الغرب، تجعلهم يسخطون على القيم الغربية، ويعتبرونها سبب الانحرافات الخطيرة التي تتخط فيها الأجيال الأخيرة، فيفقدون بذلك كل الثقة في المقولات الدعائية التي يروج لها الإعلاميون والسياسيون، ولا يرون في القوانين التي تصدر تباعاً بخصوص الأجانب والمسلمين، مجرد وعود تخفي وراءها قيوداً مصممة للحد من المد الإسلامي، وتدجين كل الأصوات التي تتادي بتمكين المسلمين والأجانب من حقوقهم القانونية والدستورية.

هذه الأسباب وغيرها، كفيلة بأن تزرع الارتياب في نفوس الجالية المسلمة الموجودة في الغرب، وحتى يتسنى لنا الاستيعاب الشمولي والموضوعي لهذه الوضعية الحرجة التي تعكس الحالة الحقيقية لعدد لا يستهان به من المسلمين، نصوغ ذلك في النقاط الآتية:

لإن سياسة الاندماج كما تطرحها بعض الحكومات الأوروبية

والغربية، ليست هي النموذج الأوحـد الذي يمكن بواسطته إشراك المسلمين في المنظومة الاجتماعية والثقافية الغربية، إشراكًا إيجابيًا وبناءً، لأنها أولاً، صادرة عن طرف واحد، وهو الذي بيده القرار، دون تشاور مع ممثلي المسلمين ومتقفيهم، وثانيًا، تبدو في جانبها النظري ذات أهداف إيجابية للكل، لكن أثناء التنفيذ يتضح زيفها وخداعها، وهذا ما راح يحصل من قبل وزيرة الاندماج الهولندية، التي جعلت من وزارتها في جانبها المرتبط بإدماج الأجانب ورشًا للتجارب، مما يجعلنا نقرر ما أشرنا إليه في تحديدنا للغوي لمصطلح الاندماج، الذي ينطوي على مفهوم شريف، ما إذا لم يخالطه ما هو أيديولوجي.

ثم إن عدم تجاوب بعض المسلمين مع بعض قيم الثقافة الغربية، لا يعني أنهم لم يندمجوا، بقدر ما يشير إلى أنهم استطاعوا أن يتقنوا اللغات الغربية، ويتعرفوا إلى ثقافات البلدان التي يوجدون فيها، وينتظموا بشكل إيجابي ومنتج داخل سوق الشغل، لكنهم تحفظوا من الانخراط غير المعقلن في ثقافة الآخر؛ لأنه انخراط يحمل في طياته بذور الموت لثقافتهم الأصلية، ومن فينة لأخرى تكشف مختلف الآراء عن هذا الموت أو التذويب للآخر في بوتقة المجتمعات الغربية، مثل آراء أحزاب اليمين المتطرف في العديد من الدول الأوروبية، وغير ذلك، فكيف يُنتظر من المسلمين أن يقبلوا على هذا الآخر الذي يرفض قيمهم الدينية والثقافية دون تربص ووجل؟

ثم إن وضعية المسلمين في الغرب، ينبغي أن تحلل وتفهم في نطاق أوسع، يراعي شتى الجوانب النفسية والثقافية والدينية والتاريخية والسياسية والاجتماعية وغير ذلك، وهي جوانب تحيل على أن الإنسان المسلم ليس هو الإنسان الأوروبي أو

غيره، ومن هنا فالتعامل المثمر معه يجب أن يضع في الحسبان كل تلك الجوانب، وإلا فإنه سوف يتخذ منحى منحرفاً.

لجاء في العام الماضي كشف تقرير (بلوك) عن فشل سياسة الاندماج التي سنتها الحكومات الهولندية المتتالية طوال حوالي ثلاثة عقود، لكن هذا لا يعزى، بشكل أو بآخر، إلى عجز المسلمين أو الأجانب عن الاندماج، وإنما يعود إلى خلل ما في تلك السياسة، أو إلى خلل في آلية إيصال فحوى الاندماج إلى الآخر، وجعله يتقبل هذه الفكرة من أصلها؛ لذلك عمد ذلك التقرير إلى اقتراح توصيات، يستوجب على الحكومة الحالية العمل بها، وما تلك التوصيات إلا قيوداً جديدة سوف تزيد من تضيق الخناق على الأجانب، مما سوف يولد ارتجاجات جديدة، تجعل المهاجر يسري عليه ذلك المثل المغربي المعروف: (الداخل إلى الحمام ليس كالخارج منه!). والجديد الذي يتضمنه ذلك التقرير يتمحور حول: عدم تركيز أكثر من 80% من التلاميذ الأجانب في مؤسسات تعليمية إثنىة أو دينية معينة، وإجبار أكثر من 54% من الأقليات على الانخراط في سوق العمل، وعدم السماح بتسكين العائلات ذات الدخل الأدنى في أحياء محددة، وانتهاج أسلوب الوقاية والقمع في مواجهة السلوكات الإجرامية المنحرفة التي يسببها شباب الأجانب، وتنظيم تكوين للأئمة والحد من استيراد الأئمة من الخارج، وإصدار مذكرة حول التطرف والأسباب التي تقف وراءه وذلك بالتشاور مع عدد من المسلمين.

كيف ينظر المسلمون إلى هذه التبدلات التي بدأت تحصل في الغرب، وهم ليسوا بعيدين عن تأثيرها؟ هل يتخذون منها موقفاً معلناً، يحاولون من خلاله إثبات رفضهم أو قبولهم لذلك، أم يبقون مكتوفي الأيدي وهم ينتظرون الذي يأتي ولا يأتي؟

في حقيقة الأمر، يظهر أن مسلمي هذه الألفية الجديدة يختلفون جذريًا عما كان عليه أسلافهم الذين شكلوا الجيل الأول، حيث استطاعوا في ظرف وجيز أن يحضروا في شتى نواحي المجتمع الغربي ومجالاته، لكن ما يعاب على هذا الحضور أنه يتخذ طابعًا فرديًا، يغيب معه التنسيق الجماعي، مما يشكّل الإسهام الذي يقدمه الأجانب داخل بنية المجتمع الغربي، ويجعله باهتًا ومحجوبًا بالأحداث الساخنة التي يسببها بعض المنحرفين، وهي أحداث تسرق أضواء الإعلام والسياسة، فيبدو معها كل إسهام من لدن المسلمين والأجانب مقرّمًا وليس ذا شأن! ومع ذلك، فثمة للعديد من المنظمات والمؤسسات الإسلامية، أو يشرف عليها مسلمون، بدأت تتخطى الحواجز لتثبت حضورها الفعلي داخل المجتمع، ومنها من تمكن من فتح الحوار مع السلطات المسؤولة، ومنها من يجمعه معها التعاون في شتى الجوانب، غير أن ما يُعوز بعض هؤلاء هو الرؤية الواضحة للأمور، التي تحاول ترتيب أوراقها الداخلية، ومعرفة دورها داخل المنظومة الغربية، ومن ثم وضع إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار كل الحثثات التي تمت بصلة إلى وجود المسلمين في الغرب، وفي هذا الإطار يمكن إدراج تلك الأصوات التي تنادي بإسلام حضاري، يتكيف مع كل المناخات والثقافات، ليؤسس رؤية إنسانية وكونية تركز على الاعتدال والوسطية، ولا تنفي الاندماج الإيجابي في أي مجتمع؛ اندماج مشروط بالحفاظ على الهوية الأصلية، ومبني على التجانس العقلاني مع ثقافة الآخر، والاستحكام الذي يضمن استمرارية خصوصيات الديانة التي يؤمنون بها، والثقافة التي يمثلونها، والهوية التي يحملونها.

ثقافة المعاملة وأهمية غير المسلم في الإسلام

الإنسان بين الاختلاف والاتلاف

لقد فرقت الفلسفة القديمة بين الإنسان وبين الحيوان، معتبرة الأول أرقى من الثاني، ما دام أنه يتمتع بملكة العقل التي تساعده على التعامل مع الأشياء التي حوله، بنوع من النظام والتفكير والتمييز والتناغم أو التناظر الأخلاقي وغير ذلك، في حين يبدو الحيوان مفتقدًا لتلك الملكة؛ لذلك نراه يهيم في الأرض، بتلقائية لا تتم ولو عن درجة دنيا من التنظيم والتفريق والتأمل، مما دفع بعض فلاسفة الأزمنة السالفة إلى وصف الإنسان بنعوت شتى، تحيل بشكل أو بآخر، على مدى تميزه عن الكائنات الأخرى التي تقسم معه أرجاء الكرة الأرضية، فتارة يوصف بأنه حيوان ناطق، وتارة أخرى بأنه كائن اجتماعي أو متمدن، وطورًا بأنه حيوان ثقافي، وطورًا آخر بأنه مخلوق يفكر ويعقل وهكذا، وكل هذه السمات تصب في نتيجة واحدة، وهي أن الإنسان يتميز عن البقية الباقية من الكائنات التي تعمر الأرض، فهو كائن محظوظ باعتباره نال من الإمكانيات والملكات والمواهب ما لم نفز به غيره من الموجودات، وأهمها إمكانية العقل التي تعينه على الحياة بطريقة منظمة وموجهة، تجانب كل الصعاب والمخاطر، التي قد يتعرض إليها من قبل كائن آخر ينتسب إلى نفس فصيلته، أو من لدن مخلوق مغاير لا يمت بصلة إلى فصيلته، قد يكون حيوانًا، وقد يكون ظاهرة طبيعية، وقد يكون أمرًا غريبًا مستعصيًا عن الفهم!

هكذا يتراءى الإنسان وأنه دومًا معرض للاحتكاك بالآخر، إن

تواصلًا أو تصادمًا، وهذا الاحتكاك المتكرر يراكم تجارب إنسانية متنوعة، وتجعل كل من يمارسها، أو يُسهم فيها، يتعلم أكثر، ويستفيد أكثر، ومع مضي الزمن تنشأ عند الإنسان أساليب تتشكل من خلال تفكيره العميق، وبحثه الدؤوب، المنصب على قضايا الحياة وأسيانها ومشاكلها ومستجداتها... وفي خضم ذلك تتكون لديه آلية التعامل مع الآخر، التي يمكن أن نطلق عليها أيضًا ثقافة المعاملة، خصوصًا وأنها تصبح أمرًا أو وسيلة يستصحبها هذا الكائن الناطق، الذي يحى في سياق سوسيوثقافي، في كل مراحل حياته الفردية والجماعية.

لكن هذه المعاملة تظل محكومة بتأثيرات الزمان والمكان، ومتلونة بعادات وتقاليد الإنسان؛ لذلك من الصعوبة بمكان الحديث عن تجانس تام في ثقافة المعاملة، علمًا بأن كل مجموعة بشرية تتفرد بخصوصيات تميزها عن الأخرى، لكن مع ذلك الاختلاف الملموس يمكن التسليم بأن ثمة قواسم مشتركة، من شأنها أن توحد بين بني البشر، وإن تباعدت مللهم ونحلهم، واختلفت لغاتهم وألسنتهم، وتباينت ثقافتهم وعوائدهم، وهي قواسم نابعة من طبيعة الإنسان البيولوجية، وهينته النفسية، وتركيبته العقلية، حيث التماثل في بنية الجسم والشعور والتفكير والسلوك، من شأنه أن يجعل هذا الكائن يحن إلى كل من تجمعه به هذه المكونات والسمات، وبذلك يقبل عفويًا أو منهجيًا بناء جسر التعامل معه.

ثقافة المعاملة في الخطاب الإسلامي

استأذا إلى الرؤية السابق توضيحها، يبدو أن المعاملة أمر مطلوب ولازم، لأن الإنسان ليس من طبعه أن يعيش معزولا عن

العالم، وبالأحرى معزولا عن أخيه الإنسان، وقد تضافت المحاولات العديدة، والجهود الجهدية، لصياغة أساليب مثالية يبنى عليها التواصل الإيجابي والمثمر بين بني البشر، وكلما تقادمت تلك المحاولات، واستهلكت تلك الجهود، إلا وراح الإنسان يجددها ويحسنها، ويرمم مكن الخلل فيها، وإذا ما تناولنا المجال الثقافي الذي ننضوي تحته، ندرك أنه كذلك أولى أهمية لهذا الجانب من التواصل، بل وأحاطه بهالة من القداسة، حين خصص الخطاب الإسلامي العام نصيبًا لا يستهان به، للكيفية التي ينبغي أن تكون عليها علاقة الإنسان بالإنسان، وأوضح أن الإنسان لا يكتمل إلا بأخيه الإنسان، وأن لكل إنسان (مؤمن) على أخيه الإنسان (المؤمن) حقوقًا وواجبات، وأن أسوأ ما يقترفه الإنسان من آثام، هو ألا يحسن معاملة أخيه الإنسان، وغير ذلك من الأمور التي ينفرد بها فقه المعاملة في الدين والثقافة الإسلاميين.

من المعروف أن الإنسان ضمن بنية الفكر الإسلامي التي تعكس، بشكل ما، واقع المجتمع الإسلامي، ينتظم في معادلة ذات محورين، أحدهما عمودي والآخر أفقي، وكلا المحورين يحيلان على علاقة تربط الإنسان بطرف آخر، وهذه العلاقة محكومة بمعاملة ما، تتحدد قيمتها أو ماهيتها بتحدد الطرف الآخر المشارك في العلاقة. فإذا كان الإنسان، باعتباره مخلوقًا، على مستوى المحور الأول/العمودي يمارس علاقة عمودية، تتطلق من التحدث إلى الفوق، مع الخالق الذي هو الله تعالى، وهي علاقة مطبوعة بالخضوع المطلق للذات الإلهية عن طريق العبادة والتناء والتوسل وغير ذلك، فإنه على مستوى المحور الثاني/الأفقي يزاوِل علاقة أفقية مع الآخر، الذي قد يكون كائنًا مماثلاً له كالإنسان، أو مخلوقًا مختلفًا عنه كالحيوان والطبيعة وغيرهما، وهذه العلاقة، خصوصًا

التي تجمع الإنسان بالإنسان، تركز على جملة من السلوكات والأخلاق المشتركة بين سائر البشر، كاحترام المساواة والتعاون والعدل وهلم جرا، إذ الإنسان لا يفضل غيره إلا من حيث العمل الذي يصدر عنه، فإن كان خيراً صار من أخيار الناس، وإن كان شراً صار من أشرار الناس، وخير ما يعبر عن هذه النظرة هو حديث الرسول ﷺ المشهور، الذي يقول فيه: [كلكم لآدم، وآدم من تراب. لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى].

وهذا الحديث يمكن اتخاذه قاعدة ذهبية لتعامل الناس فيما بينهم، فالمساواة أمر لازم، والبشر سواسية، كما أسنان المشط التي لا تختلف فيما بينها، سواء من حيث حجمها أم شكلها أم طولها أم غير ذلك، إلا أن الشيء الوحيد الذي يجعل الإنسان داخل المنظومة الاجتماعية الإسلامية متميزاً هو درجة تقواه، ونوعية العمل الذي يقدمه لآخرته ودنياه، وباستثناء ذلك يظل الناس متساوين، وإن كان فيهم القوي والضعيف، الغني والفقر، الجميل والقبيح، الصحيح والسقيم وقس على ذلك، وقد أصاب الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما قال: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً. وخاصية المساواة هذه، عندما تشيع بين أوساط المجتمع، تزرع في نفوس الناس شعوراً بالحماية والاطمئنان والسكينة، وهذا يهينهم نفسياً واجتماعياً لتوخي أسلوب المعاملة الحسنة في كل حركاتهم وسلوكاتهم، كأنما القول المعروف المثبت عن الرسول ﷺ [الدين المعاملة]، راح يفعل فعله في قلوب الناس، ويعطي أكله، فلا يُقاس إيمان الإنسان المسلم، أو قيمة الإنسان غير المسلم، إلا بنوعية السلوك الذي يعامل به غيره، فإن كان جيداً صار صاحبه مثلاً يحتذى به، وإن كان غثاً انعكس ذلك على صاحبه، فانهوى وزنه في عيون الآخرين.

أهمية غير المسلم في ثقافة المعاملة الإسلامية

إن الإسلام استطاع بتعاليمه النموذجية أن يُكسب المسلمين قيمة مثالية لا تقتصر على حماية حقوق ذويهم، بقدر ما تسعى إلى حفظ حقوق كل الناس، مسلمين كانوا أو غير مسلمين، فتأمل، مثلاً، كيف يوصي النبي ﷺ من تولوا إمارة الجند بقوله: [انطلقوا باسم الله، وعلى بركة الله؛ لا تقتلوا شيخاً فتيماً، ولا طفلاً صغيراً، ولا امرأة، ولا تظلموا (أي لا تخونوا)، وأصلحوا وأحسنوا، إن الله يحب المحسنين]. ثم تصفح أوراق التاريخ الإسلامي، فتكتشف أن الإسلام يعتبر الدين الأوحد الذي تمكن من تأسيس مجتمع تتضوي تحته كل الأجناس والعقائد والثقافات واللغات، وهكذا دواليك.

هذا إن عبر عن شيء، فإنه يعبر عن أن الإسلام يقتضي دوماً قراءة متجددة، تستوحي الماضي بعيون الحاضر والمستقبل، وتقرأ التاريخ لا لتعيد فصوله بحذافيرها، وإنما لتفهم بواسطته طبيعة الإنسان وتذكر نزوع ذاته، اعتباراً بأن الإنسان من حيث عواطفه وسلوكه وآماله واحد، وإن تباينت الأزمنة والأمكنة التي عاش فيها؛ فهو دوماً يحب ويبغض، يطمئن ويقلق، يتفاعل ويتشاعم، يقوم بخير أو يصدر عنه شراً ولا دخل في ذلك كله لظروف الحياة التي يحياها.

وهذه القراءة المتجددة لا الجديدة للإسلام ينبغي أن تُشحن بروية حضارية وسطية، منصبة على أن:

لح تعامل الإنسان المسلم ينبغي أن يتم مع الإنسان من حيث هو إنسان مجرد، غير مرهون بمعتقد ما أو ثقافة أو جنس أو غير ذلك؛ لأن الخطاب الإسلامي موجه أصلاً إلى الإنسان، وأن الله تعالى هو إله كل الناس ﴿إِلَهُ النَّاسِ/ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وأن

الرسول عليه الصلاة والسلام مبعوث للبشرية جمعاء.

ثم يترتب على ذلك، أن الناس أحرار في اعتقادهم ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ/ لِكُرْهِتُمْ وَلِيَ دِينٍ﴾، مع العلم بأن هذا مشروط بشروط ما تضعها الشريعة الإسلامية، كما صنعت مع أهل الذمة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإسلام لا يحث أبداً على منازلته أحد، أو إجباره على اعتناق الإسلام قسراً، وحتى المسلم الذي يُسمح له، من جهة، بالزواج بكتابية، لا يسمح له، من جهة أخرى، بإرغامها على الدخول في الإسلام، وهذا دليل قاطع على أن هذا الدين لا يكن لأحد الضغينة والبغضاء والعداء كما يردد بعض المتشككين، ما عدا إن صار مستهدفاً من أحد، أو ابتداءً خصم ما التعدي عليه، فوَقَّتْهُ أَضْحَى الْبَادِئِ أَظْلَمَ، وكان الرد بالمثل أوجب، يقول الله تعالى في سورة البقرة، آية 190: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُفْتِنُواكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.

ثم أضف إلى ذلك، أن هذه المعاملة النموذجية تلغي أي مفهوم يحيل على الإقصاء والعنصرية والتمييز، وتحل محله مفهوم العدل الإنساني الشامل، الذي يأخذ بعين الاعتبار كل الناس، فيغفر من إثناء رحمته الجميع، مسلمين كانوا أو غير مسلمين، فتغدو ديار الإسلام مستقطبة لسائر الأعراق والأديان والثقافات والألوان... فإن كان الأمر كذلك داخل المجتمع الإسلامي، فكيف ستكون معاملة الإسلام للغير خارج حدوده، وبصيغة أخرى، كيف ينبغي للمسلمين الذين يوجدون خارج العالم الإسلامي التعامل، سواء مع مواطني ذلك العالم الذين ليسوا على ملة الإسلام، أم مع قوانينه وعاداته التي لا تمت بصلة إلى الشرع الإسلامي؟

إن الإسلام قد حسم الأمر في كيفية معاملة الآخر غير المسلم، إن داخل العالم الإسلامي أو خارجه، إلا أن الذي لم يحسم أو يكتمل بعد، هو وعي المسلمين بثقافة المعاملة التي تنطبع بها الشخصية الإسلامية النموذجية، التي تجلت بشكل كامل في الرسول ﷺ، ثم بعده في الخلفاء الراشدين والصحابه والتابعين ومن سار على نهجهم، وإذا ما تصفحنا تاريخ هؤلاء أدركنا، أنهم عاشوا ظروفًا لا تختلف كثيرًا عن ظروف المسلمين الموجودين في الغرب، فقد سبق لهم وأن ضربوا في الأرض وهاجروا، فالتقوا شعوبًا وأقوامًا ليسوا على دينهم أو لغتهم أو عوائدهم، فتعاملوا معهم بالحسنى، فلم يلقوا منهم شرًا، ولم يمسه منهم سوء، لقد هاجر الرعيل الأول من المسلمين إلى الحبشة مرتين، فلم يكفروا حاكمها المسيحي ولا أهلها، كما يفعل المسلمون حاليًا في الغرب، وهاجر الرسول ﷺ وأصحابه إلى المدينة، فلم يكن لأهلها الانتصار إلا الخير والمودة، وسعى حثيثًا إلى سد الشرخ الذي كان بين الأوس والخزرج أيام الجاهلية، واستئصال جذور الفرقة والفتنة، وهاجر الصحابة والفاثون الأول في كل اتجاهات الأرض، فالتقوا مختلف الأجناس، وتعرفوا على غرائب العادات والثقافات، فلم يحطوا من قيمة أحد، وإنما عاملوا الكل معاملة حسنة، فأثروا بذلك في شعوب عديدة، وتمكنوا من دعوتها إلى الإسلام بالكلمة الطيبة، والسلوك الحسن، لا بالبغض الأعمى، والسلوك الشرس، كما يصنع الكثير من المسلمين الموجودين في الغرب، وارتحل التجار المسلمون إلى بلدان جنوب شرق آسيا، فاستطاعوا عن طريق أخلاقهم الكريمة ومعاملتهم الحسنة، أن يؤثروا في شعوب تلك المناطق فتسلم اقتناعًا وطواعية.

ألا يمكن لهذه السلوكات المثلى التي صدرت عن المسلمين عبر

شئى حقب التاريخ الإسلامى، أن تشكل دروساً وحيهة لأولئك المسلمين الذين استقروا بالغرب، وشكلوا مجتمعاً شبه إسلامى، وما فتئوا يفشلون في إيجاد طريقة ملائمة في التعامل مع الغربيين، فمنهم من ينصهر انصهاراً في المجتمع الغربى تحت ذريعة الانفتاح والتقدم والحرية، ومنهم من ينصب العداة لكل ما يشتم منه رائحة الغرب، بدليل أن الغربيين ليسوا على ملة الإسلام، وأن دارهم هي دار حرب، ولا يسأل نفسه لماذا اختار الاستقرار في هذا الغرب؟ ولماذا ينساق انسياقاً خلف عطاياه ونعمائه؟ ولا تبقى إلا ثلة قليلة، استطاعت أن تدرك الجانب السمع من الإسلام، فتعامل الآخر بالحسنى، اقتداء بالنداء القرآنى الذى يحض على تواصل الشعوب وتعارفها وتلاقيها ﴿يَتَأَيُّمُ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات:13).

ثم إن ثقافة المعاملة التى يقرها الإسلام، لا تختلف كثيراً عن القيم الإنسانية المشتركة، التى راحت منذ أواسط القرن الماضى الكثير من الدول والمنظمات تدعو إليها، فقيم المساواة والعدل والتعايش والسلم والحوار والتعاون والاحترام وهلم جرا، يمكن اعتبارها إرثاً أخلاقياً وحضارياً يتقاسمه كل الناس، عبر مختلف العصور، وفي شتى الأماكن، ولا يأتي الدين الذى يشرعه الخالق ﷻ، أو الثقافة التى يشكل معالمها المتنوعة البشر، إلا ليحيى هذه الأخلاق في الإنسان، ويوجهه إليها بعد أن تهاون في التحلي بها، أو تناسى العمل بها.

عود على بدء، إن تلك الحكاية الواقعية التى دبجنا بها هذا الفصل، تشكل نموذجاً يتكرر بشكل دائم داخل منظومة المجتمع الغربى، إذ تتجلى الكيفية التى تعامل بها شريحة من المسلمين الإنسان الغربى العادى، الذى يعيش حياته اليومية بشكل عفوى،

يسري حتى على علاقاته الاجتماعية داخل العمل أو المدرسة أو الشارع أو غير ذلك، إلا أن هذه العفوية في المعاملة كثيرًا ما تصطدم بالآخر، خصوصًا إذا كان مسلمًا، يتحرى بعض الجدية والصرامة في ارتباطاته، خشية أن يؤثر ذلك على جانبه الديني والروحي، فبدل أن يحاول المسلم المهاجر اعتماد المرونة في معاملته، وإفهام الآخر، بأسلوب لبق ومنفتح، ببعض تعاليم دينه وجوانب ثقافته، فإنه يمتطي المستحيل كي يوضح للآخر أنه على حق، أو أنه يملك الحقيقة المطلقة ما دام أنه مسلم، فشخصية (علي) التي تمثل المسلم المهاجر إلى الغرب/هولندا، يمكن اعتبارها شخصية سلبية بكل المقاييس؛ لأنه بأسلوبه المنغلق والمتشدد لا يخدم الإسلام ولا المجتمع الإسلامي في شيء، فهو يرى نفسه على حق، ما دام أنه تمكن من الزواج من امرأة غير مسلمة/ هولندية آمنت بسببه بالإسلام، وهذا أمر محمود شرعًا؛ لأنه يدخل في إطار الدعوة الواجبة إلى الإسلام، لكننا عندما نتأمل وقائع القصة أكثر، نكتشف أنه اشترط على زوجه القطيعة مع أهلها، بل ومع جذورها الثقافية، وهذا أمر خطير في الدعوة، لأنه إذا كان قد استطاع أن يدعو فردًا واحدًا إلى الإسلام، ربما ليس فقط عن طريق الاقتناع بحقيقة الإسلام، وإنما عن طريق ما هو عاطفي، فتأثير الحب على المرأة الغربية المتعطشة، يوازي أو يضاهي تأثير الطعم الذي يستعمله الصياد على السمكة! ويسلك هذا المسلك العديد من المهاجرين المسلمين، الذين منهم من يقضي وطره ويستكمل وضعيته القانونية، وبعدها تتداعى في عينيه وحياته صورة تلك الإنسانية، التي ضححت من أجله بالنفس والنفس، فتغدو مع الأيام مهمشة من لدنه، مما يجعلها تفقد الثقة ليس في ذلك الشخص الذي خدعها، وإنما في الدين الذي ينتمي إليه، وهذه هي الطامة العظمى!

وهكذا يساهم زمرة من المسلمين الموجودين في الغرب، بسبب سوء معاملتهم، في تنفير الآخر من الإسلام، وهذا لا يخدم هذا الدين في شيء، عدا زيادة الخوف منه، وفهمه على أنه ضرب من التطرف والتزمت، وهذا ما رددته في آخر المطاف تلك الشخصية التي تسرد لنا هذه القصة، وهي تمثل الإنسان الغربي الذي يحير أمام أي معاملة أو سلوك غريب عنه، يصدر عن الأجانب أو المسلمين، وهي تقول: "ما توقعت أن تتغير (فيندي) بهذا الشكل الجذري والمتطرف من فتاة راشدة إلى امرأة مستقلة! إنني حقًا خائفة من أن تسقط في شباك العزلة ولا تحيي إلا لأسرتها".

ثقافة الحوار أساس التعايش الإيجابي بين كل مكونات المجتمع

كيف تنه المحاور؟

بواسطة الحوار يمكن أن يفهم بعضنا البعض، ولما يتسنى الفهم السليم لقضايا الواقع الذي ننخرط عبر أرجائه، نتمكن، بلا ريب، من تحقيق ولو جانب من مفهوم التعايش في بعده الإيجابي الذي يتسع لكل الشرائح الاجتماعية، بغض النظر عن لغاتها وثقافتها وعقائدها وأعرافها وغير ذلك. مما يسعفنا على تخطي العوائق والمثبطات التي ينصبها بين أفراد المجتمع الواحد وبين مؤسساته المختلفة، ذلك الانغلاق الذي لا يؤمن ممارسوه ومسببوه بالحقيقة، إلا في بعدها الأحادي، فينفون بذلك باقي الحقائق، وهم بذلك ينفون الآخر، وثقافة الآخر، فلا يعترفون إلا بأنفسهم، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه الاستئثار الفكري الذي يهاب أصحابه النقد الذاتي، فكيف لهم أن يتقبلوا النقد الصادر عن الآخر؟

والحوار، في حقيقة الأمر، يعتبر من أرقى الآليات التواصلية التي يستخدمها الإنسان في كل جوانب حياته، وحتى في حالة انعزاله عن العالم الخارجي واختلائه إلى نفسه، يحاول التمازج مع كائناته الداخلية عن طريق محاسبة النفس، أو ترتيب ملفات تاريخه الشخصي المودعة عبر دهاليز ذاكرته، أو جس درجة حرارة أو برودة مشاعره، أو مجرد السكون إلى كوامنه، حيث يلقي الراحة النفسية التي بها يشحن كيانه الذي أنهكته متاعب الحياة وهمومها وفتتها، وهذا النوع من الحوار الداخلي الخفي يطلق عليه المونولوج monologue، في مقابل الحوار الخارجي الذي يدعى

والحوار في الاصطلاح ليس هو النقاش أو الجدل، الذي يراد من خلاله ثبت وجهة نظر ما أو دحضها، أو تمرير فكرة ما أو إلغاؤها، فيتخذ في الغالب أبعاداً احتجاجية أو إقناعية أو جدالية أو نحو ذلك. وإنما يقصد به تلك المحادثة الحميمة التي تتم في جو من التلقائية والقبول، حيث الأخذ والعطاء، وتبادل الأفكار والآراء، وإذ يحاول المرسل بأسلوب مبسط ومباشر شرح فكرته للمرسل إليه، دون ركوب صهوة الإقناع الذي يزين به وجهة نظره (كما يزين التاجر بضاعته!) ويبررها حتى تلقى آذاناً مصغية، أو استخدام آلية الجدل الذي يوفر كل الحجج والمبررات لتعزيد رأيه وتقويته. وفي المقابل يضع المرسل إليه أسماعه على كلام مخاطبه، ساعياً إلى فهمه وإدراك فحوى خطابه، دون خلق اعتراضات أو مجادلات تتخذ منحى لا حوارياً، إذ يتغير الحوار إلى نقاش، فيصبح الفضاء الذي ننخرط فيه مبنياً على التواصل النقاشي الذي يحاسبك على كل فكرة أدليت بها، لا الحوارية الذي يحاول فهم كل فكرة ألقيت بها، ومن ثم يسعى كل مناقش حثيثاً إلى إثبات صواب ومصادقية الحقيقة التي يؤمن بها.

عندما ندرك أن أفراد المجتمع الواحد يمارسون الحوار بشكله الإيجابي، في أغلب الأمور التي يزولون عنها، والسلوكات التي يصدرونها، والأخلاق التي يتحلون بها، حينئذ يتأكد لنا، أن لوائك الأفراد الذين استطاعوا أن يتواصلوا فيما بينهم عبر آليات الحوار المتبادل بشكل تلقائي وحميمي، إنما يسهمون، بلا وعي منهم، في تشكيل قسماة ثقافة للتسامح التي تحضن كل مكونات المجتمع وعناصره، وبهذا يسهمون، بلا وعي منهم كذلك، في بناء حضارة الاختلاف التي تؤلف بين مكوناتها المتباينة وأحياناً المتضادة آلية الحوار.

استنادًا إلى هذا التفسير التقريبي لمصطلح الحوار، يمكن أن نخلص ليس كما هي العادة إلى استنباط خلاصة ما، وإنما إلى إثارة مسألة هامة، تتعلق بمدى حضور الحوار بشكله الصحيح والإيجابي، سواء في مجتمعاتنا الأصلية؛ العربية والإسلامية ذات الطابع الأبيسي، حيث تغيب تعددية الرأي أمام رأي الأب أو رأي الحاكم المطلقين، وتتغنى تلقائية وحميمية الحوار أمام خشونة الأوامر وقسوتها، أم في مجتمعاتنا التي شكلناها في المهاجر، حيث نتوارث عن أوطاننا كل شيء، حتى ما يمنعنا من أن نتحاور في سلم مع ذواتنا أو أبنائنا أو غيرنا، مع أننا أصبحنا نحى في عالم الحرية والديموقراطية والعدالة الذي يهيئ لنا كل أجواء الحوار، واكتسبنا من الآخر طرائق التحوار، بل وتعلمنا حتى كيف نتحدث بهدوء ورزانة ورباطة جأش! مع ذلك كله إذن، تظل حليلة على عاداتها القديمة! وتظل صورة الأب في هولندا وغيرها من البلدان الغربية نفسها صورة الأب في العالم الإسلامي، ويظل أسلوب كلامنا هو نفس الأسلوب السائد في أوطاننا؛ إما أن نتكلم كلنا أو أن نصمت كلنا! ويظل الحوار بين شرائح الأقليات التي نكونها غائبًا، أو مستبدلاً بغيرها من آليات التواصل، كالنقاش والجدال والاعتراض والاحتجاج والإقناع وغير ذلك، وهي كلها آليات تستخدم لتثبيت الذات لا لفهم الآخر، لتبرير وجهة نظر ما لا لتفسيرها، لدحض رأي ما لا لاحتضانه.

كيف نستثمر الحوار؟

إن تعميم ثقافة الحوار عبر مكونات المجتمع، لا يقتضي ميزانية مادية هائلة، كالتى تصرف في المؤتمرات والندوات والسهرات،

بقدر ما يتطلب ميزانية معنوية تصرف بواسطة شتى الأساليب، ابتداء من جلسات البرلمان الموجهة عبر الأقمار الاصطناعية، مروراً بالمقررات المدرسية المشحونة بالأدبيات المختلفة، التي لا تمت بصلة إلى هويتنا ومشاكلنا المعيشية، وصولاً إلى المسجد الذي تلقى فيه خطب الجمعة كل أسبوع، فهذه العناصر الثلاثة وغيرها تستقطب عدداً غفيراً من الناس، لكن لا تعرف كيف تستثمر خطاباتها في إيصال الأفكار والمضامين التي من شأنها خدمة الصالح العام، وتوعية المواطنين، وتهينة عقول النشء وما شاكل ذلك، وفي هذا النطاق يمكن أن تتم الدعوة إلى الحوار، الذي يشكل الإسمت المسلح الذي يوفق بين لبنات المجتمع وأجزائه، فإذا ما هو انتفى انهار بناء المجتمع، أو تخلخلت مرتكزاته وأعمدته، وفي هذا النطاق يمكن كذلك الاستفادة من تجارب الآخرين، الذين سبقونا في هذا المجال.

حينما نتصفح جانباً من التجارب التي حققها الإنسان في شتى الميادين، وأخص هنا بالذكر التجارب الغربية، أتساءل بغرابة؛ ألم يسبق للكثير من أعضاء الأنظمة والحكومات التي تسود العالم العربي والإسلامي أن عاشت ربحاً من الوقت في الغرب، وتلقت عنه العلوم والخبرات المختلفة، واكتسبت منه العديد من التجارب والسلوكات الإيجابية، بل ومنهم من عاد إلى بلاده ومعه زوج أجنبية؟ لكن، لماذا لم يتعاملوا في إدارة بلدانهم، وتسيير الأجهزة التي يشرفون عليها بهذا الإرث العلمي والثقافي والسلوكي الذي اكتسبوه في الغرب؟ لماذا لم يستثمروا المعارف التي تلقوها من أجل نهضة مجتمعاتهم وتوعية شعوبهم؟

إنها والله لمفارقة غريبة نجعلنا نستحضر قول الإمام محمد عبده، الذي يقول فيه ما معناه؛ تخلى الغرب عن المسيحية فتقدم، وتخلينا

نحن عن الإسلام فتأخرنا! هذا هو إذن، مفتاح فهمنا لذلك التناقض الغامض الذي يتخبط فيه المسلمون، فمكمن قوتنا في ديننا وليس في سواه، لكن ليس الدين في جانبه السطحي، وإنما في مستواه العميق، إذ الإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل، وإذ التجارب والخبرات المعرفية والسلوكية التي توصل إليها الآخرون، ووظفوها بشكل يسائر مقتضيات السياق المكاني والتاريخي الذي ينتظمون فيه، قد حققها أجدادنا منذ قرون طويلة، واستطاعوا بواسطتها أن يبنوا حضارة متميزة تثقي فيها كل الثقافات، على أساس الحوار والانفتاح والتفاعل والتثاقف، لكن، للأسف! جعلنا ذلك الإرث النفيس حبيس للرفوف والمتاحف والقراطيس...

هذا لا يعني، أننا يجب أن نكتفي بأدبيات التركة التي نتاقلناها عن أسلافنا، وإنما يعني أننا كلما كنا صادقين مع كل العناصر التي تشغل حيزاً من ذواتنا أو حياتنا، كالدين والهوية والثقافة والآخر وغير ذلك، كلما حققنا التوافق مع تفكيرنا، وتقلصت شقة التناقض الذي يعتري ممارساتنا وسلوكياتنا، لكن كيف الوصول إلى اكتساب الصديق الذي نفتقده الكثرة الكاثرة من المسلمين؟ هنا يكمن التحدي الحقيقي الذي ينبغي أن يرفعه كل واحد منا في وجه للشيطان الذي يسكنه، هنا يتجلى ذلك الجهاد الأكبر الذي دعا إليه الرسول صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة، وكسر شوكة المشركين، وهنا تسري الآية الكريمة التي تحيل على أن التغيير يبدأ داخلياً من النفس، ثم يتدرج بعد ذلك - بحول الله وقوته - إلى الخارج. هكذا يتأكد أن العيب ليس في ديننا أو حضارتنا وإنما فينا، فالرسالة التي جاء بها الإسلام هي، أولاً وقبل كل شيء، رسالة مبنية على التعارف مع الآخر والاعتراف به، والحضارة التي أنتجها المسلمون هي حضارة مرتكزة بالأساس على الحوار مع كل الحضارات الأخرى

واحتضانها وتقبلها؛ لذلك ينبغي أن يستثمر هذا المعطى في كل الأمكنة والأزمنة، حتى نستفيد من الغير الذي استفاد من أسلافنا.

كيف نستفيد من الآخرين؟

في الفترة الأخيرة استوقفني حدث لاقت تمت مجرياته بمدينة أمستردام، وهو الذي دعاني إلى تحبير هذه الكلمات، هذا الحدث يتعلق بتخصيص يوم للحوار على مستوى مدينة أمستردام، وهو يوم 21 ديسمبر 2004، وقد كانت مدينة روتردام هي السباقة إلى هذه الفكرة منذ ثلاث سنوات، فاستعارت منها بلدية أمستردام هذه الفكرة الجميلة، وحاولت تحقيقها بكل الوسائل والإمكانات الثقافية والإعلامية والبشرية وغير ذلك، فتمت دعوة العديد من الفاعلين الثقافيين، مؤسسات وأفراد، إلى الإسهام في إنجاح هذا اليوم المخصص للحوار، فخصص تدريب لكل المشاركين في تسيير وتنظيم هذا الحوار؛ هذا التدريب، الذي قدمه الفريق المشرف على تنظيم هذا اليوم وهو Nieuwe Maan Communicatie Adviesgroep، تناول بطريقة شمولية الكيفية التي سوف يتم بها تنظيم هذا الحوار، فقام المدربون بتقريب الجانب النظري والمفهومي لمصطلح الحوار، ثم تلاه الجانب التطبيقي الذي مؤداه أنه سيشرف كل مسير من المشاركين في تلقي التدريب، على مائدة للحوار تضم ما بين ستة وثمانية أشخاص، يحبذ أن يكونوا من مختلف الثقافات والأعمار والأجناس... وهذه الموائد التي قدرت بحوالي 120 مائدة ستوزع عبر مختلف مقاطعات بلدية أمستردام، وسوف تنظم داخل مختلف المؤسسات من جمعيات ومدارس وأبنائك وشركات ومقاهٍ وحتى المنازل.

وقد حدد يوم الثلاثاء 21 ديسمبر 2004 بمثابة اليوم الأول للحوار بأمستردام، ابتداء من الساعة التاسعة صباحاً إلى حدود الخامسة مساءً، وبعدها يتوجه المشاركون بنتائج الحوار وأسماء المشاركين واقتراحاتهم وأفكارهم المودعة في ملفات الحوار، التي تلقاها المشاركون أثناء تدريبهم، نحو إحدى البنايات الواقعة وسط مدينة أمستردام، حيث سوف يلتقى والي المدينة السيد بوب كوهن تلك الملفات، ويتحدث مع بعض الساهرين على تنظيم تلك الحوارات، وبعدها يعطي انطلاقة مهرجان النور الذي سوف تكون مدينة أمستردام محفلاً له طوال ثلاثة أيام.

ولقد أكد والي مدينة أمستردام أن يوم الحوار هذا، سوف يتخذ بمثابة تقليد سنوي تتميز به المدينة، قصد تشجيع الحوار الإيجابي بين كل مكونات المجتمع الأمستردامي، وانتخاب أحسن الأفكار التي ألقى بها المشاركون. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن موائد هذا الحوار الذي سوف تمنح الفرصة للمشاركين لتجاذب أطراف الحديث خلال ظرف زمني لا يتجاوز الساعتين، سوف تتعرض إلى خمسة محاور وهي كالآتي:

- 1- تفضل بتقديم نفسك؛ من أنت، ماذا تعمل؟ حاول وصف لحظة ما أحسست فيها أنك بحق تنتمي إلى مدينة أمستردام.
- 2- كما هو معلوم توجد في أمستردام الكثير من الثقافات، أعطي مثالا حياً حول: أين يتم التعايش بشكل غير جيد، وأين يتم بشكل جيد، هذا ارتباطاً بالثقافة التي تتخبط فيها ؟
- 3- ماذا تنتظر من الناس الذين تتعايش معهم على أسس تجلبك لشخصية؟
- 4- ماذا يمكن أن تفعل حتى يتم التعايش على الوجه الجيد في أمستردام؟

5- ماذا يمكن أن نقدم سويًا؟

ونحاول تقديم هذا النموذج الحضاري الراقي للكيفية التي يمكن أن نفعل بها آلية الحوار داخل مختلف أوساط المجتمع، قصد الاستفادة الإيجابية من تجارب الآخرين، وبغية ثبت أن التعلم من الغير لا يجب أن يقصر فيما هو مادي وصناعي وعسكري، بل ينبغي أن يتسرب كذلك إلى بعض الأمور الحقة والصغيرة، ذات الطابع البيداغوجي والتنظيمي؛ لأننا منذ استقلال بلداننا ونحن نستعير من الغرب الكثير من أسباب ومحفزات التقدم ذات الحجم الضخم، لكن لم يزدنا ذلك إلا تخلفاً وتقهقراً؛ شيدت المصانع والمعامل في أوطاننا، وأقيمت البنايات التي لا توجد حتى عند الغرب، وبنيت الجامعات والمعاهد، وزينت عواصمنا بالبرلمانات والوزارات ودور حقوق الإنسان وغيرها، لكن ظلت للعقلية التي تدبر دواليب الحكم، وتشكل الخارطة السياسية على حالها الأول، رغم أنها أتقنت اللغات الحية، وحاورت شركاءها المتقدمين، واقتضت آخر ما توصل إليه الغرب من طرق السيادة، واستلهمت قوانينها من أرفع الدساتير الغربية وهلم جرا.

ثم إن التغير - كما سبقت الإشارة - يبدأ من أصغر مكون أو عنصر في المجتمع، والذي يتحدد في الفرد، إذ بمجرد ما يشرع كل واحد منا في إصلاح نفسه، إلا وراح المجتمع يصلح من تلقاء نفسه، وهذا الإصلاح ينبغي على منطلقات جمّة، أهمها النية الصادقة التي تتطوي على إرادة حقيقة في التبدل والانتقال من حال إلى حال، لكن قبل ذلك، لا بد من تكوين صورة ولو مصغرة على ما نريد فعله وتحقيقه؛ لأن هذه الصورة تساعدنا على وضع تصميم أو خطة لما نحن مقدمون عليه، إلا أن النية أو الصورة أو التصميم أو الخطة أو غير ذلك هي أمور مشتتة، حتى تكسب

حبكتها ومثانتها لا مناص من رابط يوفق بينها، وهذا الرابط لعمرى هو الحوار، سواء بشكله الداخلي أم الخارجي، فبواسطته نتمكن من تنظيم أفكار وعناصر أي مشروع ذاتي أو حضاري نزمع على القيام به، والحوار هنا، يعادل بشكل أو بآخر دلالة للمصطلح القرآني (الشورى)، فبالشاور والتحاور نتوصل إلى معرفة أحسن الطرق التي ينبغي أن نتبعها في التعامل مع قضية ما أو نازلة ما.

من هنا نخلص، إلى أن غياب روح الحوار والشاور من تركيبة مجتمعاتنا الراهنة، حيث الغلبة للرأي الأوحـد داخل سائر المؤسسات، من أسرة ومدرسة ومسجد وإدارة ومعمل وحزب وجمعية وبرلمان وحكومة... هو المسئول الأول عن الانغلاق الوخيم الذي يطبع سلوكياتنا ومعاملتنا، إذ الحضور المستديم للعقلية التسلطية المستبدة التي لا تؤمن بالآخر ولا تعيره أي اهتمام، مع أننا نملك كل دواعي المعاملة الإنسانية الحسنة، ونتحلى بقدر لا بأس به من مكارم الأخلاق، وندرك أن لكل ذي حق حقه، لكن تظل المفاهيم التي لقنها لنا ديننا العظيم غير مفهومة على الوجه الأصح؛ حيث قوامة الرجل على المرأة تعني أن الذكر خير من الأنثى، والأبوة تعني أن الابن بمجرد ما يخالف أباه أو أمه الرأي فهو عاق، والمرعوس بمجرد ما يناقش الرئيس في أمر ما - حتى ولو أنه لا يمت بصلة إلى الرئاسة - فهو مرتد أو خارجي! بغض النظر عن بعض الاستثناءات، هذا هو، إذن، الطابع الغالب على بنية المجتمعات التي ننتمي إليها، وهذا الطابع السلبي صدرته تلك المجتمعات عن طريق هجرة الملايين من رعاياها إلى الغرب، مما سبب الكثير من المتاعب، سواء لأولئك الرعايا أنفسهم، أم للشعوب الغربية.

ويمكن اعتبار المبادرة بتشجيع الحوار وتفعيله بين شرائح المجتمع المتنوعة، أنجع الوسائل لتخطي ولو جانبًا من معضلات التواصل، التي غرستها في ذواتنا وثقافتنا الأنظمة التي تستبد بأوطاننا الأصلية، فلنتحل إذن بروح الحوار الذي به نستطيع فهم ذواتنا، وبفهم ذواتنا نستطيع فهم ما يحيط بنا، وبفهم ما يحيط بنا نتمكن من إدراك قيمتنا في الوجود الذي ليس ملكاً لنا وحدنا، بقدر ما هو ملك لكل الذي يحتويه، فنفاعل معه أو نتجادل معه!

الفصل الثاني

**راهن المسلمين في الغرب ؛
نمذجة ومحاولة تقريب**

توطئة

بعد أن ارتحل معنا القارئ في الفصل السابق عبر عوالم شتى، شكلت محطات هامة في وجود المسلمين بالغرب، فوعى ولو جانباً من ذلك الوجود الحافل بمختلف القضايا والأحداث، التي أثرت بشكل كبير على مجريات الحياة الغربية، فارتسمت في ذهنه صورة تقريبية حول وضعية المسلمين في العالم الغربي، إذ شخصنا له مجموعة من الأمور المحورية في راهن المسلمين بالغرب، محاولين بذلك تقعيد فهم موضوعي ومحايدين لها، بعد ذلك إذن، نشرع ضمن هذا الفصل في الاحتكاك الواقعي مع نماذج حية من واقع مسلمي الغرب، ساعين من خلالها إلى صياغة قراءة مقارنة لذلك الواقع، وذلك بالاشتغال على بعض الموضوعات الحساسة التي شكلت حضوراً مكثفاً عقب بداية الألفية الثالثة.

ثم إن الموضوعات المختلفة المتناولة في هذا الفصل، لم تتم على أساس الاختيار والانتقاء، بقدر ما كانت كتابتها عبر مراحل متباعدة، ووفق ظروف متباينة، بمعنى أنها لم تكتب حسب تسلسل ممنهج، وتصميم مسبق؛ لذلك يستجلي القارئ أنها بمثابة مقالات قمنا بتجميعها في هذا الفصل، وهذا ينطبق كذلك على الكتاب برمته، لكن رغم ذلك التباعد في زمن الكتابة، وذلك التباين في الظروف، فإن هذه المقالات يلحمها هاجس واحد، يكمن في التنظير لوضعية المسلمين في الغرب، تنظيراً غير طوباوي، وإنما تنظير مسكون بفكرة أساسية، وهي محاولة فهم الشخصية الإسلامية داخل

إطار الثقافة أو الحياة الغربية، لأنه بهذا الفهم المحتمل نستمكن لا محالة من أن نرفع التناقضات العارمة التي نتخبط فيها، ونستشرف المستقبل بروح قادرة على تجاوز التحديات التي تنتظرنا.

كما تجدر الإشارة إلى أننا حاولنا التعرض إلى مجموعة معينة من القضايا، وهذا يحيل، بشكل أو بآخر، على أن ثمة موضوعات أخرى لم نتطرق إليها، وهذا لا يعني أنها موضوعات غير هامة، أو أنها مسائل لا تستحق التناول، فعدم تناولها يعود بالأساس إلى أن الفرصة لم تكن سانحة، والمجال لم يكن فسيحاً لها كلها، ومن ثم فالكتاب لا يدعي الكمال، بقدر ما يظل مفتوحاً على مصراعيه.

التعليم الإسلامي بهولندا بين مطرقة الإعلام وسندان الدولة

قبل ما يربو على ثلاث سنوات، وبالذات لما كنت طالبًا بكلية التربية الخاصة بتكوين الأساتذة بمدينة أمستردام، تم إرسالني ضمن ثلثة من الطلبة إلى ثانوية أمستردام الإسلامية الجديدة، قصد تلقي تدريب عام، الهدف منه إقحام الطالب داخل المؤسسة التعليمية إقحامًا ميدانيًا، حتى يتسنى له، من جهة اكتساب جملة من الخبرات التدريسية والبيداغوجية، ومن جهة ثانية التعرف إلى عوالم المدرسة ومكوناتها البشرية والتنظيمية والإدارية، عبر القيام بمجموعة من الأنشطة والتمارين التي ترتبط، سواء بالشق النظري فيلتقى الطالب بعض المعارف والمعلومات الهامة حول التعليم الهولندي عامة، والمادة التي يدرسها فيها خاصة، أم بالشق التطبيقي إذ تبدو قيمة هذا التدريب ونجاعته، هذا الشق الذي يحاول فيه الطالب، بمساعدة من موجهه ومشرفه، تنزيل ذلك النظري الذي يتلقاه بالكلية على أرض الواقع وتجريبه داخل المدرسة.

وقد كان هذا التدريب من الأهمية بمكان، حيث تسنى لي لأول مرة الاحتكاك عن كثب بواقع التعليم الهولندي، والتعرف إلى مكوناته المتعددة؛ فكان التواصل المباشر مع التلاميذ وأحيانًا مع أولياء الأمر، والتعاون الهادف مع الأساتذة، والتجارب البناءة مع الإدارة... مما جعلني أكتسب ولو صورة أولية عن طبيعة التعليم الهولندي وخصائصه، والأهم من ذلك كله أنني اكتشفت جانبًا مهمًا في هذا التعليم، وهو انفتاحه واحتواؤه لأنواع مختلفة من التعليم، تتبنى على أبعاد دينية أو ثقافية، فهو يمنح الفرصة للديانات والثقافات

الأجنبية المهاجرة إلى هولندا، كي تتفرد بتعليم أو مؤسسات تعليمية خاصة بها، وهذا نابع من الدستور الهولندي، الذي يقر في البند 23 إمكانية وجود تعليم متميز أو خاص إلى جانب التعليم العام، مما يضفي طابع الازدواجية على التعليم الهولندي، وفي نطاق التعليم الخاص يمكن التمييز بين تعليم محايد وآخر طائفي، فالطائفي هو الذي يندرج فيه ذلك التعليم ذو الطبيعة الدينية، كالكاثوليكي والبروتستانت واليهودي والهندوسي والإسلامي.

نشأة التعليم الإسلامي بهولندا

قبل تناول ظروف وملابسات نشوء هذا التعليم، يجدر بنا بدءاً إعطاء تعريف تقريبي لمصطلح المدارس الإسلامية، فهو يطلق على مدارس هولندية خاضعة خضوعاً كلياً لمقتضيات كل من التعليم والتشريع الهولنديين، لكنها من جهة أخرى تحظى بإمكانية عكس الهوية الدينية أو الثقافية التي تتحلى بها، عن طريق إما تخصيص بعض المواد التعليمية التي تقتزن، بصيغة أو بأخرى، بهوية المدرسة وتلاميذها، كالتربية الإسلامية واللغة العربية أو التركية، أو تكريس بعض السلوكات والمعاملات الإسلامية، مثل أداء الصلاة (الظهر) في وقتها، ومعاملة الإناث في إطار شرعي وغير ذلك، أو تنظيم بعض النشاطات ذات الطبيعة الرمزية، كالاحتفال بالأعياد الإسلامية، وتزيين الأقسام والقاعات بديكور إسلامي، وإعداد أنشطة ثقافية حول الإسلام ودوره الاجتماعي والتربوي في تهيئة الأجيال وغير ذلك.

إن الإعلان عن افتتاح أول المدارس الابتدائية الإسلامية بهولندا تم في أواسط الثمانينيات من الألفية الماضية، وذلك بمدينتي

روتردام وايندهوفن، ولقد تم هذا الحدث في جو إعلامي وسياسي مشحون ومكهرب، انصب على تناول سلبيات هذه المدارس التي قد تؤخر سياسة الاندماج التي تسنها الدولة الهولندية، لكن ومع تصاعد الأصوات التي كانت تبطن رفضًا صارخًا لهذا المشروع التعليمي، الذي يعد مكسبًا لا يستهان به للجالية الإسلامية بهولندا، فإن التعليم الإسلامي نال حظه، فتوالى تشييد المدارس الإسلامية، حتى بلغ عددها 35 مدرسة ابتدائية وثانويتين، إحداها بمدينة روتردام والأخرى بأمستردام.

لكن، منذ سنة 1992 سوف يصبح مكسب بناء مدرسة إسلامية بهولندا جد عويص، حتى ذلك الوقت كان يكفي أن يكون ملف طلب تشييد مدرسة إسلامية مرفقًا ببضع مئات من التصريحات والتوقعات التي يضعها الآباء، ثم بعدها ينال قبول السلطات المعنية، غير أن اليوم بدأت الدولة الهولندية تخلق بعض العراقيل في وجه إنشاء مثل هذه المدارس، قصد التقليل من امتداد التعليم الإسلامي، خصوصًا وأنها تبني سياستها التعليمية الراهنة على أساس التقسيم العقلاني للتلاميذ على مختلف أنواع التعليم، لا تجميعهم في نوع واحد، كما ترى كذلك، ارتكازًا على حجم الإنفاق على هذه المدارس، أن هذا المشروع التعليمي يتطلب ميزانية ضخمة، وهذا جانب سلبي لديها.

وبالنظر إلى الخريطة التعليمية الهولندية نجد أن نسبة المدارس الإسلامية لا تشكل إلا 0.7% من عموم مدارس التعليم الخاص، في الوقت الذي يصل عدد المدارس المسيحية حوالي 5000 مدرسة، ثم إن عدد التلاميذ الذين ينخرطون في هذا التعليم يقدر بحوالي 8000 تلميذ، وهذا العدد لا يشكل إلا 7% من العدد الإجمالي لتلاميذ التعليم الابتدائي المغاربة والأتراك.

تحديات في طريق التعليم الإسلامي بهولندا

إن تلك النداءات الراضية لوجود تعليم هولندي إسلامي، لا تؤسس رؤيتها المنشوجة هذه على قيمة هذا التعليم وإسهامه الإيجابي في تكوين أجيال تعرف كيف تحترم مقومات المجتمع الهولندي؛ بقدر ما تنطلق من موقفها الراض لكل ما هو إسلامي، ولو أنه يخدم المجتمع الهولندي، لذلك نراها تزعم أن التعليم الإسلامي يساهم بقسط وافر في عرقلة سياسة الاندماج، التي تعمل من خلالها الحكومات الهولندية المتعاقبة على إمماج الأجانب في الحياة الهولندية العامة، كما أنه يقلل من تنقل التلاميذ إلى التعليم الثانوي؛ لأنهم لا يكتسبون التجربة اللازمة التي تهيئهم للانخراط داخل مجموعات إثنية ومختلطة؛ لذلك ينبغي منع نقشي مثل هذا النوع من التعليم، في المقابل يعتقد المشرفون على التعليم الإسلامي عكس ذلك؛ عندما يعتقدون أنه بواسطة هذا التعليم يمكن تحقيق نتائج هامة وهي كالآتي:

أ- استنادا إلى تقرير البحث الذي قامت به وزارة التعليم حول المدارس الابتدائية الإسلامية، يبدو أنها تساهم في توفير الظروف المناسبة لاندماج إيجابي للتلاميذ، كما أن التعليم الذي تقدمه لا يتصادم مع مبادئ الديمقراطية، حسب زعم بعض الجهات الإعلامية وادعاء بعض التيارات السياسية. ثم إن الاندماج الفعال لا يتحقق إلا بعد أن يتمكن التلميذ من فهم مقومات ثقافته الأم فهما إيجابيا، وبعدها يمضي في توظيف ذلك الرصيد الإيجابي داخل الثقافة الهولندية الجامعة، أما إذا لم يتمكن من فهم ثقافته، فإن بنية تفكيره تظل مسكونة بخلل معين، يعرقل اندماجه المثمر في أي مجتمع أو مجموعة بشرية.

ب- كما يشجع هذا التعليم ارتباط أولياء وآباء التلاميذ بالمؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها أبناؤهم، مما يحفز التلاميذ على بذل أقصى مجهود ممكن في دراستهم، ما داموا مراقبين من آبائهم، وهذا يعني أن الآباء يتحملون قسماً من المسؤولية، مما يقلل من سقوط أطفالهم في شباك الانحراف السلبي الذي تنتج عنه الكثير من السلوكات العدوانية والإجرامية، أضف إلى ذلك أن هذا التواصل والتجاوب المستمر بين المدرسة والآباء، يجنب هذا التعليم الكثير من المشاكل التي قد يسببها غياب أولئك الآباء، خصوصاً إذا كان هذا التواصل يراعي لغة الحوار مع الآباء، فيحاورهم باللغات التي يتقنونها حتى يتمكنوا من فهم فحوى الرسالة التي توجهها المدرسة إليهم.

ت- ويشير التقرير كذلك إلى أن المدارس الإسلامية تعرض مناخاً ملائماً للتلميذ، حيث يحقق تحسناً أو نجاحاً في أدائه التعليمي، قد لا يحققه في المدارس الأخرى، ومما يعضد ذلك هو أنه ليس ثمة بون شاسع بين نوع التربية التي يكتسبها التلميذ في المنزل والتي يتلقاها أثناء دراسته لبعض المواد الإسلامية بالمدرسة.

ث- كما هو معلوم، وبحكم عوامل شتى منها ما هو إعلامي، وما هو سياسي، وما هو أيديولوجي وغير ذلك، اكتسب الإسلام بهولندا انطباعاً سيئاً، ونسجت له صورة مشوهة لا تعكس حقيقته، وهذا عنده تأثير ضار بنفسية الشباب المسلم، الذي يشكل الإسلام جانباً أساسياً ووجودياً في هويته، مما يدفع به إلى اقتراح ممارسات منحرفة باسم هذا الإسلام المظلوم من لدن الإعلام والسياسة الهولنديين، وهذا ما يحاول التعليم الإسلامي التصدي له، عن طريق إعداد شباب مسلم مترن، يؤمن بالقيم والأخلاق الإسلامية التي تتماشى وطبيعة المجتمع الهولندي.

رغم هذه النتائج الإيجابية التي قد يجنيها المجتمع الهولندي من وجود التعليم الإسلامي، فإن هذا التعليم يظل يعاني من مشاكل عدة، سواء التي تسببها بعض الجهات الرسمية أو الحكومية أو الحزبية، أم التي يخلقها الجهاز الإعلامي بشتى أنواعه ومكوناته المرئية والمسموعة والمكتوبة، وتكاد تجمع كل هذه الجهات على أن التعليم الإسلامي بات يشكل تهديداً للمجتمع الهولندي، فهو يزرع في عقول النشء فكرة العداء لما هو غربي، ويساهم في نشر ثقافة التطرف والغلو والانغلاق، وما شاكل ذلك من الاتهامات غير المبررة، إلى درجة أنه كلما وقع حادث ما داخل الدولة الهولندية، إلا وهب السياسيون وهرول الصحفيون، ليلصقوا ذلك بمؤسسة المسجد أو المدرسة من دون سند واقعي أو تحليل موضوعي، وهم يعلمون كل العلم أن تلك المؤسسات بريئة مما ينسب إليها من تهم، هذا ناهيك عن الأثر السلبي الذي خلفته أحداث 11 سبتمبر 2001، على سير التعليم الإسلامي بهولندا.

التعليم الإسلامي في مواجهة الحرب الإعلامية، برنامج (نوبا) نموذجاً

انشغلت الساحة الإعلامية الهولندية في السنوات الأخيرة، بملف قديم/جديد ساخن، يتعلق بالمدارس الإسلامية في هولندا، بغض النظر عن العديد من التقارير والمقالات والتحليل والبرامج الصحافية التي تعرضت طوال العقدين الأخيرين إلى هذه القضية، وذلك منذ تأسيس وتدشين أولى المدارس ذات الطابع الإسلامي، فإنه يمكن اعتبار برنامج (نوبا) التلفزيوني الذي تبثه إحدى القنوات الهولندية الذائعة الصيت، وهي القناة الأولى، هو المسئول الأكبر عن خلق زوبعة إعلامية حول مدى جدوى أو ضرر ما تقدمه المدارس الإسلامية داخل هولندا، وقد سبق لهذا البرنامج وأن تناول

ملفًا آخر يخص الإمام المغربي خليل المومني، ولا زالت تداعيات ذلك الموضوع قائمة وبقوة، داخل أوساط الرأيين الرسمي والعام الهولنديين.

وقد انبثت أطروحة هذا البرنامج على نقطتين أساسيتين؛ أولاهما هي أن عددًا كبيرًا من هذه المدارس تتلقى دعمًا ماديًا من جهات أصولية أجنبية متشددة، وأخرهما أن هذه المدارس تقدم ضمن برنامجها الدراسي أفكارًا إسلامية متطرفة، تشجع على كراهية الغرب وغير المسلمين، ويدعي أنه يملك أدلة موضوعية قاطعة على هذه الاتهامات الموجهة إلى هذه المؤسسات التعليمية.

ويبدو أن هذا الملف لا يمكن فهمه وتفسيره إلا في إطار عام، يراعي للتوجهات والمعطيات السياسية والأيديولوجية والثقافية الراهنة التي بدأ العالم يشهدها، حيث أصبح الإسلام، كما هو معروف، بكل مكوناته هو ذلك الجسد العاري والغريب! الذي تُصوب إليه نبال الإساءات وسهام الاتهامات، دون نسيان الأجواء السياسية العامة التي تطبع الساحة الهولندية، حيث التصعيد اللا مشهود ضد كل ما هو إسلامي، من قبل سواء كثير من الأطراف السياسية والحزبية أم من قبل الوسائل الإعلامية، وخلف كليهما يتخفى اللوبي الصهيوني الذي يحاول، بشتى الأدوات الدعائية والقانونية، تشويه سمعة المسلمين، والتقيص من قيمة الإسلام، باعتباره أداة إجرامية لزرع الإرهاب، ودرء سلم العالم وطمأنينة الإنسان.

في ظل، إذن، هذه الأجواء العامة الملوغمة، يمكن إدراج هذا الملف الذي يجدد من خلاله الإعلام الهولندي خاصة، أن ثمة خطرًا إسلاميًا محققًا بالوجود الغربي وفي عقر داره، ليبرر اتهاماته المتكررة للإسلام، وما ذلك إلا مشهدًا مصغرًا للمواجهة الحضارية الدائرة رحاها بين الإسلام والغرب.

هكذا، يقرر برنامج (نوبا) أنه قام ببحث مدعم بجميع الإمكانيات المتاحة، داخل أوساط المؤسسات التعليمية الإسلامية، خصوصاً الابتدائية منها التي تتوزع على مختلف المدن الهولندية، فاكشف أن أكثر من ثلثها تضمّن برامجها الدراسية أفكاراً إسلامية متشددة ومعادية للغرب ولغير المسلمين، كما أنها تتلقى إعانات مالية من جهات إسلامية أصولية خارجية منها السعودية، غير أن البحث الأخير الذي قامت به وزارة التعليم حول المدارس الإسلامية، يحض بشكل جلي أطروحة هذا البرنامج، بل ويتفاعل كثيراً للمجهود الذي تبذله هذه المدارس في خدمة المجتمع الهولندي، عن طريق تحفيز التلاميذ على الاندماج الإيجابي في المجتمع، عن طريق احترام غير المسلمين، ونشر ثقافة السلم الاجتماعي وغير ذلك، باستثناء مدرسة واحدة - لم يسمها تقرير وزارة التعليم - تحت تلاميذها على اتخاذ التحفظ من المجتمع الهولندي، وفي هذا رد واضح على ذلك الإعلام الذي ينطلق من رؤى هشة مبنية على الأهواء الأيديولوجية.

وقد أعقبت بث هذا البرنامج بعض الردود الموضوعية التي فندت ما جاء فيه، وفي هذا الصدد يمكن إدراج ما قاله آنذاك رئيس الاتحاد العام للمدارس الإسلامية بهولندا، الذي اعتبر أن الاتهامات التي أسند البرنامج إليه رؤيته مثيرة للسخرية؛ لأنه جدد بث مقتطفات قديمة عديمة القيمة والأهمية، أما بشأن محتوى البرامج التعليمية التي تعتمدها هذه المؤسسات، والتي يدعى أنها تتضمن أفكاراً متطرفة، فيرى أن تقرير برنامج (نوبا) يبدو غير متوازن؛ لأنه يتناول مسائل قديمة جداً، كانت متداولة قبل 12 سنة مضت، وأنها اليوم لم تعد مستعملة، وأن اتحاد المدارس الإسلامية مستعد لأن يدلي بالمعلومات التي في حوزته، ويطلع بذلك الرأي العام

على المناهج المستخدمة في المدارس الإسلامية.

لكن الناطقة الرسمية لمصلحة الحماية الداخلية السيدة فينست تصر على أن بحث الموضوع، لا يجب أن ينصب على مضامين البرامج التعليمية لهذه المدارس، بقدر ما يبحث علاقة هذه المؤسسات بالمنظمات الإسلامية الأصولية والسيولة النقدية التي تتلقاها منها، غير أن اتحاد المدارس لا ينفي أن بعض المدارس الإسلامية استخدمت قبل ست سنوات أموالاً أجنبية، لكن لأجل أهداف تعليمية، في حين نجد أن سكرتيرة الدولة في التعليم كرني إدموند تثبت نفس ما جاء في تقرير وزارة التعليم، حين تخلص إلى أن هذه المدارس الإسلامية لا تضمن برامجها التعليمية أي كراهية أو بغض لغير المسلمين.

وقد عبرت بعض الأحزاب السياسية الهولندية عن آراء سلبية بخصوص هذا الملف، فممثل حزب (ديموقراطي 66) السيد توم دي خراف، يرى أنه يجب أن توضع هذه المؤسسات تحت المراقبة الدائمة، وأن تتم معاقبة رجال التعليم، وكل من يتماهى في التنازل عن أفكاره المتطرفة التي تتطوي على كراهية غير المسلمين وبغضهم، يجب أن يجرّد من صلاحياته التعليمية والمهنية. ويذهب على نفس المضمار زعيم حزب العمال السابق إدمكرت، الذي أشار إلى أن ما تقوم به هذه المؤسسات غير مقبول، وأنه إذا ما استمر هؤلاء في تماذيبهم وترمتهم، فسوف تغلق في وجوههم التمويلات التي يتلقونها من الدولة الهولندية، كما يبلغ النائب البرلماني كليمنس كورنيليو المنتمي إلى منظمة الديموقراطيين الأحرار، عندما يعتبر أن هذه الاتهامات الموجهة إلى هذه المدارس الإسلامية ذات طابع إجرامي!

بناء على آراء بعض السياسيين؛ رسميين كانوا أو حزبيين،

يتجلى إذن، أن هذا الملف المختلق من طرف ذلك البرنامج، كان في إيبانه، ذا طبيعة مرحلية لها صلة وثيقة بالتحضير للانتخابات البلدية والبرلمانية؛ لذلك سعت حينذاك كل القوى السياسية الهولندية إلى تسييس هذه القضية واستغلالها، لخدمة أهدافها الأيديولوجية والانتخابية، حتى تقلص، بشكل ما، من الوجود السياسي والتمثيلي للمرشحين المسلمين والأجانب، وإلا فلماذا فندت سكرتيرة الدولة في التعليم تلك الأطروحة التي تقول أن المدارس الإسلامية، تشحن برامجها التعليمية بمضامين تعادي غير المسلمين، فهذا دليل قاطع على أن ما يدعيه برنامج (نوبا) وغيره من البرامج الإعلامية لا أساس له من الصحة والواقعية.

ثم إن هذه المدارس تخضع لنظام تعليمي هولندي، هو نفس النظام السائد داخل المدارس الرسمية الأخرى، مسيحية كانت أو يهودية أو غير ذلك، غير أن الفرق بين هذه المؤسسات يتمثل في أن كل مدرسة يبنّي طابعها أو جوها الدراسي على أساس التوجه الديني الذي تتفرد به، فيتلقى فيها التلاميذ مادة خاصة بالدين الذي يؤمنون به، فيدرس تلاميذ المدارس الإسلامية مادة الإسلام، بالإضافة إلى المواد الدراسية المشتركة مع باقي المدارس الهولندية على تنوع أشكالها، ويتلقى تلاميذ المدارس المسيحية أمورًا تتعلق بالدين المسيحي وهكذا، ويتم هذا في إطار طقوسي ديني، أين تطبق واقعياً بعض التعاليم الدينية، فيتمكن التلاميذ المسلمون من أداء الصلاة جماعة داخل المدرسة، ولا يسمح في الأقسام الدراسية اختلاط الإناث بالذكور، كما أن التحية بين الذكر والأنثى لا تكون إلا شفوية دون استعمال اليد، وتؤخذ كذلك بعين الاعتبار أيام الأعياد الدينية التي تغلق فيها المدارس الإسلامية أبوابها، وتمنح للتلاميذ فرصة الاحتفال بهذه الأعياد، عن طريق القيام بأنشطة

دينية وتعليمية وترفيهية مختلفة.

إن الخلاصة العامة مما سلف، أن الظرفية الراهنة التي يشهدها تاريخ الإنسانية، بدأت تتجدد فيها المواجهة الإسلامية الغربية، ليكرر التاريخ نفسه بكل قوة، فتنصاعد وتيرة العداء لكل ما هو إسلامي، بدعوى دلائل تخمينية ومزيفة مبنية على مزايدات أو مناقصات أيديولوجية محضّة، تزعم أن ثمة مؤشرات واقعية على أن الإسلام هو العدو الجديد، الذي ينبغي صدّه ودحضه بكل الوسائل، وما ملف المدارس الإسلامية بهولندا إلا حلقة من هذه المؤشرات المختلفة.

محنة الإمام المغربي خليل المومني مع الإعلام الهولندي

بمجرد ما طفت قضية الإمام المغربي خليل المومني على السطح، سارعت الصحافة الوطنية الهولندية بكل مكوناتها وأشكالها إلى تلقف هذا الملف الساخن، وتناوله وفق ما تملبه عليها توجهاتها الذاتية والأيدولوجية والسياسية وغير ذلك. في غياب سركاد يكون تاماً- لأي تحليل علمي يراعي الحثثات الموضوعية والتاريخية والسياقية لهذه القضية ذات الطابع المصيري، مما جعل كتاباتها وتحليلاتها لا تتعدى أن تكون مجرد - كما نعهد دائماً- آلية جديدة للكشف عن خطورة الوجود الأجنبي عامة، والإسلامي خاصة عبر التراب الهولندي، لتشير بأصابع الاتهام من خلال شخص واحد، الذي هو خليل المومني، إلى أمة بأكملها، تعد بما يربو على المليار نسمة! فتجدد في برامجها وعلى أعمدتها الدعوة إلى الحذر من المد الأصولي الإسلامي الذي يستغل ليونة القانون الهولندي، ليركز أهدافه الإستراتيجية التي تتجاوز البعد الطقوسي الديني إلى ما هو سياسي وأيدولوجي.

مرحلة الصراع الإسلامي اليساري بالمغرب

ما يستخلص من القراءة الأولية لبعض آراء الصحافة هنا، هو أنها تحاول وضع صورة مقزمة لهذا الشخص/الإمام، فنتناول قضيته انطلاقاً من ملفه الأسود كما تسميه؛ حيث إنه منذ أوائل الثمانينيات كان يعمل إماماً في أحد مساجد مدينة وجدة الكائنة على الحدود المغربية الجزائرية، وهذا المسجد يسمى "بدر"، ويقع قريباً

من جامعة محمد الأول التي كانت معسكراً لصراع عنيف وحاد، نشب بين الطلبة الإسلاميين من جهة، والطلبة اليساريين المتشبعين بالأيديولوجيا الماركسية من جهة أخرى، ويُزعم أن خليل المومني كانت له يد طويلة في تحفيز ودعم الطلبة الإسلاميين، وذلك من خلال الخطب التي كان يلقيها في ذلك المسجد كل يوم جمعة، تلك الخطب التي كانت أحياناً تدور حول التيار الماركسي عامة، والتيار اليساري التابع للسرفاتي خاصة؛ السرفاتي الذي يعتبره المومني مجرد يهودي متشبع بالفكر الصهيوني، يسعى حثيثاً نحو زرع كراهية الدين والوطن في قلوب الماركسيين المشركين، دون أن يتنازل عن إيمانه الراسخ بالدين اليهودي، وولائه الخالص للدولة الإسرائيلية؛ لهذا كان يستحث الطلبة الإسلاميين الذين كانوا يزورونه، فيحمسهم على مجابهة المد اليساري ووضع حد له.

لكن الإعلام الهولندي يغيب جانباً مهماً من القضية عندما لا يضع مجريات الأمور في سياقها الزمكاني الصحيح، فيغض الطرف عن الاستبداد الذي كان سائداً آنذاك بالمغرب، وعن انعدام الديمقراطية التي كانت لا تعدو أن تكون إلا مجرد شعارات مرحلية جوفاء، وغياب حرية التعبير ونحو ذلك، فلا يقف عند الممارسات المخزية التي أنتجت مثل تلك المواجهات العنيفة، التي كانت الجامعة المغربية وأحياناً الواقع المغربي مسرحاً لها، حيث ظلت السلطة مطلعة بعيون جواسيسها على ما يحصل فتضرب تياراً أيديولوجياً بتيار آخر مخالف له في التوجه، وتخلق بين مختلف الفصائل، التي كانت تتناحر على كسب الساحة الجامعية، التوترات و المواجهات التي كانت تصل إلى حد القتل والتعذيب والتكيد، ثم بعد ذلك تتدخل بمصفحاتها ودباباتها لحصد الغنائم، من كل الأطراف المتناحرة حيث لا فرق بين الإسلامي واليساري،

فتشحن السجون بالمتقنين والمبدعين وحملة الهم الفكري والسياسي، فتنتطق في المحاكم الأحكام التي تتعدى العشرين سنة سجنًا! أضف إلى ذلك، أن تقارير الأمم المتحدة حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب في تلك الفترة، كانت دومًا تشير بإصبع الاتهام نحو مدى خرق السلطات المغربية للقوانين الدولية المتعارف عليها، إلا أن الإعلام الهولندي يصرّ، بشكل أو بآخر، على مسايرة الخطاب الرسمي بالمغرب، عندما يتعلق الأمر بمثل هذا الموضوع؛ لأنه يذكي بذلك طرحه الأيديولوجي المعادي للإسلام والأجانب، أما عندما يقترن الأمر بقضايا أخرى، فتتهار قيمة المغرب وغيره من دول العالم الثالث، حيث ينظر إليها باعتبارها بلدانًا متخلفة تنتج الأمية والفقر والجهل.

وفي خضم أحداث بداية التسعينيات التي كانت جامعة محمد الأول مسرحًا لها، كان المومني من الذين قامت السلطات المعنية باستتقاقهم، اعتقادًا منها أنه كان له دور بدرجة ما، في تحفيز وشحن الطلبة الإسلاميين، وبعيد عودته من الاستتطاق وجد بلاغا من وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ينتظره؛ فحواه أنه محظور عليه إلقاء خطب الجمعة داخل المسجد المشار إليه آنفاً.

وتعتبر الصحافة الهولندية - نقلا عن بعض المصادر المغربية- أن الإمام المومني من أهم أتباع الشيخ عبد السلام ياسين؛ زعيم جماعة العدل والإحسان، وقد وضعته - أي المومني- السلطة المغربية بسبب آرائه الجريئة في اللائحة السوداء، فظلّ عامًا كاملا بغير عمل، بعدما أوقفته السلطات المعنية بالأمر، فبادر، أخيرًا، ثلة من المهاجرين المغاربة المقيمين بهولندا، والمكلفين بإدارة مسجد النصّر، الكائن بمدينة روتردام إلى مساعدته على مغادرة أرض الوطن، فوفروا له كل الشروط

القانونية والمادية اللازمة، لتبدأ المرحلة الموائية من حياة هذا الإمام الجريء.

مرحلة الصراع الإسلامي الغربي هولندا

عندما حل المومني بالديار الهولندية، لقي حفاوة حارة جعلته يعبر عن ذلك بارتسامات شتى، محتواها أن الإخوة هنا فرحون جدًا بقدمه، وأنه أصبح يحس كما لو أنه في وطنه الأب، وأنه لما يكون بدخل المسجد يشعر كما أنه لا يوجد في بلاد الكفر والمشركين ... إلى غير ذلك من الارتسامات الإيجابية، وبعد مدة ليست بالطويلة، وفي زمن قياسي، استطاع الإمام أن يكون شبكة مهمة من الاتصالات والزيارات لعدد كبير من المساجد، سواء داخل هولندا أم خارجها بفرنسا وبلجيكا وألمانيا والدانمارك، دون نسيان تلك العلاقات الحميمة التي أقامها مع طلبة جامعتي دلفت وروتردام.

في إطار هذه التحركات، صار الإمام يعري عن آرائه الحقيقية التي تذكرنا بمرحلته الماقبلية بالمغرب، حيث يحاول أن يبلغ الناس، ما معناه أن ثمة صراعًا تاريخيًا وحضاريًا بين الإسلام والآخر، الذي قديمًا تمثل في الصليبية، وحديثًا تجلى في الصهيونية التي تقف وراء ما يحدث في العراق وفلسطين وغير ذلك؛ لهذا فواجب على كل مسلم أن يعرف من هو عدوه، وأن العالم المسيحي يسعى إلى مخادعة المسلمين، فهو يقف جنبًا إلى جنب مع الصهيونية الجديدة، ويضحي بأعداد طائلة من المسلمين، من أجل إقرار النظام العالمي الجديد الذي ما هو إلا إقرار للإدارة الأمريكية.

إن، نخلص من هذا كله إلى أن المومني نقل دائرة الصراع الذي كان قائمًا في المغرب، بين الإسلاميين واليساريين إلى دائرة

أوسع منها؛ يتناطح فيها الإسلام ضد الغرب، وهذا ما سيظهر جلياً عندما سيعمد الإمام إلى الإدلاء بكلام يسيء إلى سمعة الغرب، ويحط من قيمة الشواذ جنسياً؛ ليكون هذا الكلام بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير!

الأوروبيون أدنى من الخنازير والكلاب!

بعدما ألقى الإمام خليل المومني بذلك الكلام النبائي، أضحي اسمه متداولاً على كل الألسنة وفي كل النوادي، فتضخمت القضية حتى أصبح مدلولها لا يحتمل، وخلفياتها لا تطاق، رغم أن مثل هذا الكلام، وإلى زمن ليس بالبعيد، كان لا يسترعي كل هذا الانتباه والضجة في جو تحكمه حرية الرأي والتعبير، ربما لأن كلاماً من الرأي العام والرسمي الهولنديين، صاروا اليوم أكثر استعداداً للانتباه إلى مثل هذه السلوكات الصادرة عن المسلمين، وذلك بدافع البغض الذي تولد لديهما مؤخراً لما هو إسلامي، والذي تغذيه الحملة الصحافية الغربية التي بدأت تفسر واقع المسلمين ومعضلاته، حسب مقياس أيديولوجي يفنّد الشروط الموضوعية اللازمة.

تقول الصحافة الهولندية أن هذا الرجل مزدوج اللسان أو منقسم الشخصية؛ فهو في كتيب له بعنوان "لماذا أنا مسلم؟" يعبر بكلمات حارة عن بلده الجديد الذي هو هولندا، ويعتبر أن علاقته مع الهولنديين جيدة، حيث يؤكد بصريح العبارة أن "عندما أتمشى في الشارع وسط الهولنديين بلباسي المغربي التقليدي يعاملونني جيداً، وأني في الواقع منذ أن وطئت رجلي التراب الهولندي لم يعاملني أي هولندي بسوء، ولا ألقى منهم إلا الاحترام". لكن سرعان ما ستتغير الموازين، لما يكشف في كتاب آخر

يحتوي مجموعة من الخطب والمواعظ، عن الوجه الآخر للحضارة الغربية، فيفضح سوءاتهم في عقر دارهم، متحدثاً عن أمور حساسة، إذا كانت تبدو في واقع الأمر مصيرية بالنسبة إلى الأقليات المسلمة في الغرب، فهي في المقابل تشكل جزءاً لا يتجزأ من هوية الغربيين وثقافتهم، وهذا ما لم ينتبه إليه الإمام خليل المومني.

سوف لن نسرد مضامين الكتاب التي هي بمثابة مواعظ يستحث بها الإمام المسلمين المقيمين بهولندا على اليقظة، والانتباه إلى مصيرهم ومصير أبنائهم، الذين أصبحوا ضحية السياسة الغربية، التي ترمي إلى تشويه هويتهم الدينية والثقافية، وإلماجهم عن طريق تنويعهم في المجتمع الهولندي (الكافر والمشرک!)، بقدر ما سوف نقف عند الكلام الجريء الذي تقوه به المومني، وفحواه أن الحضارة الغربية حضارة بلا أخلاق، ففي هولندا، على سبيل المثال، يسمح للشاذين جنسياً (اللواطيين) بزواج بعضهم البعض؛ لذلك فالأوروبيون أدنى من الكلاب والخنازير، ما دام مثل هذا الشذوذ لا يحصل حتى عند الوحوش والحيوانات، ويختم كلامه بدعاء الله حتى يحفظ المسلمين من هذه الأعمال الفاسدة.

وقد قام البرنامج التلفزيوني "توفا"، الذائع الصيت بنشر أجزاء من حوار أجراه مع خليل المومني، وذلك أوائل شهر مايو 2001، أكد فيه موقفه السابق من اللواطيين، الذين يعتبرهم مرضى يشكلون خطراً على المجتمع، مما دفع السلطات الرسمية في مدينة روتردام إلى إجبار برنامج نوفا على نشر كل تفاصيل المقابلة الصحفية مع الإمام عبر شبكة الإنترنت.

هذه هي أهم فصول وملابسات قصة الإمام المغربي خليل المومني، كما نسجتها وسائل الإعلام الهولندية، بعد إدلائه بتلك التصريحات الجريئة التي حركت الرأي العام والرسمي بهولندا،

وقبل ختم هذا المقال لا بد من تثبيت هذه الخلاصات العامة التي بها يتسنى لنا الفهم التقريبي للقضية.

خلاصات عامة

لح عندما نتحدث عن الإمام خليل المومني ، فهذا لا يعني أننا ننحاز إليه أو ندافع عن أطروحاته، بقدر ما يعني أننا ننطلق مما تمليه مبادئ ومسلمات عقيدتنا الوسطية وهويتنا الإسلامية التي هي جزء لا يتجزأ من ذاتنا وكياننا، وهذا المنطلق يحفزنا على إمطة اللثام عن حقيقة مؤداها؛ أن هنا في الغرب يحس المرء أنه مهدد باستمرار في دينه وثقافته وأبنائه وغير ذلك؛ لذلك نرى أن كل أقلية من الأقليات الموجودة في الغرب عامة، وفي هولندا خاصة، تحاول دائماً إثبات وجودها والذود عن مقوماتها الذاتية والحضارية ونحو ذلك.

تلك التصريحات التي أدلى بها المومني ليست ملكاً له، بقدر ما هي حقيقة إسلامية تؤكدتها نصوص إسلامية عدة، كما أن في الدين اليهودي أو المسيحي كذلك حقائق غير مقبولة في إطار عقيدتنا وتسيء إلينا أحياناً، وتحريم الشذوذ الجنسي/اللواط، والتقليل من قيمة المشركين والكفار وغيرها، صارت أموراً عادية في الفقه الإسلامي، والغرب يعرف عنها الكثير، لكن بيت القصيد يكمن فيمن له الجرأة الكافية على أن يصرح بذلك داخل هذا الغرب، وفي هذه الفترة التاريخية الحرجة، ودون تسرّع، ليكون فريسة - ولو لزمان محدد - للإعلام الغربي المتعطش لمثل هذه القضايا.

لح الإعلام الهولندي دب وهب ليطعن فيما قاله المومني، لكن لم

يراع حرية التعبير التي تعتبر من أهم مقومات الدستور الهولندي، كأنه يشير بذلك إلى أنه حلال عليه أن يقول في المسلمين ما يحلو له، لكن حرام على المسلمين أن يدلوا بوجهات نظرهم، ونسوق هنا نموذج تلك الإساءة التي أساء بها سلمان رشدي إلى الرسول ﷺ، تحت غطاء حرية الرأي والتعبير، فلم يحرك الغرب ساكنًا، بقدر ما وفر الحماية اللازمة لهذا الكاتب (الجريء)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإعلام غيب حقيقة هامة عندما تحدث عن وضع الحكومة المغربية للمومني في اللائحة السوداء، وهي عدم إشارته إلى أن تلك الحكومة لم تكن عادلة، وإنما وظف ذلك الحدث لخدمة أطروحته التي تكين ما قاله المومني.

لج تجرأ خليل المومني على أن يكشف للهولنديين عن حقيقة إسلامية كائنة، صدمتهم في العمق، لأنهم ما توقعوا من هذا الرجل الذي كان قد اعترف بجميل الدولة الهولندية، وأعجب بالشعب الهولندي الذي يكن الاحترام للآخرين، مما جعلهم يتساءلون عن ماهية هذا الإنسان المزدوج اللسان، والمتناقض المواقف! فالواقع هنا يقول من جهة أن القانون الهولندي- بشكل ما- قانون عادل، وأن نسبة لا بأس بها من الهولنديين لا تحمل في قرارة نفسها خلفيات عنصرية، لكن من جهة أخرى لا يمكن نفي بعض المساوئ والمثالب التي استشرت داخل المجتمع الهولندي، ومن جملتها التشنؤ الجنسي المشجع إعلاميًا وقانونيًا، واستمرار هذه الظاهرة وتفشيها تحط من قيمة الأوروبيين في ضوء مضامين الشريعة الإسلامية وأحكامها. والمومني نفسه تناول هذه القضية بدعوى ما يمليه عليه توجهه العقدي، مؤكدًا أن اللواط مرض، وأنه إذا كان شخص ما

مريضاً، يحضنا الإسلام على مساعدته ليشفى من ذلك، وهذا ما تجاهله الإعلام الهولندي عندما ترجم كلام المومني، كذلك يبدو أن المومني لم يراع السياق التاريخي والثقافي والسياسي والجغرافي الذي يوجد فيه، فكان لزاماً عليه أن يجعل خطابه وفقاً على المسجد دون غيره من المؤسسات كما يصنع أغلب الأئمة، أو أن يراعي في فتواه مكونات الواقع الذي يعيش فيه، ما دام أنه يتحدث بلسان أقلية تحيى في بلاد غير إسلامية.

للخلاصة الأخيرة، هي أن الظرفية التاريخية التي توجد فيها، يطبعها صراع حضاري قائم بين المسلمين المنفصلين شيعاً، والغرب المتمركز في ترسانة متعاضدة الأطراف، وأي قراءة متبصرة لراهن العالم الثقافي والسياسي والعسكري، من شأنها أن تدل على أن الغرب قد تمكن في ظرف وجيز من تجميع أشتاته وقهر كل الحركات المضادة له عسكرياً وأيديولوجياً، ولم يبق له إلا الإسلام الذي كان ولزمه ليس بالبعيد العدو المشكوك فيه، لكن مباشرة بعيد أحداث 11 سبتمبر، تيقن الغرب من الحرب الحضارية والعسكرية القادمة، أو بالأحرى الدائرة رحاها الآن، هي حرب الغرب ضد الإسلام أو الإسلام ضد الغرب، ويمكن إدراج قضية خليل المومني الإقليمية المجال في هذا الصراع الحضاري العالمي الموسع.

هل المهاجرون المغاربة بإسبانيا ضحية الشراكة

أمر التبعية المغربية للإسبان؟

المغرب وإسبانيا؛ نفس الرهان والنتيجة مختلفة!

قبل حوالي ربع قرن، كان المرء يستطيع أن يقارن بين المملكة المغربية الكائنة في أقصى شمال القارة الأفريقية السمراء، والمملكة الإسبانية الواقعة في أقصى جنوب القارة الأوروبية الحمراء! حيث لم تكن الهوة عميقة ولا الشرخ واسعاً، إذا ما وازنت بين درجة نمو كلتا المملكتين اقتصادياً أو ثقافياً أو سياحياً أو غير ذلك، لكن انطلاقاً من أواسط سبعينيات القرن الماضي من الألفية المنصرمة، بدأت الهوة تتعمق والشرخ يتسع، إذ كان الإسبان يندفعون إلى المستقبل، حيث الأفق الرحب الذي يعد بالنماء والازدهار والإنتاج، بسرعة النمر، في حين كان المغاربة يندفعون، وهم مكبلون بأغلال الماضي، بسرعة السلحفاة!

وبعد تولي الربع قرن الأخير من تلك الألفية، ولوج ألفية جديدة، راح الإسبان يجنون ثمار المستقبل التي خدموها بكل جدية وعقلانية وتخطيط، حتى صاروا قبلة مفضلة ليس للسياح فقط، وإنما للمستثمرين والطلبة والمهاجرين وغير ذلك، وهذا أمر جد عادي ما دامت كل الأسباب قد تهيأت، وكل الوسائل قد توفرت، وكل الطاقات قد شحنت، حتى أصبحت إسبانيا مضرِباً للمثل كما كانت الأندلس؛ فيطلق عليها بلاد الشمس التي تفردت بكل أسرار الحسن، من بحر وخضرة ورمال وجزائر وجمال ومآثر وغير

ذلك، وكيف لا تستهوي بني البشر سياحا كانوا، يقطفون أسرار
حسنها الناضجة، أو مهاجرين يتسولون عبر شواطئها الأهلة
ومدنها المزدهمة، مستثمرين كانوا، يتحينون الفرص ليبيضوا
سيولة أموالهم في شتى المشاريع والإنجازات، أو طلبة يغترفون
من جامعاتها ومعاهدها أنواع المعارف والعلوم والفنون، التي
ازدانت بوشوم الذاكرة الأندلسية، التي ما زالت تحكي عن غرائب
وعجائب الماضي العربي والإسلامي، الذي منح أوروبا سر
الانطلاق نحو المستقبل.

في حين وجد المغاربة أنفسهم أكثر نقهرا من أي زمن مضى،
وهم يرون جاره المتوسطي وقد تلقن كيف يشق منرجات الماضي
نحو الأمام بلا سقوط أو مزلة، بل وتمكن من امتلاك المفاتيح السرية
التي بها يفهم تلك المعادلات المستجدة التي يطرحها التاريخ من حين
لآخر. إذ ظل كل فرد من أفراد المجتمع المغربي الخارج من عرى
الاحتلال يحلم بوطن آمن، ولما تحقق هذا الحلم بنار اللبادق التي
زغرنت في الريف والأطلس وسوس وكل شبر من الوطن، ودم
الشهداء الذي لون للصخور والأشجار والرمال... بدأ المغاربة
يحلمون ببيت يتسترون فيه، وعيش كريم يعوضهم ما قد قاسوه أيام
الاستعمار والمقاومة، لكن هذه الأمور التي من حق كل مواطن ليس
أن يحلم بها حسب، وإنما أن يطالب بها وبصوت عال، بدأت مع كل
خطوة نحو الأمام تستعصي، وبعد عقود معدودة من الاستقلال
أصبحت تستحيل، في الوقت الذي كانت فيه هذه الأمور نفسها عند
جارنا المتوسطي تنتير وتهون، وتفعل في ألباب وأبدان المواطنين
الإسبان فعلها العجيب، فيطفق للجميع، سلطة وشعبا، نحو البناء
والإسهام، وهم مسكونون بفكرة واحدة وموحدة، وهي تحقيق إسبانيا
منقمة. وبعدها انتقلت تلك للفكرة من نطاق القوة إلى مجال الفعل،

فصارت هدفاً محققاً على الواقع، فاحتضنت إسبانيا كل أبنائها الذين كانوا خدماً لأقربائهم الأوروبيين الشماليين والغربيين، ولم تبخل عنهم بالرفاهية والتقدم الذي جنته من غراس الماضي.

الإسبانيون الذين كانوا مثلنا مهاجرين في البلدان الأوروبية التقليدية المتقدمة رجعوا إلى وطنهم الأب، أما المغاربة الأوائل الذين هاجروا حيث هاجر الإسبان، وزاولوا معهم شتى الأعمال جنباً إلى جنب، وعانوا مثلهم من قسوة الطقس وغصة الغربة ومرارة العنصرية، لم يرجعوا بل وسلك مسلكهم مغاربة آخرون، لم يتحملوا بؤس الوطن أو لم يتحمل الوطن بؤسهم! فهاجروا إلى الأندلس القديمة ليسوا فاتحين، وإنما مهجورون يسعون خلف سراب عيش كريم، لم يوفره لهم ذلك الوطن الذي أريقت على جوانبه دماء آبائهم وأجدادهم المجاهدين، مما يضعهم أمام مفارقة مستعصية عن الفهم، بالبارحة كانوا ينازلون الإسبان باعتباره عدواً سرق أرضهم وأشجارهم وبحرهم وأرواحهم... والآن يتهافون على امتطاء قوارب الموت، وهم ينفلتون من الوطن الذي حلموا به طويلاً في الماضي، نازحين نحو المنفى الذي أضحى يشكل حلم المستقبل الواعد.

هكذا، يكشف جارنا المتوسطي عن إرادة خارقة مكنته من التحول من دولة عادية، كنا نستطيع أن نتماثل معها ولو من باب المقارنة المجازية، إلى دولة متميزة، لما نجيل النظر في التاريخ الذي يربطنا بها، والجغرافيا التي توحدنا بها نستحي من أنفسنا؛ لأنه في ظرف قياسي استطاع الإسبان أن يتقدموا على سائر الأصعدة، واستطاع المغاربة أن يتأخروا على جميع الأصعدة، إنها حقيقة مريرة، لكن ينبغي أن نقبلها، ما دام أننا قبلنا أن نرضخ لأهوائنا ومصالحنا الذاتية، غير آبهين بقيمة هذا الوطن الذي لم

بحرره الدف ولا العود ولا الخطابة... وإنما العزيمة والإرادة والتحدى، والذي لم نورثه كما الأمتعة والعقارات والجواهر... حتى صرنا مثلنا مثل ذلك الطفل الذي يعثر على ورقة مالية، وهو لا يعرف قيمتها، فيتعامل معها كما يتعامل مع أي ورقة عادية؛ فيطويها ويثبتها، فيمددها ويجمعها، فيقطع منها جزءًا ويمزقها إربًا إربًا، فيلقي بها أمام رجليه ويخلطها بالتراب والحصى... إن هذه الصورة الاستعارية تجعلنا نستكشف أمرًا هامًا، وهو أن ذلك الطفل لا يدرك قيمة تلك الورقة المادية التي سقطت بين يديه، في حين أننا ندرك غاية الإدراك قيمة الوطن الذي وهبته لنا إرادة أجدادنا التي لم يقهرها هوى النفس ولا حديد الخضم!

لذلك ليس من الأهمية بمكان طرح السؤال المتداول: لماذا تقدم الآخر وتأخرنا نحن؟ ولكن طرح السؤال البديل: من المسئول عن تقدم الآخر وتأخرنا نحن؟ وهذا المقال ليس مهمته للتقريب عن التفسير المفحم لهذه المعادلة الإشكالية، أو توجيه الاتهام للذين يملكون الإجابة الوافية والشافية عن ذلك السؤال البديل؛ لأن هذا ليس من شأنه إلا أن يحرق أعصابنا وأوقاتنا، فنظل ندور في دائرة مغلقة تتضاف إلى الدائرة المغلقة الأولى التي سقط فيها الذين سبقونا، فنجد أنفسنا حبيسي دائرتين مغلفتين، كلما انفصلتا من إحداهما وقعنا في الأخرى، فالحقيقة واضحة وضوح الشمس في كبد السماء، حيث نقول إن الذين تتابوا طوال حوالي نصف قرن على حكم المغرب وتسييره، راهنوا طويلا على مغرب متطور، لا يلج الألفية الجديدة إلا وقد اكتسب كل مقومات النهضة والديموقراطية والمساواة، وهو رهان شريف يحلم به كل مواطن مغربي قاسى الحرمان، لكن التاريخ كشف خبايا أولئك المراهنين؛ فالرهان كان قائما، والدعاية له كانت على أشدها، غير أن الذي عرقل تحقق

الأمني الوردية التي كان ينضح بها ذلك الرهان، هو غياب أي غاية ملموسة تخدم الصالح العام من المخطط الذي تبناه ذوو الرهان، في المقابل ارتكز رهان المسؤولين الإسبانين على غايات ملموسة ينبغي تحقيقها في ظرف زمني ملموس، فكان لهم ذلك.

وبعدها أدركنا أن المغرب استطاع حقًا أن يتطور، لكن إلى الورا، وأن يكسب الرهان، لكن على مستوى شاشة التلفزة الرسمية التي تصور لك المغرب وقد ازدهر واخضر، في حين عندما تتجاذب أطراف الحديث مع مواطن مغربي عادي، تكتشف حجم المعاناة وعمق اليأس، إلى درجة أن ذلك يحفز على التفكير في الهجرة باعتبارها خلاصًا ولو كان مخادعًا، إلا أنك إذا ما تحدثت مع مواطن إسباني عادي، غابت رائحة ذلك الشعور المسكون بالتذمر والقنوط والتعاسة، فأصغيت إلى خطاب مشحون بالوطنية والتعالي والاجتهاد، على هذا الأساس تفهم أن المغربي لم يمتد خيار الهجرة المادية أو النفسية إلا لأن ثمة دواعي إلى ذلك الخيار الصعب، وأن الإسباني لم يكتف بمتعة الاستقرار والإطمئنان إلا لأن هناك ما يسعفه على اقتطاف تلك المتعة.

الحلم الإسباني الذي يتحول إلى سراب خادع

كما هو معلوم، أنه في العقود الأولى من الهجرة إلى الشمال، كانت إسبانيا لا تشكل إلا معبرًا للمهاجرين المغاربة، نحو البلدان الأوروبية الشمالية والغربية الغنية كفرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وغيرها، حيث يروي أولئك المهاجرون الأول الكثير عن تخلف الإسبان وتردي أحوالهم المعيشية، وغياب أدنى المرافق العمومية والسياحية والتجهيزات التحتية، لكن اليوم صارت إسبانيا تعادل

الحلم أو تضاهيه، خصوصًا بعد أن أقفلت أغلب الدول الأوروبية الشمالية والغربية أبوابها في وجه المهاجرين غير الشرعيين، إلى درجة أنك ولو حدثت الكثير من المغاربة عن أن العمل بإسبانيا صعب، والدخل هزيل، والقوانين شبه منعمة، لم يضعوا فيك الثقة، وإن وضعوها فيك، أتبعوها بسؤال محير وإشكالي: وماذا نعمل في وطننا؟ هل نبقى (ننش الدبان!) أي نتضارب مع الذباب؟! (وهو مثل يكنى به في العامية المغربية عن الذي وافته فرصة ما فلم يستثمرها، فبقي صفر اليدين، مكسوف البال، ينتظر الذي يأتي ولا يأتي!) وما يثبت ذلك أكثر، هو ما تورده في الآونة الأخيرة وسائل الإعلام المغربية والدولية بمختلف أصنافها، حول أولئك الأفارقة الذين يقطعون آلاف الأميال ليصلوا إلى المغرب، حيث يستوطنون غابات الشمال التي تطل على الحلم الإسباني، الذي كلما تراءى لهم عبر الأنوار القصية التي تبعثها بعض الجزر الناعسة على زرقة البوغاز، إلا وزاد شوقهم إلى ما وراء الماء، فيجازفون بكل ما يملكون من مال وعرض ونبض، ولا يهمهم لا البحر القاتل ولا الأمواج العاتية.

حتى أصبح الحلم بما هو إسباني أو غربي يتخذ طابعًا أسطوريًا، ما دام يشكل البديل الممكن الذي يخرج المهاجرين من الوضعية الحرجة، التي هم عليها في بلدانهم الأصلية، لكن هذا البديل ليس دائمًا ناجعًا؛ لأن الهجرة بشكلها الحالي الذي يبدو شرسًا، يعد ضحاياها أكثر من مستفيديها.

في الحقيقة إن ثمة أكثر من دافع يسهم في فتح شهية الأغلبية لمغادرة الوطن، أهمها الإعلام الذي يبرز العالم الغربي باعتباره نموذجًا مثاليًا للديموقراطية وحقوق الإنسان، ثم إن العديد من المهاجرين يقدمون صورة مغلوطة حول واقع الهجرة، فتراهم أثناء

العطل الصيفية يرتدون الثياب الجديدة، ويقودون العربات الأنيقة، فيظهر عليهم أثر النعم والترف، مما يجعل المواطن الأصلي يندفع بهذه الأشكال والألوان، فينجذب إلى ما وراء البحر، وهو يحلم بأن يبلغ الدرجة التي بلغها أخوه المهاجر، وهو لا يدرك الحقيقة العميقة التي مؤداها؛ أن هذا المهاجر الذي يزور كل عطلة صيف وطنه الأصلي في هيئة سائح، يقضي حوالي أحد عشر شهرًا في عمله القاسي والرتيب، مسكونًا بمشاعر الغربة القاتلة، ومحاصرًا بأصوات العنصرية المهيمنة، لا يتمتع بحلاوة النوم، ولا بطعم الأكل، ولا بدفء العائلة والأصحاب، يظل جل عمره مطارداً بالمشاكل المختلفة التي تساوره نهارًا، في عمله أو مدرسته أو طريقه... وتغتاله ليلاً، وهو يقطع المآل لنزيرته، التي اقتلعتها الانحراف أو الانبهار أو الانفتاح من تربة الهوية التي تحملها، أو الثقافة التي تمثلها، أو العقيدة التي تؤمن بها... ويأتي ذلك الشهر ليرتاح فيه، أو يرجع إلى الحياة الأولى التي كان قد شب عليها قبل زمن الهجرة.

كنت في صيف 1999 بإسبانيا، حيث رأيت بأم عيني طوال ثلاثة شهور حقيقة المهاجرين، وهي حقيقة تتم عن مفاهيم أدنى من مفردات الذل والدونية والإحباط ونحو ذلك، فكنت أتساءل دومًا: ما أقسى هذا الوطن الذي يصدر أبناءه إلى هؤلاء الرأسماليين الذين لا يبدو لهم المهاجر إلا رقمًا في معادلة اقتصادية؟ أجل، رقم ولا أكثر! إلى درجة أن العديد من الشركات الفلاحية تتعامل مع اليد العاملة المهاجرة ليس بناء على أسماؤها الشخصية أو العائلية، وإنما تمنح كل واحد من عمالها رقمًا يحتفظ به، فتتأديه بذلك الرقم، وتدفع له الأجر بذلك الرقم وهكذا، مما جعلني أمثال ذلك بما هو سائر عليه في السجون، حيث يعلق على كل سجين رقم يتميز به

عن باقي السجناء، فأصور إسبانيا كأسر عريض، يؤدي فيه المهاجرون أعمالاً شاقة، لا يرضى القيام بها حتى الأسرى الحقيقيون، فلا يستفيد العمال الأجانب إلا من الأعمال في ميادين الفلاحة والبناء، عدا القلة القليلة التي حظيت ببعض الفرص في المرافق التي لها صلة بالمجال السياحي كالفنادق والمطاعم والمقاهي... حتى إن أغلبهم يعاني بعد مدة وجيزة من العمل من آلام ومضاعفات مختلفة في الظهر والمفاصل وغير ذلك.

ومن الأمور الواقعية التي عايشته آنذاك أو حكيت لي من أناس أعرفهم، أن العديد من المهاجرين الذين حالفهم البحر أو الحظ حتى بلغوا وطن الحلم، يغتربون في ضيعات فلاحية، حيث يمنح لهم رب الضيعة بيتاً وضيعة ملحقة بحقله، لا يحتوي على أدنى مستلزمات الحياة الكريمة التي كان يحلم بها هؤلاء المغتربون قبل أن يغادروا وطنهم، فيقضون زهرة حياتهم بين العمل الشاق في الحقل، والسكن الدليل في ذلك البيت، ولا يخرجون من ذلك السجن الإجباري إلا أيام العطل، إذ يتوجهون نحو المدن المجاورة لقضاء بعض الحاجيات! هكذا يدرك الكثيرون أنهم انخدعوا بالحلم الأوروبي، الذي ما هو إلا كسراب بقية يحسبه الظمان ماء، فغامروا من الوهلة الأولى، التي انبهروا فيها بعالم ما وراء المتوسط، بكل ما يملكون، فمنهم من باع أرضه أو حلي زوجته، ومنهم من أغلق دكانه أو أوقف نشاطه، بل ومنهم من ضحى بوظيفة ليستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير، فيصبح فلاحاً عوض أستاذ، أو مربّي دواجن عوض مربّي لحيال!

العلاقة المغربية الإسبانية بين الشراكة والتبعية

إن العلاقات السياسية والدبلوماسية المغربية الإسبانية لا تأخذ اتجاهًا ثابتًا لا تنفيه بعض العواصف السياسية التي تهب من حين لآخر على أجواء المملكتين، وذلك يرجع إلى ترسبات تغطي الذاكرة التاريخية المشتركة بين كلا القطرين، من مثل الموقف الإسباني المتعاطف مع البوليساريو، والصراع البارد حول المدينتين المغربيتين المحتلتين من لدن الإسبان، وملف الصيد البحري الذي يخلق أحيانًا بعض الاختناق في العلاقة الدبلوماسية للبلدين الجارين، والمنافسة التجارية القائمة بين المنتوجات الفلاحية الإسبانية والمغربية المعروضة على السوق الأوروبية، إضافة إلى مشكل الهجرة السرية التي تتطلق من السواحل المغربية نحو إسبانيا.

رغم كل هذه التحديات الكائنة بين هاتين الدولتين، وهي تحديات ليست في صالح المغاربة؛ لأنها غالبًا ما تميل إلى الكفة الإسبانية، فإن السياسيين المغاربة يعملون كل ما في وسعهم قصد تلميع العلاقة الدبلوماسية التي تفرنهم بإسبانيا، ولو كان ذلك على حساب مصالحهم الوطنية والترابية، وهم يعون أن هذا الجار لا يبني ارتباطه بالمملكة المغربية إلا من منطلق ما تستوجبه مصالحته الاقتصادية، فلا يرى في المغرب إلا تلك اليد العاملة المتجلفة التي بمقدورها دفع عجلة الاقتصاد الإسباني إلى الأمام، كما دفعت عجلة اقتصاديات دول شمال وغرب أوروبا، أو تلك الثروة السمكية التي لا تسيل فقط لعباب البحارة الإسبان، وإنما كذلك لعباب المسؤولين والسياسيين الإسبانين، أو تلك المدينتين السليبتين (سبتة ومليلية) اللتين تدران أموالا طائلة على الخزينة الإسبانية، من خلال التجارة السوداء التي تمارس عبر المدن المغربية المجاورة لتلك المدينتين

رغم أنف الاقتصاد المغربي.

إن، ومع كل هذه الحقائق المعلنة من الطرف الآخر، تسلك الدولة المغربية، تارة سياسة السكوت على الحق المغتصب، فلا تعامل الإسبان معاملة اللد للند، بقدر ما تعتصم بحبال الصمت والتهدة خشية فقدان بعض المصالح المشتركة، حيث شراكة المغرب لإسبانيا غير مبنية على المنافسة والتوازن وإنما على التبعية وطلب المساعدة، وهذا ما يتأكد بجلاء في تعامل الدبلوماسية المغربية مع ملف المدينتين المحتلتين، فهي لا تطالب بتحرر هذه الرقع ذات البعد الإستراتيجي والجيوستاسي، علما بأن إسبانيا شيدت عليهما قواعد عسكرية تشكل تهديدا للمغرب وفي عقر داره، إضافة إلى الأسلوب المتسلط الذي تدار به المفاوضات حول مدى استفادة الإسبان من بحر وسمك المغرب، والذي ينعكس على الشارع الإسباني الذي يكشف من فينة لأخرى عن بغضائه الخفي للمغرب، لا لشيء إلا لأنه لا يريد من أحد أن يستغل بحره بشكل استنزافي، فيسقط كل من المهاجر المغربي، والتجار المغاربة الذين يعبرون التراب الإسباني ببضائعهم نحو باقي الدول الأوروبية ضحية ذلك، وتارة أخرى تنهج السلطات المغربية سياسة الاستجداء، وهذا ما اتضح بشكل مخجل أثناء إقدام عناصر من الجيش الإسباني على احتلال جزيرة ليلي المغربية، وذلك صيف (يوليو) 2002، حيث لم يتجاوز الموقف المغربي التتديد الشكلي والاستعطاف والاستجداء بالدبلوماسية الأجنبية، زيادة إلى موقف إسبانيا المتعاطف مع البوليساريو الذي يشكل شوكة في حلقوم الدولة المغربية.

هكذا، يجد المغرب نفسه عاجزا أمام إسبانيا، التي يعتقد أنها تضمن له شتى المصالح الحيوية، ابتداء من احتضانها لمئات

الآلاف من المهاجرين المغاربة، وصولاً إلى تفضيلها بإنعاش الاقتصاد المغربي بعدد من الاستثمارات والمشاريع، لكن يغيب عن هذا الاعتقاد أن المصلحة المغربية من هذا الجار المتوسطي تقابلها مصالح لا تحصى من المغرب له، فاليد العاملة المغربية لا تتلقى العملة الصعبة التي تعتبر متفلساً للاقتصاد المغربي بمثابة صدقة في سبيل الله، وإنما مقابل خدمات شاقة وتضحيات جسيمة يترفع السكان الأصليون عن أدائها، ثم إن السعي الحثيث للدولة المغربية خلف بريق الاستثمارات الإسبانية، التي يعتقد أنها بمقدورها تنمية العديد من القطاعات المالية والاجتماعية والخدماتية وغيرها، ما هو إلا مضیعة للوقت وهدر للطاقات، بالنظر إلى سياسة التخريب المقنن الذي تمارسه الدولة الإسبانية عن طريق التجارة السوداء، التي تشجعها عبر المناطق المغربية المتاخمة للمدينتين السليبتين، كذلك يجب ألا ننسى مدى الاستنزاف العاتي الذي تعرضت إليه الثروة البحرية المغربية طوال عقود طويلة، مقابل حفنة من (البيسطات) الإسبانية التي لا نعرف أين ذهبت ولا في ماذا استثمرت! في اللحظة التي يشهد فيها التاريخ أن حوالي المليون صياد إسباني كان يعيش من بحر وخير المغرب، الذي حرم منه أبناؤه الوطنيون وذووه الشرعيون.

استناداً إلى هذه الوقائع الملموسة، يبدو أن المستفيد الأكبر من هذه الشراكة غير المتكافئة هو إسبانيا، أما المغرب فلا يحظى إلا بالنزر القليل من هذه المصالح الحيوية! وهذا النزر ليس من شأنه أن يحرك عجلة الاقتصاد المغربي في شيء، ما دام الذي يئنس بالاستثمارات يُهدم بالتجارة السوداء، فيصبح المعول الإسباني ذا وظيفتين متضادتين؛ البناء والهدم! مما يكرس تبعية المغرب له، لا شراكته معه؛ لأن الشراكة الحقيقية لا تتحقق إلا إذا تكافأت كفتا العلاقة الرابطة بين البلدين.

التسوية القانونية باعتبارها جسراً نحو الإدماج اللغوي والثقافي

إن المهاجر السري، أي غير الشرعي، مثله مثل السجين، فالأول يظل باستمرار ينتظر فرص التسوية القانونية، التي وجود بها أحياناً قانون الدولة التي يوجد فيها، أما الثاني فلا يركن فقط لحساب الأيام التي قضاها في سجنه، بدءاً من اللحظة الأولى التي أُسر فيها، وإنما يترقب دوماً المناسبات والأعياد التي قد تستثير سخاء الحاكم، فيصدر عفواً جزئياً أو شاملاً عن بعض السجناء، فالمهاجر السري لا توهب له الحرية إلا إذا استوت وضعيته القانونية، وامتلك الوثيقة التي تعترف بأنه انتقل من دائرة غير الشرعي إلى نطاق الشرعي، أو من دائرة السري إلى نطاق العلني، كأنما الحرية هي الوثيقة، والوثيقة هي الحرية! فإذا انتفت الوثيقة صودرت الحرية، وإذا غابت الحرية صارت الوثيقة بلا قيمة! وهذا هو حال أغلب المهاجرين المغاربة الذين أتى بهم القدر إلى شبه الجزيرة الإيبيرية، والذين كانوا في الغد القريب يحلمون بوضع ولو قدم واحدة على التراب الإسباني، وبعدها سوف تزهو الحياة في أعينهم، وتقول لهم: هيت لكم! لكن بمجرد ما تأتى لهم ما حلموا به، صدمتهم الحقيقة المرة، وتكسرت على صخرة الواقع آمالهم العريضة، فراحوا يحلمون من جديد بالوثيقة/ الحرية أو الحرية/ الوثيقة، التي قد تُشرعن وجودهم غير القانوني، فيحظون ولو بشكل نسبي ببعض الفرص في العمل والسكن والتقل ونحو ذلك.

إن التسوية القانونية لوضعية المهاجرين غير الشرعيين التي دشنتها الدولة الإسبانية الشهر الحالي (فبراير 2005)، لا يمكن تفسيرها إلا في ضوء رؤية تحليلية تتأسس على السؤال/ المفتاح: ما الداعي إلى هذه التسوية القانونية التي تبادر بها الدولة الإسبانية؟

إن هذه الخطوة السياسية الجريئة التي اتخذتها حكومة ثباتيرو الاشتراكية الفتية، ليست حبا في عيون المهاجرين السريين، مغاربة كانوا أو أجنب، كما أن انسحاب الجيوش الإسبانية من العراق، والذي تم على يد هذه الحكومة، لم يكن حبا في عيون العراقيين أو العرب، وإنما خشية تكرار العرس الدموي الذي كانت مدريد محفلة له. إن التسوية القانونية هذه، سوف تجني من خلالها الدولة الإسبانية نتائج إيجابية جمة، تفس مختلف المستويات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فعلى المستوى الاقتصادي سوف يتحقق انتعاش لا يستهان به، علما بأن ميادين اقتصادية ومالية شتى سوف تستفيد من "إعادة تأهيل الاقتصاد الإسباني والتخلص من التهرب الضريبي لأرباب العمل والعمال على السواء" كما أشار أحد المسؤولين الإسبان، أما على الصعيد الأمني فسوف يحكم الطوق على الأجانب الذين سوف يصبحون شرعيين، فيسهل على السلطات الإسبانية وضعهم تحت مجهر الأمن وعيون المخابرات، في حين سوف يكون المستوى الاجتماعي والثقافي ونحوهما محط الاهتمام، علما بأن هذه التسوية ما هي إلا جسر مهم نحو ما هو أهم، وهو قضية إدماج المهاجرين الأجانب، لغويا وثقافيا، في المجتمع الإسباني، فيتكرر بذلك نفس النموذج الذي سلكته تلك الدول الأوروبية التي يربطها تاريخ طويل وحافل بمشكلات الهجرة وقضايا المهاجرين.

في المقابل، سوف يستفيد ما يقرب من 800 ألف مهاجر سري أجنبي، ومنهم حوالي 100 ألف مغربي من هذه التسوية، التي تمكنهم من الانفلات من الاستعباد المادي والمعنوي الذي عانوه منذ وطلت أقدامهم أرض الأندلس القديمة، لكن هل تعني هذه الخطوة أن باب الهجرة السرية سوف يوصد، أم أن مثل هذه التسوية سوف

تتكرر، ريثما يفد على إسبانيا العدد الكفيل بأن يحدث الحكومة أو السلطة على التفكير من جديد في تسوية أخرى، تدر المال الغزير على الخزينة الإسبانية، وتعزز الأمن العام، وتفعل آلية الاندماج، ثم كيف يمكن تفسير الدور المغربي بخصوص ما يجري، هل يظل معتصماً بصمته المعهود، أم يمتحن أسلوب الاستجداء الدبلوماسي عله يحظى عدد من أبنائه المغتربين بالحرية/ الوثيقة، أو الوثيقة/ الحرية، وفي هذا تفعيل ما لاقتصاده الذي سوف يستفيد من عملة رعاياه الصعبة، الذين سيصبحون شرعيين، لكن ألا تعني هذه التسوية، من وجهة ما، أن المغرب مطالب أكثر بتحسين حدوده الصحراوية والبحرية، واستئصال كل جذور الهجرة السرية، وهو بذلك يبتاع إسبانيا الاطمئنان والأمن والحماية، مقابل أن تحرر مواطنيه غير الشرعيين، وفي نهاية المطاف إلى متى يظل المغاربة يحلمون بالعبور نحو المستقبل الذي يلوح لهم من على السواحل المقابلة، وهو عبور محفوف بمخاطر البوغاز التي لا ترحم، ألم تكن بعد لحظة الانفكاك من التبعية العمياء للأخر، ورد ماء الوجه للوطن، بالفعل الصادق، والتضحية المشتركة، والتوزيع العادل لثروات المغرب، والاعتراف الصريح بكل مكونات المجتمع، وبعدها يهرع الجميع وبين ناظرهم هدف واحد وموحد: نحو مغرب متقدم، وهو نفس الهدف الذي رفعه الإسبان، فيحضن الوطن كل أبنائه المغتربين وغير المغتربين، وتتقلب الموازين، فينعكس اتجاه هجرة المغاربة من المنفى إلى الوطن، كما حصل بالتحديد للإسبانيين؟

حين يتكالب السياسي والإعلامي على القانوني لطمس الحقيقة^(*)

مدينة الهدوء التي ينتابها الشغب !

لقد قامت القناة الهولندية الثانية أواخر العام الماضي باستقراء للرأي على الصعيد الوطني، وبثته في برنامج يحمل عنوان (المدينة الأحسن في هولندا). حيث تم اختيار أحسن مدينة لسنة 2004، التي كانت ماستريخت، وآمن مدينة التي هي خرونينكن، وأحسن والي الذي هو والي مدينة ماستريخت السيد خيرد ليرس، وأشار البرنامج كذلك إلى أن مدينة أمستردام تعتبر الأولى، من حيث عدد القتلى الذين تم إحصاؤهم طوال السنة الفارطة. وهذا المعطى الواقعي نابع من طبيعة التركيبة البشرية لهذه المدينة، التي تحاول مسح علامات التوتر والغليان من على وجهها الصبوح، الذي تعلوه أطياف ألوان مختلف الثقافات واللغات والأعراق والمعتقدات، لكن لا تفلح في ذلك، فكلما عادت إلى صمتها المطبق الذي يشبه ذلك الصمت الذي يعقب العاصفة، أو إلى سكوتها المهيّب الذي يمكن وصفه بسكوت النهر الذي لا ينبغي الثقة فيه، كما يقول المثل المغربي: ثق في الواد الهرهوري (الصاخب) ولا تثق في الواد السكوتي (الهادئ)، أي أن النهر الصاخب بحركة مياهه المتلاطمة أهون من النهر الهادئ، الذي قد يخدعك بهدوئه الذي ينطوي على خطورة غير متوقعة، ودلالة هذا المثل تنطبق كذلك على الإنسان وغيره من الكائنات والموجودات.

* - كتب هذا المقال على ضوء مقتل الفتى المغربي علي البيتي على يد امرأة هولندية!

وأمستردام في ظاهرها مدينة ثقافية تجلب إليها الملايين من السياح، حتى إنك عندما تتمشى في شوارعها المنتظمة، أو تتابع ما يجري عبر ساحاتها الشهيرة، أو تزور متاحفها العتيقة، تحسب أن اختيارك قد وقع على عالم هادئ يحفل بأسباب التعايش الثقافي والتواصل الحضاري والتمازج الفني، فتحلم بالبقاء فيها أطول، أو العودة إليها في أقرب وقت ممكن، لكن هذا الهدوء الجميل يخفي خلفه صخبًا مروعًا وشغبًا قاتلًا، لا تصدقه إلا لما تقرأه في الجريدة أو تشاهده عبر الشاشة، أما عندما تكون منخرطًا في أحد عوالم أمستردام الثقافية أو الترفيهية فلا تكثر بحكايات الصحافة وأراجيفها.

لكن، هذا هو الواقع الحقيقي الذي ينبغي التسليم به، فأمستردام رغم بهائنها ورونقها وتفرداها، فإنها تملك وجهًا آخر كله مساوئ ومثالب، حيث تشير الإحصائيات إلى أنها أول مدينة من حيث جرائم القتل على المستوى الهولندي، هذا ناهيك عن السلوكات المنحرفة الأخرى، كالسرقة والاعتصاب والمتاجرة في المخدرات أو تعاطيها وغير ذلك، لكن اللافت للنظر أن هذا الوجه السلبي لمدينة أمستردام، كثيرًا ما يعتبر الإعلاميون أو السياسيون الهولنديون أنه نتيجة للوجود الأجنبي بهولندا عامة، والوجود الإسلامي خاصة، فأغلب الجرائم المسجلة يتم نسبها إلى المهاجرين من أصول إسلامية أو أجنبية، دون التحري الموضوعي لأسباب وملابسات ما يرتكب من سلوكات منحرفة، إذ كلما نزلت نازلة بالمدينة إلا وهبَّ الإعلام ليشير بأصابع الاتهام إلى أبناء المهاجرين المشاغبيين، فيصطف المواطنون الهولنديون في صفه، فيصيرون ضحايا للمؤسسة الإعلامية المتواطئة مع الأجهزة السياسية، وهم لا يدركون أن ذلك المسلك الذي تنتهجه الصحافة

الهولندية إنما يزيد الطين بلة، فكلما توغل الإعلاميون في اتهام مكونات الجيل الأخير، ووصمه بالانحراف والتماذي إلا وكان رد فعله أنقل على المجتمع الهولندي عامة.

وحتى نكون منصفين، يجب أن نثبت أن الجرائم التي تقتصر داخل مدينة أمستردام أو غيرها من المدن الكبرى، لا يذهب ضحيتها دائماً الهولنديون الأصليون، بقدر ما تكون نتائجها سواء بسواء، لكل الأطراف التي تشكل المجتمع الهولندي المتعدد الثقافات، وآخر جريمة قتل كانت مدينة أمستردام مسرحاً لها خير شاهد على ذلك، حيث ذهب ضحيتها شاب من أصل مغربي لم يبلغ بعد سن العشرين، غير أن الإعلام الهولندي وحتى بعض السياسيين راحوا - كما نعهد منهم دوماً - يوجهون الحدث وجهة غريبة، حيث صار الجلد هو الضحية، والضحية هو الجلاد! فعوض ما يتم تناول الجريمة من حيث هي جريمة، وبموضوعية ولو نسبية، نرى أغلب الوسائل الإعلامية تركز على سبب الجريمة وملابساتها، وهل يستحق الضحية أن يُصنع به ذلك أم لا؟ ولماذا فعل ذلك؟ والبادئ أظلم، وغير ذلك من المبررات والذرائع، التي لا نلقى لها أثراً في الصحافة الهولندية، إذا كان الضحية أو المقتول تيو فان خوخ، أو أستاذ تيرا كوليج الذي قتله التلميذ ذو الأصل التركي أو غيرهما من النماذج.

وهذا الحدث يجعلنا نستحضر مقتل امرأة هولندية مدمنة قبل أكثر من سنة على يد بعض الشباب من أصل مغربي، وذلك نتيجة السرقة التي قامت بها تلك المدمنة، حيث أقام الهولنديون، سلطة وإعلاماً وشعباً، الدنيا وأقعدوها، رغم أن تلك المرأة كانت مذنبه، فلم يقولوا أن هذا القتل إنما كان بسبب جريمة السرقة التي اقترفتها، ولم يرددوا مثل هذا الكلام الغريب الذي تطالعنا به اليوم وسائل الإعلام الهولندية المختلفة.

بشاعة الجريمة بين تفاق المسئولين ومرباء الإعلاميين

ما حدث للشباب المغربي الأصل (علي البياتي) الذي قتل مساء الاثنين 16 يناير 2005، من قبل امرأة هولندية تبلغ من العمر 43 سنة، يجب اعتباره جريمة شنعاء بكل المقاييس، حيث تحكي امرأة من أصل تركي عاينت من شرفة منزلها كل أطوار سيناريو القتل، أن الجانية رجعت إلى الوراء بسيارتها، فصدمت بقوة جسد الضحية الذي صار محبوساً بين مؤخرة السيارة وبين شجرة تنتصب على جنب الشارع، وراحت تحرك سيارتها إلى الأمام ثم ترجعها إلى الخلف لتوجه ضربات قاتلة للجسد المحجوز بالشجرة، حتى زهقت روح الضحية، وأثناء مجريات هذه الجريمة كانت تلك التركية تصرخ بكل قواها في وجه القاتلة عليها تعود إلى صوابها وتقلع عن فعلتها، هكذا وصفت تلكم الشاهدة تفاصيل ذلك القتل، الذي قالت عنه الصحافة الهولندية، وعلى لسان أكثر من مسئول وسياسي، أنه لم يكن متعمداً، وأن الضحية تلقى صدمة واحدة بالسيارة فمات على إثرها!

ثم ما يمكن ملاحظته هو أن الصحافة ركزت على سبب القتل لتخفف من وقع الجريمة، الذي هو سرقة محفظتها اليدوية من سيارتها، فتقرأ سواء في العناوين المخصصة للحدث، أم في المضامين عبارات وإشارات تجمع على مقتل لص وليس مقتل مواطن، كأنه ليس ثمة قانون يسري على جميع المواطنين، كيفما كانوا، شرفاء أو غير شرفاء، مستقيمين أو منحرفين، إلا أن الإعلام يمارس سلطته كما تسوغ له أهواؤه الأيديولوجية.

والطامة الكبرى أن بعض السياسيين والمسئولين المهمين يتخلون في تفسيرهم لمثل هذه الأمور عن الجانب الموضوعي،

فينطلقون مما تمليه عليهم عواطفهم الجياشة، كأنهم يشتغلون على كتابة نص إيداعي يقتضي الفهم الذاتي والعاطفة الفياضة، كما فعل وزير المالية خريت زالم في أعقاب مقتل فان خوخ، حيث قال بصريح العبارة (هولندا في حرب) فكانت النتيجة وخيمة، إذ تعرضت العديد من المؤسسات الإسلامية للحرق والتخريب. على نفس المنوال سارت وزيرة الاندماج والقضايا الأجنبية ريتا فردونك في تعاملها مع مقتل الهولندي من أصل مغربي (علي البياتي)، عندما لم تكن تلك الجريمة، ورأت أن الضحية لو لم يسرق لظل حيًا، أو بالأحرى لظل على درجته النارية! وقد راح الوزير الأول بالكيناند يدافع عن وجهة نظر الوزيرة، وصرح بأنها لم تبرى ساحة القاتلة، إلا لتخفف من التوتر الذي قد يشهده الواقع الاجتماعي، كما أنه رأى أن ملاحظتها، حول أن الضحية لو لم يسرق لبقى حيًا، جد صحيحة. في حين ذهب البرلمانى المستقل فيلدرس، الذي يسعى إلى تأسيس حزب معاد للإسلام والمسلمين، بعيدًا عندما ماثل بين هذا الأمر وبين قضية الإرهاب، كما استغرب أن تتابع هذه الجانية قضائياً، لكن وزير العدل دونر استخلص أنه إذا كانت قضية ما في يد العدالة، فالمألوف ألا تطلق بشأنها الملاحظات، ونفس الأمر أكده الخبير في القانون الجنائي ب. تالك، الذي قال إنه على السياسيين أن يحبسوا ألسنتهم ويدعوا الأمر للقضاء.

إن ما صرحت به وزيرة الاندماج أثار انتباهي، وجعلني أغير نظرتي إليها؛ لأنني إلى حدود ما قبل تصريحها هذا، كنت أكن لها احتراماً كبيراً، ولو أنها تنتمي إلى حزب ذي توجه يختلف والقناعة التي أومن بها، لقد اغتمت فرصة وجودي بإحدى المناظرات التي قامت بها أواخر العام الماضي (2004) جمعية FORUM بمدينة أمستردام، والمناظرة كانت بعنوان: (إرهاب أو تقليد، نحو رؤية

معاصرة حول الإسلام في هولندا) انطلاقاً من البحث الذي قام به الكاتب جابريل فان دن برينك، حيث كانت الوزيرة حاضرة، وألقت كلمة معتبرة لها صلة بموضوع المناظرة، وبعد اختتام المناظرة قمت بتعارف شخصي معها، وتم نقاش جانبي بوجود مجموعة من الشباب المغربي حول بعض القضايا المهمة، فتبين لي أنها ومع انتمائها إلى ذلك الحزب، فهي تحترم الآخر وتقدره وتتعامل معه، على أساس من التعاون والتواصل الإيجابي.

غير أن هذا الموقف الأخير الذي سجلته الوزيرة بخصوص هذه الجريمة النكراء، جعلني أتساءل بمرارة؛ كيف يُعقل لإنسان محتك يقف على رأس مؤسسة حساسة تتبنى مشروعاً ليس بالسهل، يسعى إلى إدماج الأجانب والجنوبيين في بنية المجتمع الهولندي إدماجاً إيجابياً، يخدم مصلحة الكل على أساس من الأخذ والعطاء، من نيل الحقوق وأداء الواجبات، كيف يعقل له أن يتفوه بكلام لا يقوله إلا المسرحيون قصد النفاذ إلى ذوق الجمهور وتلبية رغبته بالفرجة والإثارة ونحو ذلك؟ لو أن إنساناً عادياً قال مثل هذا الكلام لسلمنا به؛ لأنه لا يمس بفحوى ذلك الكلام إلا مخاطبيه المحدودين، أما أن يتردد هذا على لسان وزيرة الاندماج والقضايا الأجنبية، وعبر شتى وسائل الإعلام مكتوبة كانت أو مرئية أو مسموعة، فهذا معناه أن تلك المبادئ المثالية التي يتباهى بها المجتمع الهولندي من ديموقراطية ومساواة وحرية رأي وحقوق إنسان، أضحت ضرباً من الخداع والخيال والتضليل...

التناغم بين الرأي الرسمي والرأي الشعبي

إن مثل هذه الآراء الرسمية المنحازة من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على الموقف الشعبي أو الرأي العام الوطني؛ لذلك يبدو أن أغلبية المواطنين الهولنديين يرون في ملاحقة القاتلة قانونيًا وقضائيًا أمرًا غريبًا، إذ تتعالى من كل مكان أصوات تطالب بعدم ملاحقتها قانونيًا! ولو كان ذلك على حساب القانون، ففي هذه الحالة لا بأس من تجاوز بنود القانون الجنائي الهولندي وخرقها؛ لأن الضحية من أصل مغربي، وما دام العداء الآن موجهاً إلى المغاربة وغيرهم من المسلمين والجنوبيين، فلا بأس من تأجيل أو تعطيل القانون، لكن عندما يتعلق الأمر بخطيئة أو جريمة اقترفها مغربي أو أجنبي، كما حدث قبل أكثر من عام مع تلك الهولندية المدمنة السارقة، فلا يطالب الهولنديون بتطبيق القانون كما هو، بقدر ما ينادون بتحديث القانون وتغييره، بل وجعله أشد مما هو عليه. ثم إن المعروف في القوانين والأعراف الدولية أن المواطن ليس له حق الرد بالمثل على مكروه أو سوء أصابه من مواطن آخر، ولو من باب الدفاع عن النفس، وإنما عليه التوجه إلى السلطة المعنية بالأمر، فهي وحدها لها الحق في متابعة الجاني ومعاقبته، وعلى نفس المنوال يتجه القانون الهولندي.

هكذا، يطفو من جديد على السطح العداء لما هو أجنبي على العموم، وما هو إسلامي على الخصوص، فهذه حقيقة واقعية لا غبار عليها، رغم أننا نحن المثقفين نثبت بكل ما نملك من جهد وإمكانات أن ليس ثمة عداء من الأجانب للغرب، فهذا من اختلاق الإعلام، واصطناع السياسيين الذين يتصيدون الفرص للرفع من

منسوب شهرتهم وحجم نفوذهم الأيديولوجي، كما أننا نغض الطرف عن العديد من التجاوزات والإكراهات التي نتعرض إليها، سواء في العمل أم المدرسة أم الشارع أم غير ذلك؛ لأجل تحقيق نوع من التعايش النسبي مع الهولنديين الأصليين، وتبيين الوجه السطح للشخصية التي نحملها، والثقافة التي نمثلها...

غير أنه للأسف! كلما طرأ طارئ، قد يحصل مثله في أي مكان من الكرة الأرضية، يكشف الهولنديون عن كرههم للذين لما هو أجنبي، ورفضهم البين لثقافته وهويته، بل وجوده بين ظهرانيهم، وفي ذات الوقت يتهمون هذا الأجنبي ببغضائه للغرب وعدوانه عليه، كيف يمكن لنا إذن استيعاب مثل هذا التناقض المشكل؟

هذا ليس كلاماً إنشائيًا أو عاطفيًا، بل إنه كلام مدعوم بالأرقام والأدلة، نجد على سبيل المثال في الموقع الإلكتروني www.stand.nl عبر استقراء مباشر للرأي، أن أكثر من 83% من الهولنديين يرون أنه لا ينبغي لقائلة الشاب المغربي أن تلاحق قضائياً؛ لأنها لم تتو قتل الضحية، وهي التي صدمته بسيارتها مع الشجرة حوالي ثلاث مرات كما تروي الشاهدة التركية! وهذا يعني بشكل ما أنه في مثل هذه الحالة يُحبذ خرق القانون، لكن ألا يدري الذين يدلون برأيهم هذا أن خرق القانون يقود إلى إشاعة الفوضى، فنجد أنفسنا نعيش في واقع لا يسوده القانون الذي يعلو على الجميع كيفما كانوا، فهم يوجهون نقدهم المقذع للوزارة العمومية المختصة في مثل هذه القضية، والتي أصرت على مقاضاة الجانية، ويرون أن مسئوليتها يتشبهون بأبراجهم العالية، ويتعاملون مع القضية بعواطفهم الجياشة، ويستهزئون من الضحية لما يصفه أحدهم بسخرية لاذعة بقوله: كأن ملكاً مات! ويشبهه آخر بمجرم وضع في وسط الورد! وغيرها من العبارات النابية التي تميظ اللثام عن الوجه الخفي لهذا الشعب المتحضر!

الأقلية المغربية بين شجب المواطنين وصمت المسؤولين

إن الكثير من المغاربة حاولوا نفي تهمة السرقة عن الضحية، بل وإن بعضهم ادعى أن عملية القتل هذه تمت بشكل شبه مخطط، في حين بالغ الآخرون لما زعموا أن هذه الجريمة ما هي إلا انتقام لمقتل ثيو فان خوخ... غير أن الأهم من هذا كله ليس مدى صحة هذه الأقوال والإطلاقات ومصداقيتها، وإنما تلك الازدواجية التي طغت على التعامل مع هذه القضية، سواء من قبل الإعلاميين أم من لدن السياسيين والمسؤولين. حقاً، إن الضحية ارتكب السرقة، وهي سلوك مرفوض مطلقاً، سواء داخل المجتمع والقانون الغربيين، أم داخل الثقافة والشريعة الإسلامية، ونحن باعتبارنا مسلمين نرفض بالإجماع مثل هذا التصرف المنحرف الذي قصاصه بالنص القرآني قطع اليد! ونتألم حين نسمع أو نعلم أن مواطناً مسلماً أو عربياً سرق أو ارتكب جريمة ما، بيد أن هذا لا يعني أن كل مجرم أو سارق خارج من حماية القانون، حيث هناك إجراءات صارمة تقنن هذا، وتسويه بشكل حضاري يضمن الحقوق لكل أبناء الوطن، إذ ينال كل منحرف حظه، سواء من العقوبة أم التربية أم التعويض أم غير ذلك.

لكن رغم هذا كله، تبقى الازدواجية طاغية على الخطاب الرسمي الهولندي في مثل هذه الوضعية، وخير ما يثبت ذلك، إضافة إلى ما تم تسجيله آنفاً من مواقف شتى، ما قام به عمال المقاطعة الحضرية التي يوجد فيها موقع الجريمة، الذين جاءوا مبكراً إلى هذا الموقع فأخذوا الورود واللوحات القرآنية، التي وضعت هناك من لدن بعض أقرباء وأصدقاء الضحية، ونظفوا

المكان من أي أثر للجريمة، لماذا فعلوا ذلك ونحن نشهد أماكن عدة بأمستردام وغيرها من المدن الهولندية التي سقط فيها الضحايا، تظل عبر الأيام تحفظ ما يوضع فيها من تذكارات وورود، حتى أضحي هذا تقليدًا غريبًا مألوفًا.

لكل فعل رد فعل يختلف بحسب السياق والدوافع النفسية والفطرية، وهذه الجريمة التي مارستها أنثى على ذكر في سن ابنها، استتبعها ردود فعل شتى، منها ما أشرنا إليها في الفقرات السالفة، وفي هذا الموضع نحاول تقريب موقف جزء من الجالية المغربية، المعنية، بشكل أو بآخر، بهذا الحدث، حيث بادر الكثيرون، سواء من أقرباء الضحية أم أصدقائه أم المتعاطفين معه أم غير ذلك، بوضع الورود وعدد من اللوحات القرآنية والرسائل أمام الشجرة التي قتل بقربها الشاب المغربي، ووضعت هنالك كذلك، ورقة مكتوب عليها بالهولندية: فردونك القتالة! ويقصدون بذلك وزيرة الاندماج التي تناولنا موقفها سابقًا، كما قام مجموعة من شباب الحي الذي شهد مصرع الضحية، وبينهم أخت الضحية و ممثلو بعض الجمعيات المغربية بشرق أمستردام ومؤسسات أخرى، بوقفات عديدة طوال الأيام التي أعقبت الحادثة، وذلك بحضور بعض وسائل الإعلام الهولندية، كما أقيمت مسيرة صامتة تنديدًا بما وقع وتضامنًا مع عائلة الضحية، انطلاقًا من مكان الجريمة وصولًا إلى المسجد الكبير، حيث ألقى الإمام - كما يروي لنا أحد الذين حضروا في المسيرة - كلمة معبرة حث فيها المسلمين عامة، والمغاربة خاصة، على التحلي بالصبر والتعقل، والاقتداء بالتعاليم الإسلامية السمحة، ونحو ذلك من المواعظ التي من شأنها تجنبهم الوقوع في صدام مع الآخر، إضافة إلى ذلك أوردت بعض المصادر الإعلامية أن الكثير من المؤسسات

الرسمية تتلقى مكالمات هاتفية تترجم غضب الجالية المغربية، وأحياناً تتوعد بالتهديد والانتقام.

بعد هذه النازلة التي كسرت صمت مدينة أمستردام، وعكرت صفوها الذي أوت إليه بعد ضجة مقتل ثيو فان خووخ، وأثبتت مصداقية ما ورد في برنامج (المدينة الأحسن في هولندا) الذي اعتبر أمستردام أول مدينة على الصعيد الوطني، من حيث عدد القتلى، بعد ذلك إذن، ماذا كان موقف ممثلي الجالية المغربية والإسلامية مما حدث، هل تحركت المؤسسات الثقافية والدينية التي تمثل الأقلية المغربية؟ هل عبر السياسيون المغاربة الذين يقعون في البرلمان الهولندي عن شعورهم إزاء ما جرى؟ هل هب المثقفون والفاعلون الثقافيون المغاربة الذين شجبوا أيما شجب مقتل ثيو فان خووخ، رغم أنه أساء إليهم، وحط من كرامتهم، ومسخ الهوية التي يحملونها، أم أنهم لا يزالون يعتصمون بالصمت، وما انفكوا يفكرون فيما سيدلون به بشأن هذه الواقعة؟ لم نسمع بعد شيئاً، عدا آراء معدودة على أصابع اليد الواحدة لبعض الشباب الذي صادفته كاميرا الإعلام، أثناء تلك الوقفات الصامتة التي تلت يوم الجريمة، أو لممثلي بعض الجمعيات الفاعلة في الحي أو المقاطعة التي يوجد فيها مكان الحادث.

سوف لن نسبق الأحداث، لكن سوف ننتظر ما ستسفر عنه الأيام القليلة القادمة، ونحن نردد قول الشاعر الجاهلي طرفة بن العبد في معلقته:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود

المسلمون بالغرب في مواجهة العداء السياسي والإعلامي

1- نموذج العداء السياسي: بيم فور تاون؛ الشبح الذي ما عاد

يرعب الأجانب! (*)

عنه حياة رجل غير سوي!

المفاجأة غير المتوقعة هي السمة التي طبعت أجواء ما بعد الانتخابات البلدية بهولندا، والتي أجريت بتاريخ 6 مارس 2002، ولعل المتصفح للنتائج التي تمخض عنها ذلك التباري السياسي يخلص إلى نفس النتيجة/ المفاجأة، عندما يدرك أن الخريطة التمثيلية اعترافا تحول مباغت، تراجعت من جرائه حصص التيارات الحزبية الهولندية الرائدة، لصالح شخص واحد سرق منها الأضواء، ليصير حديث الساعة في كل المنابر الإعلامية الهولندية، سواء المسموعة أم المكتوبة أم المرئية.

لعلكم سمعتم أو قرأتم شيئا ما عن هذا الشخص غير السوي، الذي يدعى (بيم فور تاون Pim Fortuyn)؛ فهو من مواليد 19 فبراير 1948، ينتمي إلى أسرة كاثوليكية عريقة، كان أبوه تاجرا متقلا، ممتها تجارة الورق والأظرفة، وكان بيم المفضل عند أمه، حيث يسرد في سيرته الذاتية، أنه منذ نعومة أظفاره كان يسكنه

- كتب هذا المقال في 29 مارس 2002، وبعد ذلك التاريخ بحوالي خمسة أسابيع، تم اغتيال بيم فور تاون بالرصاص من لدن مواطن هولندي، وهو يغادر مقر ((Radio 3FM، الكائن بمدينة هيلرسوم، وذلك يوم الاثنين 6 مايو 2002 على الساعة 10:18.

شعور بالكبر والسيادة، وأنه سوف يصبح سيد هذا البلد، وكان يحس كلما تقدم به العمر أنه متميز، يحلم بأنه شيرشل أو بيرلوسكوني! ويضيف كذلك أنه سوف يكون متفردًا ليس لأنه يريد ذلك، ولكن لأنه كذلك، وقد درس في ستينيات القرن الماضي علم الإدارة والتسيير بجامعة أمستردام، إذ كان نشيطاً في الحركة الطلابية الأمستردامية، بعد ذلك أصبح لمدة 16 عامًا كاملة أستاذًا لعلم الاجتماع بجامعة خرونيנקن، وبعدئذ نال شهادة الدكتوراه من جامعة روتردام.

وقد نقص مختلف الأيديولوجيات، ابتداء من الماركسية، مرورًا بالتأثير الاجتماعي الديمقراطي، وصولاً إلى التوجه الليبرالي، وتجدر الإشارة إلى أن مجلة (مليونير) قامت ببحث حول ثروته المادية، فتوصلت إلى أن دخله السنوي يصل إلى حوالي 400 ألف أورو، منها 100 ألف أورو تدرها عليه كتبه المطبوعة والمقالات والأعمدة التي يكتبها، كما أنه مقابل محادثة إعلامية متلفزة عادية يتلقى على التو 4000 أورو، ويحصل خلال ساعات محدودة على ما يفوق دخله الشهري باعتباره نائبًا برلمانيًا.

وقد كان بيم فورتاون في البداية منتميًا إلى حزب هولندا الحية، لكنه بعد ذلك انسحب منه، ليخوض الانتخابات البلدية تحت مظلة اسمه الشخصي، معتبرًا أنه وأتباعه لا يشكلون حزبًا بقدر ما يشكلون حركة سياسية، فيحدث بذلك المفاجأة غير المتوقعة، ليشد إليه أنظار الجميع من مؤيدين ومعارضين، خصوصًا وأنه حقق نجاحًا باهرًا يتمناه كل ممارس للسياسة، فأصبح بذلك القوة الرابعة بهولندا بـ 18 صوتًا، كما أن آخر استقراء للرأي رشحه بأنه سوف ينال، في انتخابات البرلمان التي سوف تجرى في 15 مايو المقبلة، حوالي 27 مقعدًا؛ لهذا قد يتساءل المرء: لماذا هذا التقدم الخارق لشخص غير سوي؟ ما هو السر الخفي الذي يقف وراء ذلك؟ ألا ينم هذا عن تناقض صارخ لا يقبله العقل السليم؟

سر النجاح وخبر العادة

لا يمكن تفسير هذا الحدث السياسي إلا في إطار شمولي، يراعي الملبسات والخلفيات السياسية والثقافية والأيدولوجية والتاريخية الراهنة، التي تشهدها الدولة الهولندية، حيث يبدو أن ثمة أموراً شتى تسترعي انتباه كل مهتم بما يجري على الساحة السياسية الهولندية، من شأنها أن تصبح أرواقاً هامة في يد ممتلئ بالعبة السياسية، وهذه مسألة عادية عندما نتصفح التاريخ السياسي لكل أمة أو دولة، إذ يسعى السياسيون دوماً إلى جس النبض، وتحسس مواقع الضعف والإثارة لدى مختلف شرائح المجتمع، وجعلها شعارهم الأنبي والمرحلي في معترك الانتخابات، ويتضح في الآونة الحالية أن أغلبية للشعب الهولندي، ينقاد لا شعورياً نحو قضيتين ساخنتين، حاول العديد من السياسيين تبنيهما، وادعاء الذود عنهما، وهاتان القضيتان هما: أزمة الأخلاق والعداء للإسلام.

عندما نتحدث عن أزمة الأخلاق، نقصد بذلك تصاعد المد الشذوي/ اللواطى بالغرب عموماً، وهذه حالة انحرافية لا يقبلها العقل السليم، وما دام الإسلام يقف بالمرصاد في وجه هذه العاهة، فهو يصبح من خلال ذلك العدو الفعلي الذي ينبغي مجابهته أو تحيته، وهذا يكشف عن علاقة جدلية متداخلة بين هذين المعطين، إذ بمجرد ما يثار الكلام حول ظاهرة اللواط يكون الإسلام حاضراً وبقوة، سواء من خلال الموقف المناوئ الذي ينعته بالتشدد والتطرف والرجعية، ويتقدمه موقف بيم فورتاون، أم من خلال الموقف المعاضد، إذ يحاول كل غيور على الإسلام تبرئة ساحته، وتبرير خطابه الديني.

وفي هذا الصدد، يمكن وصف بيم فورتاون بالظاهرة المرضية

في الانتخابات الجارية التي تشهدها الدولة الهولندية، فهو شخص غريب المزاج والتفكير والتوقع، قلما يعرف التاريخ مثله، وهو يشيد أطروحته السياسية على التغيير الراديكالي الشمولي، على صعيد كل الميادين، سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو غير ذلك، مما دفع أغلب القوى الحزبية والسياسية بهولندا إلى التصدي له بشراسة، ليس لأنه ييغض الأجنب، وإنما لأنه يهدد مصالحها السياسية؛ لهذا السبب نرى الوزير الأول (فيم كوك) يحذر الهولنديين من اختيار بيم فورتاون، الذي يشكل كارثة للدولة غير المستعدة لفقدان ما حققته بعد أمد طويل من الكفاح، وأن اقتصادها غير مهيا للتجريب، وإلا سوف يفقد الكثير مما حققه من مكتسبات، فتتشأ بذلك مشاكل اجتماعية واقتصادية لا حصر لها.

كما أن البعض نعت بهتلر نظرًا إلى أفكاره النازية والعنصرية، التي تقلل من قيمة ما هو أجنبي وتحقره، في حين وصفه الآخرون بموسوليني بسبب آرائه الفاشية، التي لا تأخذ بعين الاعتبار المصالح العامة للجميع، من حق التعليم والصحة والرأي وغير ذلك، وهي ملك لعامة الشعب الهولندي كما ينص على ذلك الدستور الهولندي، دونما تمييز بين الهولندي الأبيض أو الأسود، الأصلي أو الأجنبي، المسلم أو غير المسلم وهكذا دواليك.

فه صنع الشبهة!

وقد توأكب مع الإعلان عن نتائج انتخابات مارس البلدية إصدار كتاب بيم فورتاون، الذي يحمل عنوان (ثمان سنوات من حكم التحالف المخرب)، ويتعرض فيه بالنقد والتجريح لثمان سنوات من سيادة الأحزاب الرائدة، طارحًا مشروعه السياسي باعتباره بديلا ناجعا، ويرى وزير المالية الحالي (زالم) أن هذا

الكتاب يتضمن أشياء غريبة لا يقبلها المنطق، فهو يدعو إلى إيقاف التعويضات التي تمنح لمرضى السرطان، كذا المساعدات الاجتماعية التي يتلقاها ذوو الدخل الأدنى على الكراء وغير ذلك، ويخلص هذا الوزير إلى أن فورتاون يريد أن يحل المشاكل والضائقات المالية التي يتخبط فيها الشعب، ويحدث الإصلاحات دون أن يخرج ولو (خلدة) واحدة!

ومن القضايا التي يتناولها الكتاب، نجد التعليم حيث يرى أن الأزمة التي تعتريه، تحل عن طريق استعمال التلاميذ للحاسوب داخل منازلهم دون الذهاب إلى المدارس، التي تصبح جد صغيرة، والجامعات كذلك، حيث لا يتعدى عدد طلابها ستمائة طالب. كما يدعو إلى التقليل من مستوى البيروقراطية مع تصعيد الحماية والأمن، عن طريق زرع الشرطة في كل الأماكن، أما فيما يخص ملف الهجرة فينبغي ألا ينال الأحقية في ذلك إلا بعض الأوروبيين، كالفرنسيين والألمانيين والإنجليزيين، مما دفع وبشدة أغلب قياديي وزعماء الأحزاب السياسية المعروفة في هولندا، إلى التصدي له، وإعلان القطيعة مع أي تعامل أو تعاون معه، إلى درجة أن ناطقاً باسم حزب العمال اعتبره بكل وضوح شخصاً غير اجتماعي.

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن فورتاون ييغض كل ما هو أجنبي، لكن وثيره كراهيته للإسلام أشد مضاضة، لا سيما وأنه حط من قيمة هذا الدين وأهله، عندما اعتبر الثقافة الإسلامية ثقافة رجعية ومتخلفة! وكأنه يدرك أن المعادلة الجديدة السائدة في الغرب عامة، وفي هولندا خاصة، تتطوي على أنك إذا كنت تريد أن تصبح مشهوراً في رمشة عين، يحسب لك ألف حساب، فقم بشيء يلفت الآخرين، إعجاباً به أو (قرفاً) منه، ومن هذه الأشياء الرائجة اليوم نجد العنصرية، الشذوذ الجنسي، العداء للإسلام ونحو

ذلك، ويبدو أن الإسلام أكثر تلك الأشياء والقضايا حساسية وإثارة للبعض، مما يدعو الكثيرين إلى استخدام هذه الورقة الرابحة لقضاء وطهرهم السياسي والأيديولوجي.

عود على بدء، يظهر أن طموح هذا الرجل غير السوي القديم، وهو طموح يندفع نحو قمة التفرد والتميز وسرقة الأضواء، هو الذي حفزه على الإساءة المباشرة إلى الإسلام والمسلمين، والدعوة إلى تقليص المد الإسلامي، وسد الباب في وجه كل أصناف الهجرة نحو هولندا، استشعاراً منه بأن أغلبية المهاجرين ذات جذور إسلامية، لكن الشيء إذا تعدى حده انقلب إلى ضده، وهذا ما جرى لفورتاون الذي تلقى، وهو يتهيأ للقيام بمحادثة إعلامية، ضربة بـ(التارئة) على وجهه، وذلك من قبل فتاة هولندية، كما أن الكثيرين ممن هب يبارك نجاحه بدعوا يعون فداحة وخطورة مشروعه السياسي المتطرف، فأخر استطلاع للرأي يؤكد أن شهرته بدأت تتدنى، ويتوقع أنه سوف ينال في انتخابات 15 مايو البرلمانية 23 مقعداً عوض 27 مقعداً، التي تكهن بها استطلاع سابق للرأي، كأنما الشبح المخيف الذي أربح العصفير البريئة في الشتاء الماضي، بدأ يحجبه الربيع باخضراره الممتد، لتستأنس به العصفير دون أن يثير لديها أدنى شعور بالخوف والرغبة!

2- نموذج العداء الإعلامي: الإسلام ضحية مقتل تيو فان خوخ أم

العكس صحيح؟

يوم أسود لم يسره في الحساب

كانت الساعة حوالي العاشرة صباحًا من يوم الثلاثاء 2 نوفمبر 2004 / 19 رمضان 1425، عندما قال لي أحد زملاء العمل، أن تليفونًا جاءه اللحظة، يخبره بأن مغربيًا يدعى (محمد ب)، قام هذا اليوم حوالي الساعة التاسعة صباحًا بالتعرض إلى المخرج الهولندي المعروف، الذي يسمى (تيو فان خوخ)، وهو متجه على دراجته نحو العمل، فقتله شر قتلة؛ حيث أجبره على النزول من على دراجته مطلقًا عليه النار، وهو يطارده إلى الناحية الأخرى من الشارع، ثم ذبحه في موضع العنق شر ذبحة، فوقف أمام جثته بكل شجاعة وجراة حتى تأكد من موته، فألقى رسالة من 7 صفحات على جسده، فلاذ بالفرار نحو إحدى منتزهات شرق أمستردام حيث الغابات والأشجار الكثيفة.

يبدو إذن، أن هذه الفعلة في غاية البشاعة، خصوصًا وأنها تحدث في مدينة أمستردام؛ رمز الحوار والحرية والتعددية في الثقافات والأديان واللغات والألوان والأجناس، وما يزيد هذه البشاعة فظاعة، هو أن هذا الحادث وقع على مرأى من الملأ، وفي مكان عمومي، غير بعيد عن الأنظار، حيث رصد الإعلام الهولندي بمختلف أصنافه شهادات حية، لمواطنين عاينوا الحادث بكل تفاصيله مما زاد الطين بلة، وضخم وقع الرهبة والهلع الذي

استفاقت عليه الدولة والشعب الهولنديين؛ كيف يحدث هذا في هولندا التي فتحت أحضانها للغرباء والفقراء واللاجئين؟ كيف يقع هذا في هولندا التي احتضنت مئات الآلاف، من رعاية الغنم والعمال والمتسولين والطلبة، فمنحتهم ما لم يحلموا به بتاتاً في أوطانهم الأصلية؟ كيف يحصل هذا في هولندا رمز التسامح والمواطنة والتكافل وغير ذلك؟

هذا الكلام صحيح مائة بالمائة! لكن لماذا وقعت مثل هذه الواقعة في دولة، يبدو أن مجرد الحديث فيها عن مثل هذه القضية مقرف وغير وارد؟ ما هي العوامل المباشرة والمعلنة التي تقف وراء مثل هذه الفعلة؟ ما هي الملابس العامة لهذه الحادثة التي سوف تشكل منزلقاً خطيراً، ومطباً عويصاً، في تاريخ الجالية الإسلامية في هولندا خاصة، والغرب عامة؟ هل هو مجرد عمل فردي أم فعل جماعي مخطط بإتقان وعن ترصد؟

خوفك سفرات القضية

حتى نفهم الأمر بشكل قريب من الصواب، واعتباراً أن كتابة هذه الورقة، جاءت مباشرة بعد هذه الحادثة، دون انتظار ما ستسفر عنه الإجراءات والاستنتاجات والبحوث، التي سوف تقوم بها، من غير شك، السلطات المعنية بالأمر، قبل ذلك إذن، يجدر بنا التعرف، ولو على جانب من شخصية ضحية هذه الواقعة، التي فاجأت الرأيين الرسمي والشعبي بهولندا، فهي تسمى تيو فان خوخ، وهو من مواليد غشت 1957 في مدينة دينهاخ، (سوف لن أحيط بحياته الشخصية والعامة، بقدر ما أشير إلى الحثييات التي لها علاقة سببية بالقضية)، فهو معروف بالعداء الأعمى للإسلام، والنبى ﷺ، وللمسلمين عموماً؛ فهو ينعت الإسلام بالتخلف

والرجعية، ويصف الرسول ﷺ بأنه مغتصب أطفال، ما دام أنه تزوج عائشة ؓ وهي في التاسعة من عمرها! بل ويعتبر المسلمين مجرد ناكحي ماعز!

ومثل هذه الأفكار المريرة وغيرها، ظل يفاجئ بها المسلمين أسبوعيًا بأحد الأعمدة التي يشارك بها في إحدى الجرائد اليومية الذائعة الصيت، هذا ناهيك عن الكثير من الحوارات والبرامج المتلفزة، التي يصرح فيها بكلام لاذع يصيب المسلمين في الأعماق، بكلام بذى يندى له الجبين وترتعد له الفرائص! ولا من يحاول فتح حوار صريح ومتوازن، يراعي خصوصيات كل الأجناس التي اتخذت هولندا وطنًا بديلاً لها، منذ ما ينيف على القرن، حتى ولو أنك تتأقشت مع بعض المواطنين أو المسؤولين الهولنديين، أجابوك بأننا في بلد حرية التعبير والرأي، ضاربين بعرض الحائط مبدأ حرية الدين واحترام كل العقائد، الذي ينص عليه الدستور الهولندي!

وما زاد الأمر تعقيدًا، فاختلط الحابل بالنابل، هو ذلك الفيلم الهولندي المعنون بـ(الخشوع submission) الذي أخرجه هذا المخرج، وضمنه مشاهد مثيرة تشوه الإسلام أيما تشويه، وتسيء إليه أنكى إساءة؛ وهو يستعرض عبر 11 دقيقة من الزمن حوارًا داخليًا أو مونولوجًا، لامرأة تبدو من حيث زياها أنها مسلمة، والذي عبارة عن نقاب أسود شفاف ناحية الصدر وبعض مواطن جسدها، كما أن جسد هذه المرأة مخطوط عليه آيات قرآنية، ويفاجأ مشاهد هذا الفيلم، عندما يرى أنها تتقدم نحو السجادة ليس للصلاة، وإنما لبث شكواها من الإسلام، حيث تقدم نفسها وكأنما كتبت عليها الأكم والشقاء، خلف لباس أسود لا يبين إلا عينيها، كما أنها تحاول سرد بعض أشكال المعاناة التي تعرضت إليها عبر مراحل حياتها، وقد

شارك بكتابة سيناريو هذا الفيلم أيان هيرشي علي، الصومالية الأصل، والهولندية الجنسية، والتي ارتدت عن الإسلام، وصارت تكيل بمكيالين لكل ما هو إسلامي دونما وازع أو رادع، وتلصق بالإسلام وأهله كل دنينة ومثبة، مما ساعدها على أن تفوز في الانتخابات الهولندية، فتصبح عضواً بارزاً في الحزب الثاني الحاكم VVD، ونائبة في البرلمان الهولندي.

والمتمعن في تفاصيل قصة هذا الفيلم، يدرك أنها تتمحور حول كاتبته، التي هي أيان هيرشي علي، فثمة تطابق تام بين سيرة حياتها، التي ترونها فيما تكتبه وتشره، وفيما تصرح به للإعلام الهولندي والغربي، وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على أن هذه الكاتبة المعادية لكل ما هو إسلامي، لا تروم تحرير المرأة المسلمة، بقدر ما تسعى إلى تشييد مجدها ونجاحها على أنقاض تلك المرأة، فتتظر إلى كل ما يحدث من تلك الكوة الضيقة، وتختزل كل التراث والإسهام الإسلامي الذي كان له شأن لا يضاهي، فيما عليه الإنسانية اليوم من ازدهار وتقدم، في قضية تافهة استطاع الإسلام فهمها وحلها منذ ما يربو على أربعة عشر قرناً، كذا تتطلق مما مورس عليها، إن صح ذلك، في بلدها الأصلي الصومال من لا أخلاقيات، لتوجه اتهامها إلى الإسلام برمته، وهي تتغاضى عن أن الإسلام ليس مسئولا، عما يحدث من خروق وانحرافات في الصومال وغيره من البلدان الإسلامية، وأن ما حدث لها هنالك، يحدث مرارا وتكرارا في الغرب، وأحيانا بأساليب ممنهجة، لكن لا ينقص هذا شيئا من ذلك الوجه الإيجابي والإنساني للحضارة الغربية، أما إذا تعلق الأمر ببلد إسلامي معين، سرعان ما يصير الإسلام مرمى السهام والشائعات والاتهامات!

وبمجرد أن طفا حدث مقتل فان خوخ على السطح، تكاثرت

الآراء، وتداخلت التحليلات، وما استرعى انتباهي من ذلك كله، هو ذلك الرأي الذي استتبطن أن أيان هيرشي علي كانت سبب شتى الولايات، التي بدأت تعترى تركيبة المجتمع الهولندي الراهن، وهي ويلات أنت على كل مكونات المجتمع دون استثناء؛ أجناب وأصليين، مهاجرين وهولنديين، مسلمين وغير مسلمين، ومن بين تلك الولايات اغتيال فان خووخ، فلو افترضنا مثلاً - والافتراض لا يغني هنا في شيء!- أن فان خووخ لم يأخذ بمبادرتها، وأنه لم يتعاون معها في صناعة ذلك الفيلم، الذي أساء كثيراً إلى روح التعايش السلمي، والحوار الثقافي الذي ساد المجتمع الهولندي طويلاً، وبث بذور التفرة والتصادم والعداء، رغم أن الدستور الهولندي يرفض ذلك مطلقاً، ربما لاتخذت الأمور مجرى مغايراً.

بين العداء الضمني والعلني

لكن صعود نجم فان خووخ تم في ظرفية ساخنة، مشحونة بالتناقضات إلى حد لم يسبق له مثيل، وأهم هذه التناقضات نجد الموقف الغربي من الإسلام، الذي يتراوح بين عدائين: أولهما يعتبر عداء ضمنيًا ممنهجًا، ومدعمًا سياسيًا وإعلاميًا وفكريًا وعسكريًا وغير ذلك، حيث الأيدي الخفية تخطط منذ حين لقهر الامتداد الإسلامي، الذي يطلق عليه الخطر الأخضر، وهم على وعي بأن ثمة أكثر من مؤشر على أن الإسلام الحضاري سيحسم المعركة لصالحه، سواء في المستقبل القريب أم البعيد، رغم تردي حالة الأمة الإسلامية وترهلها، فإن هذا التردي، أو ذلك الترهل، لا يمكن معادلته بما كانت عليه أيام الدولة العثمانية، ما دام أن ثمة أكثر من صوت يتعالى محملاً بنسائم اليقظة والصحو والتأملل الحضاري، وهذا ما يقض مضجع الغرب، الذي تتملكه الحيرة أمام

هذا الجسد الإسلامي المنهك، لكنه قابل لاستجماع قواه في كل آن! ففي هذه الحالة ينظر كل مسلم غيور على هويته الدينية إلى هذا التعامل الصادر من الغرب، على أنه تعامل حربائي، يعتبر في الثقافة الإسلامية مجرد نفاق، يظن لك صاحبه معاملة مزدوجة، تحمل سلوكين أحسنهما أسوأ، أو خيرهما شر، أو أحلاهما مرا!

أما ثانيهما فهو عداء علني يسيء إلى ما هو إسلامي بصوت عال، وقد تصاعد هذا السلوك نوعاً ما في تسعينيات القرن الماضي، وبالتحديد في أعقاب سقوط النظام الاشتراكي، حيث بدا للغرب أن الإسلام هو اللد الجديد المرشح لأن يكون طرفاً في معادلة المواجهة الحضارية المقبلة، وهذه الرؤية لم تقتصر على كواليس السياسيين، أو بحوث الأكاديميين، أو اهتمامات المثقفين، بقدر ما تسربت إلى حياة الناس العاديين، عن طريق الإعلام، الذي وفر كل جهوده البشرية والمادية للتقريب في ذاكرة وواقع الإسلام، وتقديم صورة مقزّمة حول هذا الدين، الذي لم تتعد أغلب التناولات الإعلامية الغربية جانبه الشكلي، الذي عادة ما يختزل في اللحية والنقاب واللامساواة بين الرجل والمرأة والقصاص ونحو ذلك، وفي هذا النطاق يندرج الخطاب الإعلامي الذي كان يقدمه نيو فان خو، وحتى مصطلح الخطاب في هذا المقام غير مناسب، إذا ما تمعنا في كتابات هذا الصحفي/المخرج، وهي كتابات محشوة بالقذف والشتم والتقيص والتحقير؛ لذلك ارتأينا أن نسمي ذلك: السباب الإعلامي! حيث إنه إذا كان العداء الضمني من الغرب للإسلام، لا يعدو أن يكون مجرد نفاق لا أقل ولا أكثر، فإن العداء العلني ما هو إلا سباباً معلوماً!

مه هي الضحية الحقيقية؟

قد يقول المرء إن الضحية الحقيقية لهذا الحادث الدموي الرهيب، هو ذلك المخرج السينمائي الذي صرعه ذلك الشاب المسلم، فهذا صحيح على مستوى الواقع الملموس، حيث يبدو للإنسان العادي أن إنساناً قتل، وأنه ضحية ذلك القتل، لكن على صعيد الواقع المنظور، وهو واقع لا يدرك إلا بالرؤية الثاقبة للأحداث، وما ينجم عنها من أبعاد وتداعيات، ومن خلال هذه الرؤية، وفي إطار المناخ العام الذي شهد هذا القتل، استتبطننا أن الضحية الحقيقية ليست تيو فان خوخ، ولا غيره، وإنما الإسلام! الذي صار مشجباً يعلق عليه كل من هب ودب، أحقادهم المبطنة، وازدراءاتهم المهينة، وهم يدرون أن لهذا الدين أصحابه الذين تأخذهم الغيرة عليه، لكن رغم ذلك يتمادون في سلوكهم العدائي هذا، وكأنهم بذلك يقيسون درجة إيمان المسلمين وحرصهم على العقيدة التي يؤمنون بها.

ومثل هذه المعاملة الصادرة عن بعض الأوساط الغربية، شعبية كانت أو رسمية، تولد عند الكثير من المسلمين شعوراً بالغضب والإحباط والشحناء، الذي كثيراً ما يتخذ طابعاً صدامياً مع بعض مكونات الحضارة الغربية، وبمجرد ما يحصل هذا الصدام، توجه أيادي الاتهام إلى الإسلام، دون مراعاة لأحاسيس ملايين المسلمين، غير المسؤولين ولو عن ذرة من ذلك الصدام، ودون بحث في الأسباب التي تقف خلف تلك المعاملة غير المعتادة؛ لذلك يظل الإسلام دوماً الضحية الحقيقية، سواء من خلال تجاهله من قبل العديد من الأوساط الغربية، التي لا تتنظر إليه إلا من خلال نظارة، إما العداء الضمني، أو العداء العلني، أم من خلال تصرف المسلمين أنفسهم، الذين يسقطون تحت ذريعة الغيرة على الإسلام

في مآزق الإساءة إلى الإسلام، فيسيئون بذلك إلى دينهم وإلى أنفسهم، وهذا لا يعني أننا ضد الغيرة على الإسلام، بقدر ما ندعو إلى غيرة مدروسة ومعقنة، غيرة تنزل الأمور منزلتها التي تناسبها، وتجعل لكل مقام مقالا.

حقاً، إن ذلك الموقف الهجومي والعدائي ضد الإسلام الذي قاده تيو فان خوخ وغيره كثيرون، من شأنه أن يسبب أكثر من رد فعل، خصوصاً وأنه يوجه سهامه إلى ما هو مقدس في هذا الدين، كالله سبحانه وتعالى، والقرآن الكريم، والرسول صلى الله عليه وسلم، لكن ألم يكن في الحساب أن يحدث مثل هذا الفعل/القتل، من قبل إنسان مسلم له الغيرة على هويته ودينه، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المقتول هدد بالتصفية أكثر من مرة، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار كذلك أن ثمة الكثير من المسلمين الذين يعمي حبهم لدينهم، وغيرتهم عليه أبصارهم، فيفعلون كل شيء من أجله؟

لكن ومع ورود مثل هذه الاحتمالات، فقد أقام هذا الحادث الأمة الهولندية وأقعدتها، التي وصفته بحادث 11 سبتمبر الأمريكي! مما دفع البعض إلى نعت المسلمين بشتى الإهانات والمساوى، والنظر إلى كل من له شعر أسود بالازدراء والاحتقار، في حين أعلن البعض الحرب على الإسلام، فنائب الوزير الأول، ورئيس حزب VVD السيد زالم، قال بصريح العبارة: إن هولندا في حرب! فكانت النتيجة وخيمة ومؤلمة، حيث سجلت اعتداءات شنيعة على المسلمين، وتم تخريب مدرسة إسلامية، وبعض المساجد، ووضعت الكثير من المؤسسات الإسلامية في جميع أرجاء هولندا، في حالة حراسة وطوارئ، يحدث هذا ونحن في الأواخر من شهر رمضان الأعظم، ومقبلون على عيد الفطر المبارك، والإعلام العربي والإسلامي غير مبال بهذا الذي يحصل لحوالي مليون مسلم، بل والأنظمة العربية والإسلامية غير مكترثة بحال المسلمين، الذين لم

يدفعهم إلى الاستقرار في هذه الأرض إلا لقمة العيش والقهر والاضطهاد!

كما تجدر الإشارة إلى أن القاتل هو محمد ب، يبلغ من العمر 26 سنة، وهو هولندي الجنسية ينحدر من أصل مغربي، ولد وترعرع في هولندا، مما أذهل الرأيين الخاص والعام الهولنديين! وبعثر أوراق السياسة الهولندية، التي طالما فكرت في أن مفاهيم التشدد والإرهاب والتطرف وغيرها مستوردة من الخارج؛ لذلك عملت على استئصال كل أسبابها المباشرة وغير المباشرة، من مراقبة حازمة لحركة المرور الدولية، وتجسس متواصل على المؤسسات الإسلامية التي لها علاقة مع الخارج وغير ذلك، لكن غاب كليًا عن مخططاتها واستراتيجياتها، أن تلك المفاهيم السالفة الذكر قد تنبثق من التربة الهولندية، ويتبناها شباب هولندي محض، لم يدرس في السعودية أو غيرها من دول العالم الإسلامي، ولم يلتق أسامة بن لادن ولا غيره من الذين يتحدون الغرب، بل تعلم داخل المدرسة الهولندية، وأتقن اللغة الهولندية، واستوعب الثقافة والقيم الهولندية... وهذا هو حال قاتل فان خوخ محمد ب! غير أنه ومع ذلك، سارع الكثير من الإعلاميين والسياسيين الهولنديين إلى وضع كل المسلمين في سلة واحدة، جهلا منهم أو تجاهلا لمدى براءة الإسلام مما يلصق به، مما يقتضيه بعض الأفراد أو الجماعات من أعمال، ليست من صميم الدين الإسلامي، وإنما نتيجة تأويلات متعسفة لبعض النصوص الإسلامية، قرآنية كانت أو حديثية. وهذا معناه أن كلا طرفي الحادث ساهم في توريث الإسلام في مازق عويص، أصبح فيها الضحية الحقيقية التي ينبغي أن تحرر سواء من شتائم وازدراءات ثيو فان خوخ ومن شايعة، لم من غلو وتأويلات محمد ب ومن ذهب مذهبه!

وطني الذي زارني في المنفى!

(على ضوء المعرض المغربي الذي احتضنته مدينة أمستردام)

المغرب في أمستردام

حكى لي مؤخرًا أحد أصدقائي المثقفين أنه زار المعرض المغربي، الذي ينظم حاليًا بقلب مدينة أمستردام، تحت رعاية كل من ملك المغرب محمد السادس وولي عهد هولندا فيلم أليكسندر، وبينما وهو يتمشى بين أروقة المعرض، إذا به ينتبه إلى امرأتين هولنديتين تتحدثان عن المعرض بإعجاب وانبهار، حيث قالت إحداهما للأخرى ما معناه، أن الذين يعتبرون الثقافة المغربية ثقافة متأخرة ومتخلفة، إنما هذا الوصف ينطبق عليهم! وبعد مضي فترة من الاستكشاف الممتع لمكونات ومواد وتحف المعرض المتنوعة، التي تشبه تنوع المغرب الطبيعي والبشري والحضاري، اتجهت إحدى هاتين المرأتين إلى صديقي المثقف، وهي تطرح عليه سؤالاً لم يتوقعه، وهو: لماذا لا تفتخرون بثقافتكم المغربية الأصلية؟!

في الحقيقة، كنت قد نويت زيارة ذلك المعرض المغربي، الذي احتضنته مدينة أمستردام طوال أربعة أشهر، امتدت من نوفمبر 2004 إلى أبريل 2005، وما دام أنه سوف يستغرق كل هذه المدة، فلم أتسرع في الزيارة، بقدر ما ارتأيت أن أقوم بذلك لما يتسنى لي يوم فارغ، خال من العمل والالتزامات، خصوصًا وأن ظروف الحياة في الغرب لا تدع لك فسحة فراغ، حتى للأمور الإدارية، وبالأحرى للأمور الثقافية، من مثل زيارة معرض أو متابعة محاضرة أو ندوة! إلى درجة أن الإنسان أصبح هنا مربوطًا إلى

عربة الوقت التي تندفع إلى الأمام في جنون، دون أن تترك له حتى فرصة حك شعر رأسه، هكذا أصبح الناس هنا مرهونين بعقرب الزمن، إلى درجة أن الوقت أضحي أنفـس من الذهب، عكس ما يشير إليه المثل العربي الذي يجعل منه ذهباً! فالوقت هنا لا يغتال أو يقتل كما في العالم الإسلامي، وإنما يستثمر، فالمثل الهولندي المشهور: الموعد هو الموعد، يسيل على كل الألسنة، حتى الموسومة بالأمية.

عندما حكى لي صديقي المثقف ذلك الشبه حوار، قررت بلا تردد أن أزور ذلك المعرض، ليس وحيداً، وإنما مع زوجي وابنتي التي كانت حينذاك تبلغ من العمر حوالي خمسة أشهر، فخصصت يوماً كاملاً لذلك، يوماً أزور فيه وطني، ليس عبر الطائرة، أو عبر رحلة الثلاثة آلاف كيلومتر، وإنما عبر الترام من منزلي الكائن في غرب أمستردام، نحو ساحة (Dam)، حيث تتموقع (الكنيسة الجديدة) (De nieuwe kerk) العتيقة، أين يقام المعرض.

لقد كنت دوماً أقول لأصدقائي ومعارفي، إذا كنتم مشتاقين إلى الوطن، فعليكم بزيارة قنصلية المغرب بأمستردام! فذلك يجعلني أستحضر فكرة جدلية أو عقدة الأمومة والبنوة أو الأم والابن، التي ضمنها المفكر الإيراني علي شريعتي كتابه (العودة إلى الذات)، حيث يستجلي أن الأم رغم أنها تضرب ابنها الصغير فهو يلجأ إليها، كأنه يحتمي منها بها! وهذا نفسه يسري على العلاقة بين المستعمر والمستعمر، فهو رغم أنه قهر العديد من الشعوب واستعبدها وسرق ثرواتها، فإن هذه الشعوب - بعد استقلالها - تلجأ إليه! نفس هذه العقدة تنطبق على المهاجرين والوطن، فرغم أن سياسة الدولة أو الوطن الذي ينتمون إليه تمارس عليهم الحيف والتقصير والجور، فإنهم في آخر المطاف يلجئون إليه!

كذلك حدث لي عندما لجأت إلى وطني الذي زارني في المنفى! أولاً لأروي منابت الحنين التي تتغرس في وجداني، وثانياً لأكسر أسطورة التخلف التي ينسجها الآخر علي وعلى وطني المتحضر، رغم أنه يوجد في موضع لا يحسد عليه في لائحة ترتيب الدول من متقدم إلى متأخر، أو من منتج إلى مستهلك! فأحاول فهم نفس ما فهمته تلك المرأة الهولندية، التي رأت في المغرب، من خلال ذلك المعرض، عالماً زاحراً يوحى بالافتخار، الذي لا يحس به غالبية المغاربة الموجودين في المهجر، وأستببط أسباباً جديدة تعزز لدي ذائقة الفخر والاعتزاز بتربتي الأصلية، لكن أنكفي هذه الذائقة لإقناع الرجل الأبيض أو الأحمر، الذي لا يرى في هؤلاء الجنوبيين الذين يطلعون في العواصم الغربية كالقطر، إلا رعاة للبهائم، لا يملكون حتى قوت يومهم، وما جاءوا إلى الغرب إلا فراراً من الجوع والأوبئة؟!

حول مكان و زمان المعرض

إن تنظيم معرض المغرب بمدينة أمستردام تم في ظرفية تاريخية حساسة، حيث تواكبت شتى الأحداث التي اعترت وجود المهاجرين المغاربة بهولندا، فجعلته وجوداً منفصلاً للحياة العامة، كما تطالعا الصحافة الهولندية، وكما تنقل إلينا آراء العديد من السياسيين والمسؤولين، وبغض النظر عن تلك السلوكات اليومية المنحرفة التي يزاولها عدد من الشباب المغربي، والتي تتمثل في السرقة والتزوير وتعاطي المخدرات والإساءة إلى الآخر وغير ذلك، فإن أهم حدث جعل الكأس تفيض بما فيها، هو مقتل المخرج السينمائي الهولندي ثيو فان خوخ على يد شاب من أصل مغربي،

هذا المقتل الذي ران على كل الأصعدة والمستويات، رغم توالي الأيام، وتعاقب الليل والنهار، ما دام أنه ضرب بحدة في كبد النرجسية الهولندية، حتى إنه رغم مرور أشهر على ذلك، فالأقلام لا تريد أن تجف، والصحف لا تريد أن ترفع! والحديث ما زال يدور حول ذلك في كل النوادي والمجالس، ولم يخل من ذلك حتى هذا المعرض التراثي، إذ سألت الصحافة الهولندية وزير الثقافة المغربي الذي كان حاضراً أثناء افتتاح المعرض، عن مقتل ذلك المخرج الهولندي، فكان جوابه مفحماً وصائياً؛ عندما اعتبر القضية قضية داخلية بحثة، تهم الدولة الهولندية، وأن القاتل ما هو إلا مواطن هولندي!

في خضم ذلك الجو المكهرب، كان المغرب يعرض تراثه الخالد على الهولنديين، وكأن لسان حاله يقول: هذا هو المغرب الحقيقي، أما ما ترونه في شوارع أمستردام وغيرها، من تصرفات لا اجتماعية ومشينة، يقترفها شرذمة من الشباب المنحرف، فهي استثناءات صادرة من قلة قليلة لم تتلق التربية الضرورية، ما دامت تنتمي إلى أبسط شرائح المجتمع! محاولاً بذلك تهدئة روع الهولنديين، عن طريق تقديم ذلك المعرض، الذي يمكن اعتباره مسكناً، جاء لإطفاء شرارة الغضب الذي مس المجتمع الهولندي، جراء جملة من الانحرافات التي صدرت عن بعض أفراد الجالية المغربية بهولندا، لكن هل تمكن هذا المسكن من إطفاء تلك الشرارة؟ هل تم توصيل الخطاب الحضاري الذي أتى به المعرض إلى كل طبقات المجتمع الهولندي؟ هل كان تواصل الهولنديين مع مكونات ذلك المعرض مبنياً على الثقة والإيمان بالآخر؟

في الحقيقة إن مكان وزمان ذلك المعرض، كانا في غاية الاختيار والدقة، فالمكان هو الكنيسة الجديدة (De nieuwe kerk)

المشهوره التي تقبع في ساحة (Dam) الكائنة في قلب مدينة أمستردام، وهو متعدد الوظائف، فيستعمل أحياناً مثل بورصة مؤقتة، أو قاعة موسيقية، أو فضاء لتوزيع الجوائز والشهادات أو معرض أو غير ذلك، وهو بذلك اكتسب أبعاداً مختلفة تراثية كانت أو ثقافية أو حضارية أو معمارية أو ما إلى ذلك، تؤهله لأن يكون مستقطباً للزوار والمهتمين، فهو مشهود له ليس فقط على المستوى المحلي، وإنما حتى على الصعيد الوطني والعالمي، خصوصاً وأنه استقبل معارض كثيرة مثلت العديد من الدول والثقافات والديانات، وما المغرب هذه السنة إلا رقماً إضافياً على أرقام لائحة ذلك المعرض، سبقته أرقام وستعقبه أرقام أخرى لا تحصى! ومن بين أهم المعارض التي نظمت في هذا المكان تجدر الإشارة إلى: معرض حول بوذا (1995)، ومعرض الطريق إلى السماء (2000)، ومملكة ستوخانوف (2003) وغيرها.

أما الزمان فيمتد من 17 ديسمبر 2004 إلى 17 أبريل 2005، فهو بذلك يستغرق أربعة أشهر كاملة من الحضور المغربي داخل فضاء أمستردام، ويحمل شعاراً ذا دلالة زمنية وهو: المغرب 5000 سنة من الثراء، وهو بذلك يتزامن مع موسم الشتاء وجزء من موسم الربيع، وهما موسمان يتميزان بالحركة والإنتاج والعطاء، قبل أن يحل الصيف، فنقل الحركة، وينضب الاجتهاد، ويستولي على الأجساد الكسل، والتفكير في العطل! كما أن هذا الزمان الذي يعتدل فيه نوعاً ما الجو، يستجلب أكبر عدد من السياح، الذين لا محالة سوف يستهويهم معرض المغرب هذا، فينشئون إلى اسم المغرب المكتوب بخط كبير على بعض واجهات الكنيسة الجديدة، وهو مزين بخلفيات من الفسيفساء المغربية التقليدية.

طغيان البعد السياحي

لقد استتجت منذ البداية أن البعد الطاغي على هذا المعرض هو البعد السياحي، وما يعزز استنتاجي هذا، هو الملاحظات الآتية:

أ- كان الكثيرون يعتقدون أن هذا المعرض إنما جاء لحفظ ماء وجه المهاجرين المغاربة، وأنه حاول كشف اللثام عن الجانب الحقيقي للمغرب، الذي تضرب حضارته بجنورها في غور التاريخ، كما يحيل على ذلك شعار المعرض، الذي يتمحور حول 5000 سنة من التاريخ، وهو تاريخ يجعل الهولنديين ينشدون إليه في حيرة واندھاش، خصوصاً لما يقارنونه بتاريخهم الذي لا يتعدى النصف ألفية! لذلك كان لزاماً على منظمي المعرض (وأقصد هنا المغاربة) أن يخصصوا ميزانية لذلك، ولو بتخصيص نسبة مئوية محدودة، مما تدره الجالية المغربية المقيمة بهولندا على خزينة الدولة، فيجعلوا الدخول إلى المعرض مجاناً، بل ويجعلوا من هذا المعرض نفسه تقليداً سنوياً.

ب- لكن المنظمين لم يفكروا في هذا، بقدر ما فكروا في المداخل المالية التي قد يدرها عليهم هذا المعرض، خصوصاً وأنه يوجد في ساحة سياحية معروفة على الصعيد العالمي؛ لذلك حددوا ثمن التذكرة العادي في 10 أورو، فهو ثمن ليس مرتفعاً سواء بالنسبة إلى السياح، أم إلى المتقنين، لكن فيما يتعلق بالمهاجر المغربي العادي، فذلك يشكل معرقلاً يصرفه عن مجرد التفكير في ذلك المعرض! لذلك كان ينبغي أن تتواكب مجانية المعرض مع حملة دعائية وإعلامية محكمة، حتى ينشأ التحفيز اللازم لدى سائر المغاربة على زيارة المعرض. كما أن الشاي المغربي الذي كان مطعم مراكش يبيعه في المعرض، حبذا لو

أنه قدم مجاناً للحضور، حتى يثبت أن الشعب المغربي حقاً شعب سخي وجواد!

ت- وما دام المنظمون لم يفكروا في هذا الجانب المهم، فإنهم بذلك أغفلوا ذلك التحدي الثقافي الحقيقي الذي كان ينبغي للمعرض تبنيه، وهذا لا يعني أننا ننفي أي تأثير له على الهولنديين أو السياح الأجانب، فهذا واضح في ذلك الشبه حوار الذي دبجت به مقالي، لكن ذلك لا يتجاوز النخبة المثقفة، في حين يظل الإنسان العادي، سواء الهولندي أم المهاجر، في غياب تام عما يحدث، وبذلك تظل وجهة نظر كل واحد منهما حول الآخر ثابتة.

ث- ثم إن أي قراءة سريعة في نوعية الحضور الذي كان يزور أروقة المعرض، تجعل المرء يستقرئ أن أكثر من 70% من الزوار كانوا هولنديين أو سياحاً أجانب، وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على أن المعرض كان ذا طابع سياحي، وموجهاً بالدرجة الأولى إلى الآخر، وإلا فلماذا كان ذلك الغلاء الفاحش في أثمان المواد التقليدية المغربية والكتب والتذكارات وغيرها، التي كانت تباع لدى الجانب الأيسر من مدخل المعرض؟ أكان ينتظر من الزائر المغربي أن يبتاعها وهي موجودة عند أي جزار أو متجر مغربي بأثمان مناسبة، أم أن معرفة المنظمين العميقة بالسائح الأجنبي الذي تفتتح شهيته لتلك المبيعات، مهما كان غلاؤها هي التي أوحى لهم بفكرة بيع الشاي المغربي، وإقامة متجر للمنتوجات المغربية، وبأسعار تتناسب مستوى مدينة أمستردام السياحي؟!

ج- وتتضاف إلى ما سلف، ملاحظة من الأهمية بمكان تثبت البعد السياحي للمعرض، وهي تتعلق باللغة التي قدمت بها مواد المعرض، وهما اللغتان الهولندية والإنجليزية، وهذا يعني أن

الزبون المنتظر، إما أن يكون هولنديًا يتحدث اللغة الهولندية، أو سائحًا أجنبيًا يتقن اللغة الإنجليزية، أما من لا يعرف إحدى هاتين اللغتين، فما عليه إلا أن يبقى في المنزل أو على الهامش أو خارج أسوار المعرض، وهذا يعني أن الخيار الثقافي لا يمكن اعتباره هاجس هذا المعرض، ما دام أنه يقدم تراثًا مغربيًا بغير لغته، أو تراثًا مغربيًا لا يحمل من الثقافة إلا ما هو فلكلوري، المقصد منه تسليّة الآخرين وملء مذكرتهم السياحية، لا توصيل ذلك البعد الحضاري، الذي يبرز للآخر أن المغرب هو أكبر من أن يختزل في ثقافة الشيكات وهز البطن وطقوس الشاي وغير ذلك! حقًا إن المنظمين استعملوا اللغتين الهولندية والإنجليزية للتواصل أكثر مع الآخر، لكنهم لماذا ألغوا اللغات الأخرى التي كتب بها ذلك التراث، كاللغة العربية والأمازيغية! إننا لسنا ضد استعمال اللغات الأخرى في مثل هذه المناسبات، غير أننا ضد تغيب اللغات الأصلية التي ينبغي أن يقدم بها ذلك التراث، وتثبت برفقته ترجمات إلى لغات أخرى.

بين العلاقة السياسية وحركة الفرصنة!

نقرأ في منشور إعلامي أن المعرض يبرز عراقة العلاقات المغربية الهولندية، والتي لا يمكن إرجاعها إلى سنة 1960، حيث تم وصول أول العمال المغاربة إلى هولندا، وإنما تتجاوز ذلك إلى سنة 1605، التي عرفت الميلاد الفعلي لتلك العلاقات. وكان على هذا المنشور أن يوضح ولو في فقرة مختصرة جانبًا من هذه العلاقة، حتى يتمكن القارئ من رسم صورة أولية عن ذلك التواصل القديم الذي نشأ بين المغرب وهولندا؛ لذلك يجدر بنا في هذا الموضع، أن

نشير إشارة طفيفة إلى نوع تلك العلاقة التي ربطت بين هاتين الدولتين، والتي يمتد أصلها إلى ما يعرف بحرب الثمانين سنة (1568-1648) التي خاضتها هولندا ضد إسبانيا، حيث كانت من جهة المناطق المسماة الأقاليم السبعة بشمال هولندا في حالة تمرد، وكانت من جهة أخرى الدولة الإسبانية في مجابهة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط المقابلة لها، سواء منها التي كانت تحت سيادة الإمبراطورية العثمانية، أم التي كانت مستقلة كالمغرب.

هكذا، نشأ تحالف بين هولندا التي كانت عدوة لإسبانيا، وبين تلك الدول الإسلامية التي كانت بدورها عدوة لإسبانيا! كان طابع الصراع مع إسبانيا، الذي كان يطغى على كلا الكيانين، هو الدافع إلى ذلك التحالف الاستثنائي في تاريخ علاقة العالم الإسلامي مع القارة الأوروبية. وفي هذا الإطار حظيت هولندا بدعم كبير من المغرب الذي فتح موانئه لسفنها الحربية والتجارية، وبعد ذلك التاريخ توطدت العلاقات المغربية الهولندية، فأرسل المغرب سفيرا له إلى هولندا، واعترف بسيادتها على الأقاليم السبعة؛ ليكون المغرب بذلك أول دولة تقر بهذا الاعتراف التاريخي، وفي 24 ديسمبر 1610 تم تعزيز هذه العلاقة بتوقيع أول اتفاقية بين البلدين، وهي أول اتفاقية بين دولة إسلامية ودولة أوروبية، وبموجب بنود هذه الاتفاقية المبرمة يسمح بحرية الملاحة الحربية والتجارية للسفن الهولندية في الموانئ المغربية، وفي المقابل السماح كذلك للسفن المغربية بالإبحار في المراسي الهولندية، أما على المستوى الدبلوماسي فكان المغرب يبعث ممثلين له إلى هولندا، في حين نصبت هولندا قناصلها ببعض المدن المغربية كسلا والعرائش وطنجة وأسفي، هذا ناهيك عن العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت تبرم بين كلا الطرفين.

وتوجد في أحد أروقة المعرض لوحة توضح، بشكل أو بآخر، جانباً من هذه العلاقة التي قرنت المغرب بهولندا، وتكشف عن حركة القرصنة التي كانت تعم شواطئ البحر الأبيض المتوسط في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكان ينخرط فيها بعض البحارة الهولنديين، الذين اختلطوا بقرصنة شمال أفريقيا المسلمين، وتأثروا بثقافتهم وعقائدهم، فكان نتيجة ذلك أن دخل الإسلام للكثير من الهولنديين، هذا كل ما تشير إليه لوحة المعرض، وفي هذا تقصير كبير؛ لأن العلاقة المغربية الهولندية كما تشير المعلومات التاريخية المثبتة أعلاها، أكبر من أن تختزل في حركة القرصنة، التي توحى تاريخياً بالسطو والسرقعة وقطع الطريق! إنها علاقة توفرت فيها طوابع متنوعة، كالتحالف العسكري، والتعاون السياسي والدبلوماسي، والتبادل التجاري، والتمازج الثقافي وغير ذلك.

مكونات المعرض وتنوع المغرب الثقافي

بغض النظر عن بعض نواقص هذا المعرض الشكلية والتنظيمية، فإن الزائر يفاجأ عندما يكتشف أن مكونات المعرض ومواده، إنما تشكل عصارة ما أنتجته الحضارة المغربية على مدى خمسة آلاف سنة من التاريخ الما قبل إسلامي والما بعده، وهي حضارة امتزجت فيها الأجناس واللغات والثقافات والعقائد؛ لذلك تقع أعيننا في المعرض على معروضات من مشارب وأصول شتى:

لغ فعلى المستوى اللغوي توجد مواد أثرية وتحف تتطرق باللسان الأمازيغي، ويتجلى ذلك في حجارة منقوش عليها حرف تيفيناغ الأمازيغي، وقد وجدت في منطقة عين الجمعة بنسواحي الدار

البيضاء، ويعود تاريخها إلى الألفية الأولى قبل المسيح، ويطلق عليها البربرية الليبية، وهذه الحجارة هي من معروضات المتحف الأركيولوجي بالرباط، كما توجد مواد أخرى مكتوبة أصلاً باللغة العربية، وتجدر الإشارة هنا، إلى كتاب رحلة ابن بطوطة، الذي يعود إلى القرن الرابع عشر الميلادي، وكتاب الجغرافيا لأبي عبد الله البكري الذي يرجع إلى القرن الثاني عشر الميلادي، وترجمة يوحنا البطرقي لكتاب أرسطو طاليس التي تعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي، والقرآن الكريم المكتوب بالخط المغربي الكوفي، والذي يعود إلى القرن التاسع الميلادي وغير ذلك من الكتب والأسفار، وكلها مصنوعة من مختلف المواد، التي كانت تستعمل آنذاك، كالجلد والفضة والخشب والورق ونحو ذلك، وتتضاف إلى ذلك مواد أخرى مكتوبة باللغة الرومانية، مثل لوحات برونزية هي عبارة عن رسائل كتبت بين سنتي 161 و169 بعد المسيح، ومنها رسالة مكتوبة من قبل القيصر للروماني ماركوس أورليوس إلى كويديوس ماكسيموس حاكم موريطانيا آنذاك، ومنها كذلك نموذج لدبلوم حربي موقع بتاريخ 9 يناير 88 بعد المسيح، وكان هذا الدبلوم يقدم في روما ويحمل اسم القيصر دوميتيانوس.

لما على المستوى الديني فيمكن استجلاء أكثر من شاهد على التنوع العقدي الذي طبع تاريخ المغرب، إذ تحظى المرحلة الإسلامية بنسبة الأسد داخل المعرض، نظراً إلى الامتداد الإسلامي الطويل الذي طبع الشخصية والثقافة المغربية، فبدأ ذلك واضحاً للعيان في أكثر من رواق أو تحفة أو لوحة أو كتاب، إذ اللباس المغربي الموسوم بالطابع الإسلامي الذي يميل إلى تحقيق السترة، حتى كأنك أمام حجاب إسلامي لكن بذوق

مغربي، تتعدد فيه الألبسة من جلباب وفسنان وققطان (تكشيطة) وغير ذلك، وتتووع فيه الثقافات التي تتحدر منها هذه الألبسة من أمازيغية وجبلية وفاسية ورباطية وصحراوية وغير ذلك، وهي ألبسة تعود إلى أكثر من قرن من الزمن أو أقل بقليل، هذا بالإضافة إلى بعض الكتب الدينية المعروضة التي تؤكد إسلامية التاريخ المغربي، ومنبر خشبي مزين بالعاج والذهب، وهو من المدرسة البوعنانية بفاس، حيث يعود تاريخه إلى 1350 ميلادية. وهذا الحضور المكثف للدين الإسلامي لا يعني أنه ثمة غياب تام لأديان أو معتقدات أخرى، فعلى أحد جدران المعرض علقت لوحة توضيحية، تبين أن التاريخ المغربي كان محط تأثيرات دينية متباينة، وقد تصادف أن كانت في المعرض حلقة مكونة من زوار معهم مرشد، يشرح لهم علاقة المغرب التاريخية باليهود والنصارى، وكان يتم ذلك مقابل صخور منقوش عليها بالخط العبري، كما أن اللباس الذي كان معروضا لم يخل من نماذج يهودية مغربية، أما الحضور المسيحي فيتمثل في معتقدات بعض الأمراء والشخصيات الأمازيغية التي كانت معروفة قبل الفتح الإسلامي، كأوغسطينوس ويوبا وغيرهما.

للمغرب في حين يظل الجانب الاستيعادي والفني حاضرا بكل وزنه عبر كل أنحاء المعرض، وهو جانب يترجم قدرة الثقافة المغربية على الإبداع والخلق، الذي يضع الآخر في موضع الانبهار والانشداد غير المتوقع إلى هذه الثقافة، التي تحبل بخصايص الانفراد والاختلاف التي تميزها عن باقي الثقافات الإنسانية، وهذا يظهر في أغلب مكونات المعرض، من لباس وحلي وتجهيز منزلي وصناعة خشبية ونقش وفسيفساء ونقود وغير ذلك، وهذه كلها

صناعات أو فنون تتضح بما هو جمالي، يستسيغه الذوق الإنساني في كل زمان ومكان، هذا ناهيك عن بعض المنحوتات الرخامية والبرونزية التي احتواها المعرض، وهي معروضات تجذب الزائر الأجنبي بشكل منقطع النظير، وذلك لوجود نوع من التقارب بينها وبين فن النحت الأوروبي، وأهم المنحوتات التي تسترعي انتباهنا، نجد تمثال إله للنهر، الذي يمتد تاريخه إلى القرنين الثاني والثالث قبل المسيح، وهو مصنوع من المرمر، ويمسك قلة ترمز إلى الماء، متكئا على ذراعه اليمنى، كما يستوقفنا تمثال الأمير الأمازيغي يوبا الثاني، الذي كان يعشق الفن، ويتكلم لغات مختلفة، ويهتم بتدوين التاريخ والجغرافيا، ونصادف كذلك داخل بعض أجنحة المعرض تماثيل أخرى منها ما هو إنساني ومنها ما هو حيواني.

ويعزى غنى هذا المعرض سواء من حيث عدد التحف والمعروضات التي يحتويها، أم من حيث التنوع الثقافي الذي يسمه، إلى تضافر جهود مجموعة من المتاحف المغربية الذائعة الصيت وطنيا ودوليا، التي شارك كل منها بسهمه في صياغة معالم هذا المعرض، وهي: متحف الوداية والمتحف الأركيولوجي بالرباط، المتحف الإثنوغرافي بتطوان، متحف محمد بن عبد الله بالصويرة، متحف القصبه بطنجة، متحف دار الجامعي بمكناس، متحف دار سيدي سعيد بمراكش، متحف الباهية والبطحاء بفاس، ومتحف العيون، هذا بالإضافة إلى المكتبة الوطنية بالرباط.

جملة القول، إن تنظيم المعرض المغربي بأموال مستردام، شكل طفرة نوعية في تعامل السلطات المغربية مع ملف الجالية المغربية الموجودة في الغرب عامة، وفي هولندا خاصة، ما دام أنه يعتبر آلية ناجعة لتصحيح وضعية المهاجرين في عين الآخرين، وتعزيز

مكانتها داخل المنظومة الغربية، التي لا محالة بمجرد ما تطلع على هذا الإسهام الثقافي المغربي وأمثاله، سوف تتبدد في وعيها تلك الصورة النمطية الملبدة حول المهاجرين المغاربة، فتغير من أساليب تعاطيها لقضايا المهاجرين، غير أن تنظيم معرض ما أو غيره من الأنشطة غير كاف، إلا إذا كانت الأطراف التي تقف من ورائه، تؤمن بذلك التحدي الثقافي الذي يسعى إلى إثبات الذات الحضارية، لكن في نوع من الانفتاح المعقلن على الآخر، وفي هذا الصدد ينبغي أن نجعل من تلك النواقص المنهجية، التي اعتبرت هذا المعرض مكاناً قوئاً ونحن نستشرف المستقبل.

معركة الحجاب أو حصان طروادة الأخير

التحدي المتعدد الأبعاد

قبل حوالي ثلاث سنوات، قمت ببحث حول قضية الحجاب عند الطالبات المسلمات، داخل المجتمع الهولندي المتعدد الثقافات، وحاولت أن أستقري رأي بعضهن، بتوجيه جملة من الأسئلة التي ترتبط بالقضية المدروسة، وبعد ذلك استثمار آرائهن وأفكارهن أثناء كتابة البحث، فكانت الحصلة الأولى من ذلك التناول، أن ارتداء الحجاب في حياتهن يشكل تحديًا كبيرًا، حيث النظرة أو الموقف من المرأة المتحجبة في شوارع أمستردام، ليست هي نفسها في شوارع القاهرة أو بيروت أو طهران أو غيرها من العواصم والمدن الإسلامية، فإذا كان الحجاب داخل العالم العربي والإسلامي يشكل واجبًا دينيًا مفروضًا على المرأة بالنص؛ لذلك فهي مأمورة بارتدائه، كي تحجب عن عيون الرجال أنوثتها، التي قد تسبب ما يشبه الفتنة، التي تترتب عنها نتائج غير مقبولة دينيًا وأخلاقيًا وثقافيًا، فإن الحجاب في العالم الغربي لا يقف عند هذا الجانب، بل يتجاوزه إلى جوانب أخرى، فيصبح طرفًا مهمًا في المعركة الجديدة الدائرة رحاها بين الإسلام والغرب، وتصبح معه المرأة المسلمة المتحجبة في عين الآخر، رافعة لراية التحدي، ما دامت أنها - كما يتخيل البعض - تتناول على القيم الغربية الداعية إلى الحرية والمساواة والديموقراطية... ولا تخضع لأوامر العديد من المؤسسات الحكومية والتعليمية وغيرها، التي تفرض عليها التخلي عن لباسها الإسلامي، حتى تتال حظها الوافر من الحقوق، ومن

هذه الزاوية تنتظر هذه المؤسسات وكل من يجري مجراها، من إعلاميين وسياسيين ومتقنين وناس عاديين، إلى هذا الرفض من قبل المرأة المسلمة، لكل ما يهدد شكل لباسها، باعتباره مقوماً هاماً من مقومات هويتها الدينية، على أنه تحدٍ للثقافة الغربية، وخروج عن الخط العلماني الذي اختارته المجتمعات الغربية منذ النثلث الأول من القرن المنصرم.

أما الحصيلة الثانية، فكانت أن قضية الحجاب داخل الغرب تعتبر، بالنسبة إلى المرأة المسلمة، تحدياً حقيقياً في كل مكان وزمان؛ في الشارع، أثناء العمل، في المدرسة، وحتى داخل البيت، حيث كلما أشعلت جهاز التلفاز أو فتحت الكمبيوتر، تراءى لها إشهار ما ينقص من الحجاب، أو نقاش محموم يتهم على المرأة المتحجبة، أو مقال ما ينال من اللباس الإسلامي وهكذا دواليك، وهذا التحدي يمنح الحجاب أكثر من بعد، فلا يقتصر على ذلك البعد الديني والتعبدي المهيمن على هذه القضية داخل المجتمعات الإسلامية الأصلية، بقدر ما يتعداه إلى أبعاد أخرى:

البعد السياسي: إن الحجاب يبدو محملاً أو منطوياً على أيديولوجيا خطيرة، يمكن تشبيهها بتلك القنبلة الموقوتة، التي مما لا شك فيه سوف تنفجر، لكن أين؟ ومتى؟ فهذا ما يرهق ويؤرق الغرب، بل ويزيد من إرهاقه وأرقه، كلما ربط مسألة الحجاب بقضية الإرهاب، فلا يرى في الحجاب إلا تجلياً حقيقياً من تجليات (الإرهاب الإسلامي المعاصر) ومثل هذا التفسير الذي يخلقه الإعلام ويملاً به أعمدة منابرهم، وأوقات بثه، لا يعدو أن يكون مجرد تخمينات لا تمت بصلة إلى واقع المرأة المسلمة البسيطة، التي لا تتمسك بالحجاب، إلا لأنها تربت على ذلك، ولقنها مجتمعها أنه ضرورة دينية، كلما أخذ بها المسلم، كلما نال ثواب ربه، ونجا

من عقابه.

البعد الثقافي والرمزي: الذي يثبت بشكل صارخ حضور الثقافة الإسلامية داخل المجتمع الغربي، ويضفي بذلك على هذا المجتمع طابع التنوع المشكل من خصوصيات ثقافية ودينية جديدة، وُجدت في الغرب بوجود الأقليات الأجنبية التي استوردها للعمل عنده، أو هاجرت إليه جراء أسباب معينة، اقتصادية كانت أو سياسية أو علمية أو غير ذلك، فاستطاعت هذه الأقليات أن تحضر عبر الجسد الثقافي الغربي، بشكل مثير للنظر، فتساهم أيما إسهام في تلقيح وإثراء الفضاء الثقافي والاجتماعي الذي توجد فيه، فيظهر ذلك بجلاء على كل المستويات، وفي هذا الصدد ينتصب الرزي الإسلامي باعتباره شكلاً ثقافياً وافذاً على الغرب، شكلاً ثقافياً استطاع أن يوجد له حيزاً مهماً، داخل الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الغربية، ومن ثم يتسرب حتى إلى العادات الغربية، فيتم استعماله حتى من لدن الآخر، ولو كان غير مسلم، وذلك على أساس ثقافي محض.

البعد الاجتماعي: إن الناس ينظرون إلى المرأة المسلمة المتحجبة بالغرب، نظرة مغايرة، فإذا استثنينا ذلك الموقف السياسي المشار إليه آنفاً، يمكن تسجيل موقف آخر، قد نعتته بالموقف الاجتماعي، الذي يصدر عن ذوي التفكير المعتدل، فلا يرون في المرأة التي ترتدي الحجاب، إلا إنساناً مؤمناً، يتقرب بذلك إلى خالقه، فهو حر في ذلك، ما دام أنه لا يسبب مضرة للآخرين، وقد حكّت لي امرأة هولندية عاشت بعض التغيرات التي مسّت المجتمع الهولندي، أنه في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، كانت النسوة الهولنديات المسيحيات المؤمنات يرتدين زياً لا يختلف كثيراً عن الحجاب، وكان المجتمع ينظر إليهن بشكل عادي، مما

جعلني أستخلص أن هذه المعركة التي يديرها الغرب، ليست موجهة إلى الحجاب في حد ذاته، وإنما إلى الحجاب باعتباره مقوماً ومظهراً إسلامياً، فلو أنه كان عادة هندوسية أو بوذية لما وصل الأمر إلى هذا الحد!

البعد النفسي: وهو ذو حدين؛ أولهما يقترن بالمرأة المسلمة نفسها، التي تعيش في حرب نفسية، جراء هذه الهجمات السياسية والإعلامية المتوالية التي تتعرض إليها، وأحياناً يكون هذا الجانب النفسي أضر لها من الجوانب الأخرى، مما يجعل الكثير من المسلمات إما يتخلين عن ارتداء الحجاب، أو يحاولن التوفيق في لباسهن بين الحجاب الإسلامي والزي الغربي! وثانيهما يرتبط بالإنسان الغربي العادي، الذي تضعه التأويلات الإعلامية والسياسية المنصبة على قضية الحجاب في حيرة من أمره، مما يؤثر على جانبه النفسي؛ فلا يعرف كيف يتعامل مع هذه العادة الإسلامية، بتحفظ أم بشكل عادي، برفض أم بقبول؟!

هذه الأبعاد المختلفة تسم قضية الحجاب داخل المنظومة الغربية، بشكل متفاوت، فقد يحضر البعد الثقافي لدى فئة معينة، ويغيب عند الأخرى، وقد ينظر البعض إلى الحجاب بنظارة أيديولوجية، فيعتبره خطراً محدقاً بالغرب، في حين يعامله الآخرون على أنه أمر عادي، لا يمكن أن يكون سوى عادة اجتماعية من عادات مجموعة بشرية ما، وقد تجتمع هذه الأبعاد عند شخص واحد، فيرى فيه عبادة ورمزاً وعادة وشعاراً ونحو ذلك. ثم إن إشارتنا إلى أن هذه الأبعاد المتعددة تحضر بكثافة في قضية الحجاب في العالم الغربي، لا تعني أنها لا تسري على هذه القضية في العالم الإسلامي، وإنما تعني أن الوجود الحديث من جهة للمسلمين بالغرب، واختيار الإسلام عقب انهيار الاشتراكية من جهة أخرى باعتباره طرفاً في الصراع ضد

الغرب، جعل ذلك التحدي الذي قد تمثله قضية الحجاب، يتخذ أبعاداً أكثر تنوعاً وبروزاً.

المفاجأة اللامتوقعة

لقد تفاجأ الكثيرون بالقرار الجديد الذي خرج به الرئيس الفرنسي جاك شيراك، حين أعلن في منتصف جنتير 2003، بقصر الإليزيه قانوناً يحظر بموجبه حمل وارتداء الرموز الدينية داخل المؤسسات التعليمية، وتتمثل هذه الرموز في الحجاب الإسلامي، والقلنسوة اليهودية، والصليب المسيحي، والعمامة السيخية، وهو يرمي بذلك إلى حماية النهج العلماني الذي اتبعته الجمهورية الفرنسية، انطلاقاً من أواسط عشرينيات القرن الماضي، ووقع هذه المفاجأة لا يتحدد في نوعية أو هدف هذا القانون الجديد، وإنما في أنها صادرة عن شخص لم يفكر أغلب الناس في أنه سيقوم بذلك؛ لأنه معروف ببعض المواقف المعتدلة، خصوصاً المتعلقة بالحرب على العراق، مما جعله يكسب تعاطفاً كبيراً من قبل الشعوب العربية والإسلامية، لكن بمجرد صدور قانون منع الحجاب انهار ذلك التعاطف، وصار معه الكثيرون يأسفون لهذا التغير الحزبي الذي طرأ على الرئيس الفرنسي، ويتساءلون حول الأسباب العميقة التي تقف وراء هذا الموقف الذي جاء في وقت غير مناسب، سواء لحالة الأمة الإسلامية، الموجودة في قاعة العناية الأمريكية المركزة، أم لوضعية الأقليات المسلمة في الغرب التي لا تحسد عليها.

والملاحظ أن هذا القرار لا يتعلق بمنع الحجاب فحسب، وإنما يضع في نفس السلة رموزاً لديانات أخرى؛ لذلك يمكن اعتباره قراراً أعمى، ما دام أنه لا يدرك تلك الفوارق الكبيرة بين هذه

الرموز من جهة، ولا يستوعب قيمة كل رمز، وفي إطار الثقافة والدين الذي ينحدر منه، فإذا كان الحجاب ضرورة دينية؛ لذلك فالمرأة المسلمة البالغة مأمورة بالنص بارتدائه، ولا خيار لها إلا ذلك، وغياب الحجاب يعني عصيانها لخالقها، وخروجها عن طاعته، فإن الصليب المسيحي أو القبعة اليهودية أو العمامة السيخية، لا تعدو أن تكون مجرد رموز دينية، وحملها أو طرحها لا ينقص ولا يزيد نرة في إيمان صاحبها، ويمكن تشبيه هذه الرموز، بشكل أو بآخر، بالسبحة أو القبعة التي يحملها بعض المسلمين.

إن اللامتوقع إذن، في إعلان حظر الحجاب، ليس في هذا الإعلان ذاته، وإنما في الشخص الذي صدر عنه ذلك؛ لأن الأوساط الإسلامية ألقت تلك المعارك التي تشتعل من فينة لأخرى حول الحجاب، حتى صار الأمر معتادًا ومألوفًا، علمًا بأن المرأة المسلمة المتحجبة محاصرة في عقر دارها، إذ لا زالت العديد من الأنظمة في العالم الإسلامي تنظر إلى الحجاب على أنه عادة خارجية، تحمل أكثر من شبهة، فما بالك في العالم الغربي الذي لا يفقه من الإسلام إلا ما يصل إليه مشذبًا بمبضع الإعلام، ولا يرى في ارتداء الحجاب إلا تحديدًا بصوت مرتفع للسياسات الغربية، التي تسعى إلى إدماج المسلمين وفق رؤيتها الحضارية والأخلاقية، وقناعتها السياسية والأيدولوجية. لكن الذي كسر ما كان معتادًا هو أن يلجأ الرئيس الفرنسي نفسه إلى سن هذا القانون، اعتبارًا بأنه يتصف بتوجه معتدل، يختلف جذريًا مع أطروحة أحزاب اليمين المتطرف، التي اعتادت تبني جملة من القضايا (كقضية منع الحجاب)، التي تمس المسلمين في العمق، فهل استلهم جاك شيراك من هذه الأحزاب المعادية للأجانب فكرة حظر الحجاب، أم أن ثمة أسبابًا خفية تقف وراء هذا القرار الذي لم يكن في الحسبان؟

لماذا قانون حظر الحجاب؟

بناء على متابعتنا للملابسات العامة التي تم فيها صدور قانون حظر الحجاب داخل المؤسسات التعليمية الفرنسية، وما لحق ذلك من نتائج متباينة ومواقف مختلفة، تمكنا من استجلاء بعض الأسباب المباشرة التي دفعت الرئيس الفرنسي إلى الكشف عن ذلك القرار، ويمكن ضبطها في النقاط الآتية:

حماية المرأة من الأصولية الإسلامية:

إن أهم عبارة احتوتها كلمة الرئيس أمام البرلمان الفرنسي هي: "لا يمكن أن نقبل علامات للتباهي بالاهتداء الديني، مهما كان نوعها ومهما كان الدين"، ويعدها يلغي معنى هذه العبارة، عندما يناقض نفسه فيسمح بحمل الرموز الدينية الصغيرة، وكأنه بذلك يدرك أن أهم رمز ديني ظاهر للعيان بشكل لاقت، داخل المجتمع الفرنسي هو الحجاب، ذلك لأنه لازم استعماله، ولا بديل له للمرأة المسلمة الملتزمة، وهو بذلك يحظر ضمناً مكوناً إسلامياً، أكثر مما يحظر أي مكون لدين آخر، ما دام اليهودي يستطيع بسهولة أن يستغني عن قبعته، علماً بأنه لا يستعملها إلا أثناء مناسبات معينة، وهذا يسري كذلك على المسيحي والسيخي وغيرهما، وتعضيذا لخطابه يخلص إلى أن الحجاب هو شكل من أشكال قمع المرأة المسلمة، التي ينبغي تحريرها من ذلك، لكن، ماذا بوسع جاك شيراك أن يقول لتلك المرأة التي اختارت الحجاب أو النقاب عن اقتناع وطوعية، وهل تسأل أثناء صياغة هذا القانون حول مدى درايته بعقلية هؤلاء المسلمين، ومدى إيمانهم بقضية الحجاب وغيره، وهو إيمان يسري كالدم في العروق، ولا علاقة له بتلك المفاهيم (المفبركة!)، كالأصولية والتشدد والتطرف والإرهاب

وغيرها، بقدر ما يرتبط ذلك باختيارهم العفوي للإسلام، وهو اختيار يملئ عليهم أن يأخذوا بتعاليمه، ويخضعوا لمبادئه، حيث المرأة غير محمية إلا بالإسلام، وخير دليل على ذلك، الوضعية المزرية التي آلت إليها، داخل المجتمعات الغربية، أين تتفاقم عليها المشاكل من كل حذب وصوب، ومجرد تصفح، على سبيل المثال، لإحصائيات الطلاق المسجلة داخل الدول الأوروبية، توحى لك بمدى ضخامة المعاناة التي تتخبط فيها المرأة المسلمة، التي أطلقت عنانها للحرية والاستقلالية والحدثة وغيرها، وها هي الآن تجني ثمار ذلك، المتمثلة في انحراف الأبناء، والعزلة، والأمراض النفسية والعصبية، وكثرة المشاغل وما إلى ذلك.

إخفاق سياسة الاندماج راجع إلى حمل الحجاب:

لقد حاولنا في موضع آخر تناول مفهوم الاندماج الذي تتبناه العديد من الدول الأوروبية، واستخلصنا أن ذلك المفهوم يظل على المستوى النظري محكمًا وشريفًا، لكن أثناء التنفيذ يعتريه أكثر من خلل، فينحو منحى أيديولوجيًا خلواً من الموضوعية والعلمية، وأشرنا إلى أن عدم تجاوب بعض المسلمين مع بعض قيم الثقافة الغربية، لا يعني أنهم لم يندمجوا، بقدر ما يشير إلى أنهم استطاعوا أن يتقنوا اللغات الغربية، ويتعرفوا إلى ثقافات البلدان التي يوجدون فيها، وينتظموا بشكل إيجابي ومنتج داخل سوق الشغل، لكنهم تحفظوا من الانخراط غير المعقلن في ثقافة الآخر؛ لأنه انخراط يحمل في طياته بذور الموت لثقافتهم الأصلية، ومن فينة لأخرى تكشف مختلف الآراء عن هذا الموت أو التذويب للآخر في بوتقة المجتمعات الغربية، ونفس الشيء يسري على أولئك المسلمات المتحجبات، اللواتي استطعن أن ينلن من مختلف الينابيع التي تصب في يم الاندماج، فتكلمن اللغات الأوروبية، ودرسن الثقافات

الغربية، وولجن مختلف المعاهد والجامعات، وتسلك إلى شتى المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية من أحزاب وبرلمان وغيرهما، كل هذا النجاح حققناه والحجاب يغطي رؤوسهن، ألا ينم هذا عن اندماج ما للمرأة المسلمة المتحجبة في الواقع الذي تعيش فيه؟ ألم يلاحظ الرئيس الفرنسي ذلك؟ ألم يقتنع بأن سياسة الاندماج أخفقت، ليس في فرنسا فقط، وإنما كذلك في البلدان الغربية الأخرى، لا شيء إلا لأنها تسعى إلى اغتيال هوية الآخر بالاحتواء والتذويت والهيمنة؟ وهذا أمر مستحيل، فالتاريخ القريب ما زال يسجل لنا أن ثمة شعوبًا أبيدت عن آخرها، لكن ما فتئت هوياتها حية ومستمرة!

عدم الارتياح لتنامي عدد المسلمين:

تشير الإحصائيات إلى أن عدد المسلمين بأوروبا الغربية وحدها، يقدر بحوالي 15 مليون مسلم، وهذا الرقم سوف يصل بعد 10 سنوات إلى أكثر من 20 مليون مسلم، وتمثل فرنسا حصة الأسد من حيث عدد المسلمين الموجودين فيها، والذين يقدرون بحوالي خمسة ملايين، وهذا التنامي الملحوظ لعدد مسلمي فرنسا، يخلف الكثير من المخاوف لدى الفرنسيين، فيحسون بقلق متزايد من هذه القنبلة الديموغرافية، التي يتضخم حجمها؛ لذلك تحاول السلطات الفرنسية خاصة، والغربية عامة، إيجاد حلول ناجعة لهذا الإشكال الكبير، ولو على حساب مصالحها الاقتصادية والمالية، كما تصنع هولندا التي تسن منذ سنوات طوال قانون العودة، الذي تشجع من خلاله الأجانب من أصول تركية ومغربية على العودة إلى بلدانهم الأصلية، مقابل إعطائهم مجموعة من الامتيازات الرفيعة، كمنحهم راتبًا يتعدى ستمائة أورو، واستفادتهم من التأمينات، وتمتعهم بالتنقل بين هولندا وأوطانهم، في حين يتنازل

هؤلاء عن الجنسية الهولندية، ويلتزمون بالعودة النهائية إلى وطنهم الأب، لكن تظل هذه الحلول نسبية، ما دام الأجانب يتشبثون بالبقاء في الديار الغربية، مما يدفع السلطات الغربية إلى إحكام الخناق عليهم، بنهج مختلف السياسات التي لا تخدم مصالح الأجانب، بقدر ما تضيق عليهم، وتضعهم أمام أمر واقع مر، ويعتبر قانون حظر الحجاب حلقة من حلقات ذلك السيناريو الذي يستهدف راحة وطمأنينة المسلمين بالمهجر.

تهديد العلمانية:

إن خير ما سجل بخصوص هذه النقطة هو موقف السيد محمد حسين فضل الله الذي كان رد فعله حول هذا القانون هو: "الحجاب في الإسلام التزام ديني، كما هي الفريضة الدينية، وعدم الالتزام به يمثل خطيئة ككل الخطايا، هل بلغت العلمانية مستوى من الضعف، ليخاف القائمون عليها قطعة قماش، أو قلنسوة توضع على الرأس، أو صليفاً يعلق على الرأس؟" من هنا، إن منع الحجاب باسم المبادئ العلمانية، هو في الحقيقة ضرب لمصادقية هذه المبادئ، اعتباراً بأن أهم مبدأ جاءت به الفلسفة العلمانية هو الحرية، فكل فرد داخل المجتمع يتمتع بهذا المبدأ، فيكون حراً في تعبيره ومعتقداته واختياره الشخصي وغير ذلك، بمعنى أن لا أحد يمنعه من أن يفعل ما يريد وما يحلو له، باستثناء إذا تجاوز حدّاً من الحدود التي يقرها القانون. وفي هذا الإطار يمكن اعتبار حمل المرأة المسلمة للحجاب، لا يتنافى مع الفلسفة العلمانية، ولا يهددها في شيء؛ لأن ذلك يدخل في نطاق حريتها الدينية والشخصية التي تقرها العلمانية نفسها، أما ما يتعلق بفصل الدين عن الدولة، فهذا أمر لا علاقة له بهذه القضية، إلا من حيث إنه يخدمها، إذ إن هذا الفصل يدع الدولة في شأنها؛ ويدع المؤسسات الدينية أو المتدينين

في شأنهم، لذلك فالرئيس الفرنسي يربط قضية الحجاب بمسألة العلمانية بأسلوب مبتسر وإسقاطي، مما يجعل خطابه ملفقاً وبعيداً عن الموضوعية والعقلانية، إلى درجة أن السياسات الغربية أضحّت كلما عجزت عن إيجاد حل لإشكال ما، ألقت اللائمة على المسلمين والأجانب!

وتستمر معركة الحجاب..

هكذا استطاع سن قانون حظر الحجاب داخل المنظومة التعليمية الفرنسية أن يخلق جدلاً ساخناً، تباينت فيه المواقف بين مؤيدة له ورافضة له، إلا أن الغريب فيها، أنه من جهة أصبح بعض ممن كان واجباً عليهم معارضة قرار الرئيس الفرنسي مساندين له، كما كان الأمر مع مفتي الأزهر والرئيس المصري، اللذين رأيا في هذا القانون قضية تخص الشأن الفرنسي، وأن على مسلمي فرنسا الامتثال له، وأن أي امرأة مسلمة تتقيد بمنع الحجاب، سينظر إليها من وجهة نظر الدين الإسلامي على أنها مجبرة على ذلك، ففي الوقت الذي كان ينتظر من مفتي الأزهر أن يتحرك بجدية وحزم، ويخاطب السلطة الفرنسية بأسلوب متسامح ومعقول، يجلي من خلاله حقيقة الحجاب داخل الشريعة الإسلامية، علها تستوعب الجانب الخفي من هذه القضية، فإنه صنع عكس ذلك، فألقى أمام الصحافة كلاماً لا يقوله حتى العلمانيون أنفسهم! ومن جهة أخرى صار بعض ممن كان يتوقع أنهم سوف ينزعون منزع الرئيس الفرنسي، يسجلون مواقف شريفة تقف جنباً إلى جنب مع المسلمين، وأقتصر في هذا الموضع على النقد الشديد الذي وجهه الدكتور رولان وليمز رئيس أساقفة كانتربري، أثناء خطبة عيد الميلاد، لمخطط الحكومة الفرنسية الهادف إلى منع

لرموز الدينية، بما في ذلك الحجاب الإسلامي، وعلى نفس المنوال خطا جوزيف ستروك، كبير حاخامات فرنسا، عندما عارض هذا القانون، وحض على التسامح.

هذا بغض الطرف عن العديد من المواقف التي صدرت عن مختلف الشخصيات الإسلامية، علماء كانوا، أو متقنين، أو سياسيين، أو غير ذلك، دون نسيان الشعوب المسلمة وغير المسلمة التي هبت إلى الشوارع، لتتدد بتذمر بهذا القرار الفرنسي، الذي لم يجلب لصانعيه إلا الويلات.

غير أن معركة الحجاب لم تتوقف عند الحدود الفرنسية، وإنما تجاوزت ذلك إلى بقع أخرى، مثل ذلك الحريق، الذي لا يريد أن يتوقف، فكلما أخذ رجال الإطفاء رقعة منه، انتقلت النار إلى رقعة أخرى، فبعض الأخبار تشير إلى أنه مباشرة بعد القرار الفرنسي، راحت بعض الولايات الألمانية تدرس مسألة منع الحجاب داخل المدارس، في حين كانت قضية التلميذة المسلمة شابينيا ببريطانيا، منذ سبتمبر 2002، والتي فصلتها ثانويتها عن الدراسة، بسبب زيها الإسلامي، تتفاعل وتتحول من محيط المدرسة إلى قاعة المحكمة، حيث سوف تنتصر التلميذة، وتحدث خيبة أمل عميقة في نفوس خصومها، وقد جاء على لسان للقاضي الذي كان يشرف على هذه القضية ما معناه، أن تلك الثانوية حرمت شابينيا من ممارسة حقوقها الدينية، وأنه يجب على المؤسسات التعليمية الالتزام بمقتضيات حقوق الإنسان. وتنتقل النار مرة أخرى إلى موضع آخر، لتستمر معركة الحجاب هذه المرة، في دولة ينعم فيها المسلمون بوضعية أفضل من التي يوجد فيها إخوانهم في باقي البلدان الغربية، في دولة كانت السباقة إلى الاعتراف بالدين الإسلامي باعتباره ديناً متساوياً مع بقية الديانات الموجودة دخلها، وذلك في بدايات القرن الماضي، وبالتحديد

في سنة 1912، وهذه الدولة هي النمسا، التي دعت وزيرة داخليتها ليزي بوركوب في مارس 2005، إلى منع المدرسات المسلمات من ارتداء الحجاب، لكن هذه الدعوة قوبلت بالرفض سواء من ممثلي الجالية المسلمة، أم من العديد من المسؤولين والسياسيين النمساويين.

خلاصة القول، إنه انطلاقاً من التفاعلات التي تنتج عن تلك الآراء التي تتعرض إلى قضية الحجاب، وهي آراء لا نهاية لها، ما دامت أنها تطفو على سطح الواقع من فينة لأخرى؛ لتثير جدلاً ساخناً يولد شعوراً غير محمود لدى كلا طرفي اللعبة؛ صاحب القرار وصاحب القضية، أو الجلال والضحية! مما يؤكد أن الاستهداف الذي يوجه إلى قضية الحجاب سوف لن يتوقف، طال الأمد أم قصر، وهذا يجعل منها ورقة خطيرة في صراع الإسلام والغرب، ورقة قد تشبه ذلك الحصان الخشبي، الذي يدعى حصان طروادة، الذي وظفته اليونان في معركتها ضد أعدائها الطرواديين، فهل سوف يستفيد المسلمون في معركة الحجاب من خبرة الغرب القديمة، فيوظفوا الحجاب بدهاء في عقر دار الغرب! الحجاب الذي يعتبر الورقة الأخيرة التي تشكل شوكة قاسية في حلقوم كل معاد للإسلام؟

الخاتمة

خلاصات مستنبطة وبدائل ممكنة

الخلاصات المستنبطة

لقد راہنا منذ البداية على أن نشكل رؤية تقريبية لوضعية المسلمين بالغرب، رؤية تركز إلى فهم تقريبي لشتى القضايا التي تهم هذه الشريحة من المهاجرين، التي قدر عليها أن تستقر خارج أسوار الوطن، لكن هذا لا يعني، بشكل أو بآخر، ادعاءنا ملكية الفهم المطلق أو التفسير النهائي لذلك؛ لأننا لا نرى في تناولنا هذا إلا محاولة شخصية، تغلح حيناً في نسج جانب من ذلك الرهان الذي بدأناه، ويعتريها أحياناً العوز، سواء في الاستيعاب أم الآليات أم غير ذلك، لكن رغم ذلك حالفنا الحظ في أن نستجلي جملة من الأمور التي تختزل للقارئ حيثيات مهمة من حياة المسلمين في الغرب، وهي مثبتة في الخلاصات الآتية:

لئن إن موقف المسلمين من الغرب أميل إلى الازدواجية منه إلى الأحادية، وهي ازدواجية تتخطى ما هو نظري وفكري إلى ما هو واقعي وسلوكي، وأهم ما يترجم هذه الازدواجية هو موقف قبول الآخر وفي ذات الآن رفضه! مما يعرض هؤلاء المسلمين إلى السقوط في مأزق التناقض سواء مع الذات، أم مع للهوية، أم مع الواقع، أم مع الآخر.

لئن مثل هذا الموقف يمكن تفسيره من خلال ذلك التباين الجذري، إما في طبيعة ثقافة كلا الطرفين؛ أي المسلمون والغرب، وإما

في بنية تفكير كل واحد منهما، اعتباراً بأن البنية التكوينية النفسية والعقدية والاجتماعية والثقافية وغير ذلك لكل منهما في غاية الاختلاف، وفي هذا إشارة واضحة إلى أن إخفاق الكثير من المحاولات والبرامج التي تسعى إلى فهم شخصية المهاجر المسلم، مرجعه إلى عدم مراعاة ذلك التباين الجذري في الثقافة والتفكير، مما يكسب تلك المحاولات طابع الإسقاط التعسفي.

ثم إن الفشل الذريع في التعامل الإيجابي من قبل الغرب مع المهاجرين المسلمين أو العكس، وهو فشل معترف به رسميًا، يكمن سببه الجوهرى في رفض العديد من أفراد الجالية الإسلامية للغرب الأيديولوجي، في حين أنهم يقبلون في انبهار على الغرب الحضاري، وهذا الرفض لا يفهم إلا من خلال مدارس شتى الأسباب المؤدية إليه، وهي التاريخ الاستعماري الأسود الذي نقش في ذاكرة المهاجرين أن الغرب ما هو إلا مستعمر قديم، نكل بأجدادهم، وسرق ثروات أوطانهم، ومسخ مكونات هويتهم الأصلية، ثم ذلك الاستغلال البشع واللاإنساني الذي مورس على جيل الهجرة الأول، الذي بعرق جبينه وعلى أكتافه بنيت الحضارة الغربية الحديثة، إضافة إلى الصراع الحضاري الجديد الدائرة رحاه بين الغرب والإسلام، حيث يفعل الاستعلاء العسكري المتأمرک والمتصهين على العالم العربي والإسلامي في نفوس مسلمي الغرب، فعل النار في الحطب، مما يعمق لديهم باستمرار شعور الرفض للغرب الأيديولوجي.

وإيماناً منا بروح النقد الذاتي الذي أثبتناه في مقدمة الكتاب، جدير بنا أن نستكنه أمرًا خطيرًا، قد يصدم كل غيور على الإسلام والمسلمين، وهذا الأمر هو في حد ذاته اعتراف بأن المسلمين الموجودين في الغرب لا يمثلون الإسلام خير تمثيل، فهم سفراء رديئون! مما يؤثر على صورة الإسلام لدى الآخر،

فلا يرى فيه إلا عقيدة تقنات على دماء القصاص والقتال والجهاد، لكن الحقيقة غير ذلك، فاعتدال الإسلام ووسطيته من شأنهما أن يستوعبا نسبة كبيرة من عادات وتقاليد الغرب، ويتكيفا بشكل تلقائي مع مقومات المدنية الغربية، ولنا في التاريخ دروس تحيل على أن الإسلام سبق وأن سار على هذا الدرب، فحقق نتائج باهرة في التعايش الثقافي والحوار الحضاري وما إلى ذلك.

لهذا التمثيل الرديء للإسلام في الغرب من قبل زويه، يكاد يحكم سائر مجالات وجوانب الوضعية العامة للمسلمين بالغرب، مما يجعل هذه الوضعية مفتوحة على عنصرين: العنصر الأول يبدو فيه المسلمون وهم يحققون توسعا كميا، يتحدد في نموهم الديموغرافي الملحوظ، وهو توسع ضروري لتوازن كفة الصراع الحضاري الإسلامي الغربي من جهة أولى، ولتثبيت الوجود الإسلامي داخل الغرب من جهة ثانية، لكن في مقابل ذلك، يترأى المسلمون في العنصر الثاني وهم يسجلون تراجعا كميًا، من حيث تمثيلهم الحقيقي واللازم للإسلام، وذلك بحكم غياب الوعي للضرورة لتأدية ذلك الدور الحضاري.

البدائل الممكنة

حتى لا يكون هذا المجهود المتواضع مجرد كلام في الهواء، نرأينا أن نختمه ببدايل، وهي كما أشرنا في المقدمة، مقترحات استجلبناها من خلال سواء انتظامنا المباشر في ذلك الواقع، وهو انتظام يجعلنا في تماس دائم مع شتى قضايا المسلمين المعيشة، هذا ناهيك عن الاكتواء الفوري بأغلب الأحداث الساخنة التي تمس هذا الواقع، وهو اكتواء يضعك في عين الحدث، مما يمنح خطابك نوعا من المصداقية، وهذه المقترحات/البدايل صالحة للاستثمار قصد

تصحيح وضعية المسلمين في الغرب، وهي مقترحات/بدائل مشروعة، لكنها غير نهائية، فهي قابلة للتشذيب والتعديل والنفي والإضافة، كما أن استثمارها ليس حكراً على أحد، بقدر ما هو ملك لكل الأطراف المعنية بالأمر، من جالية إسلامية ومواطنين غربيين وسلطات مختلفة. وهذه هي أهمها:

لإن فهم الآخر فهماً موضوعياً، يجنبنا الوقوع في شرك التصادم غير المثمر، لا يتم إلا بفهم ذواتنا، وهذا الفهم يكون بالعودة العقلانية إلى أساس هويتنا وشخصيتنا وثقافتنا، وهذا الأساس هو المرجعية الدينية التي نؤمن بها، حيث عقلانية هذه العودة لا تكون، في هذا الباب المقترن بقضايا المسلمين في الغرب، إلا باكتساب الوعي الصحيح بالأمور التي تمت بصلة إلى علاقتنا مع غير المسلمين.

لإن توفر السلوكات الإيجابية التي تصب في إفشاء التعاون والتراحم بين بني البشر، لا يكون دوماً كافياً لتحقيق مجتمع مثالي مبني على التعايش السلمي؛ لأن هناك العديد من المسلمين الصالحين الذين يتحلون بمكارم الأخلاق ومحاسنها، لكنهم يعجزون عن خلق تواصل فعال وهادف مع الآخر؛ لذلك نؤكد أن السلوك الصحي لن يترجم في الغرب إلى ثقافة المعاملة الإيجابية، إلا إذا تمكن المسلمون من تعلم أو إيجاد آليات وأساليب تلائم مقتضيات ثقافة البلد الذي يوجدون فيه، وتراعي نوعية العادات والتقاليد السائدة هناك.

لإن وأهم هذه الآليات تتمثل في تعلم لغة البلد الذي يستقرون فيه؛ لأن بواسطتها يسهل عليهم أداء الواجبات المفروضة عليهم، واستيعاب قوانين الدولة التي يحيون فيها، والواجبات هنا لا ينبغي أن تختزل فيما يصدر من المؤسسات الرسمية والحكومية، بقدر ما يتعداها إلى كل ما يربطهم من علاقات

ومصالح بالآخرين، أفراداً كانوا أو مؤسسات، وبواسطتها يتيسر عليهم كذلك نيل الحقوق التي يستحقونها. ثم إن إتقان لغة الآخر يعني امتلاك إمكانية فهم مقومات ثقافته وهويته، وغياب مثل هذه الإمكانية جعلت أعداداً من مهاجري الجيل الأول والثاني يتخبطون طوال أكثر من نصف قرن، في سوء التواصل أو انعدامه مع مكونات المجتمع الذي يستقرون فيه، فحكم عليهم بالتفوق والانعزال في تكتلات صغيرة ينظر إليها الغربيون بعين الريبة والتخوف.

وفي هذا النطاق يمكن إدراج آلية فقه الواقع، واعتماد فهم ديني لين بخصوص المسائل التي تعرقل تحقيق التعايش السلمي مع الآخر، وهذه مهمة علماء الأمة الإسلامية المدعوون إلى تطويع تلك المقولات الفقهية التقليدية التي تنتظر بالأسود والأبيض إلى العالم، فتجزؤه إلى دارين لا ثالثة لهما، وهما دار الحرب والسلام، وهم بذلك يقدمون أكثر من 50 مليون مسلم موجود في الغرب كبش فداء للحيرة والتناقض والانقسام، فينتجون لنا فقهاً واقعياً يراعي المتغيرات الطارئة على الكرة الأرضية.

وتأكيد نقاط التماس والالتقاء الكائنة بين ثقافة المسلمين الأصلية وثقافة الغرب، وهي نقاط لا تحصى، مع تجاوز أو تأجيل نقاط الخلاف والتوتر، وهذا يبدأ من الأخذ بالمشترك الإنساني الذي يوفق بين سائر البشر، حقاً إن كل مجموعة بشرية تتفرد بخصوصيات تميزها عن الأخرى، لكن ومع ذلك الاختلاف الملموس يمكن التسليم بأن ثمة قواسم مشتركة من شأنها أن توحد بين بني البشر، وإن تباعدت مللهم ونحلهم، واختلفت لغاتهم وألسنتهم، وتباينت ثقافتهم وعوائدهم، وهي قواسم نابعة من طبيعة الإنسان البيولوجية، وهيبته النفسية، وتركيبته العقلية، حيث التماثل في بنية الجسم والشعور والتفكير، من شأنه أن

يجعل هذا الكائن يحن إلى كل من تجمعه به هذه المكونات
والسمات، وبذلك يقبل عفويًا أو منهجيًا بناء جسر التعامل معه.
لـ زرع فكرة أن الإسلام لا يعادي أحدًا، بقدر ما يواجه الذي يبدأ
العداوة ضده، وهذا لا يضعه في موقع المعادي، وإنما في موقع
المدافع عن وجوده، هذه الفكرة ينبغي أن توضع نصب أعين
مسلمي الغرب، الذين كثيرًا ما ينساقون خلف بعض التفسيرات
الخاطئة التي ترى في غير المسلمين أعداء، يتوجب محاربتهم،
وهم يتناسون أن مجتمع المدينة ما هو إلا صورة تاريخية حية،
عن مجتمع متعدد الأعراق والثقافات والمعتقدات والألسنة وغير
ذلك، وهذه الصورة لا تختلف إلا شكليًا عن ذلك التعدد الذي
يطبع المجتمع الغربي المعاصر، وهذه الحقيقة لا ينبغي أن تظل
مرهونة بفكر النخبة وتظلماتها، وإنما يجب أن تعم على سائر
الصعد، وبين أوساط مختلف الشرائح الاجتماعية.

لـ الاستمرار في الحملة التي بدأتها العديد من الجمعيات
والمؤسسات بخصوص تحسين صورة الإسلام لدى الآخر،
وإنجاحًا لهذا المشروع الهادف، نعتقد أننا ملزمون بتحقيق
عنصرين حيويين، أولهما أن نبدأ بتحسين هذه الصورة لدى
المسلمين أنفسهم، وبالتحديد لدى أجيال الهجرة الأخيرة، التي
تفتقد الوعي الكافي بحقيقة عقيدتها وتاريخها وثقافتها؛ لأنها هي
التي سوف تتسلم في المستقبل القريب مشعل تمثيل الإسلام في
الغرب، وثانيهما أن تعم هذه الحملة أفقيًا، على سائر
المستويات كالبيت والمسجد والمدرسة والإدارة والحي والمدينة
والدولة وغير ذلك، وعموديًا على سائر الصعد، اجتماعية كانت
أو ثقافية أو سياسية أو تعليمية أو غير ذلك.

المؤلف

- ولد في أول يناير 1973 بقرية الدريوش/إقليم الناظور بشمال المغرب.
- درس اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية/جامعة محمد الأول بوجدة.
- تلقى تكوينًا خاصًا بأستاذة الدين الإسلامي بكلية التربية بأمستردام. (بعد حوالي ثلاث سنوات من التكوين توقف لأسباب معينة!)
- يحضر رسالة الماجستير بالجامعة الحرة بهولندا حول موضوع:
- الشعر العربي بين سلطة المعيار ونزعة الانزياح.
- يهتم بمختلف قضايا المسلمين بالغرب.
- يشتغل على القضية الأمازيغية وسوف يصدر له كتاب حول:
- الإسلام والأمازيغية؛ نحو فهم وسطي للقضية الأمازيغية.
- يبدع في مجال الشعر العربي والأمازيغي، وله مجموعات شعرية مخطوطة منها:
- في مهب الريح.
- الطين يعشب حزنا في وطني.
- شمس الحرية/شعر أمازيغي.
- يبدع في مجال السرد، وله مجموعة مخطوطة بعنوان:
- من السماء إلى الأرض.
- يكتب في مجال النقد الأدبي وقد تناول بعض القضايا الأدبية والشعرية بالدرس والتفسير، وهي إما منشورة في شكل مقالات متفرقة، أو ما تزال على شكل مسودات.
- عضو مؤسس لبعض الجمعيات الثقافية المغربية.

- * عضو منظمة كتاب بلا حدود.
- * عضو اتحاد كتاب الإنترنت العرب.
- * يساهم بالكتابة في شتى المنابر الأدبية والفكرية الورقية والرقمية، وله صفحات بمختلف المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت.
- * حاز الجائزة الأولى الخاصة بالشعر العربي، التي نظمتها جمعية الهجرة للثقافة والفن بأمستردام، وذلك بتاريخ 17 أبريل 2005، عن قصيدة ذاكرة العشق الموعود، المترجمة إلى اللغة الهولندية، والمنشورة في كتاب خاص بهذه الجائزة.
- * يمكن التواصل مع الكاتب عبر البريد الإلكتروني:

tijanib@yahoo.com

المحتويات

7	إهداء
9	المقدمة
19	الفصل الأول: راهن المسلمين في الغرب؛ تشخيص ومحاولة فهم
20	ديباجة
22	مساءلات لصياغة رؤية متوقعة
27	المسلمون في الغرب بين الحتمية الواقعية والتفسير الديني
27	للم تشخيص الممكن لوضعية المسلمين في الغرب
31	للم التفسير الديني المعتدل لوجود المسلمين في الغرب
37	ازدواجية موقف المسلمين في الغرب من الآخر
37	للم بين التمسك بالهوية الأصلية ورفض ثقافة الآخر
39	للم كبرياء الغرب وانخداع المسلمين
42	للم أخلاق الغرب وحيرة المسلمين
51	الحضور الإسلامي والأجنبي في بنية الثقافة الغربية (الثقافة الهولندية نموذجًا)
53	للم الثقافة الهولندية من التوحد إلى التعدد
54	للم بدايات الهجرة والاستقرار غير المتوقع
60	للم تجليات الحضور الإسلامي في بنية الثقافة الهولندية
64	اندماج المسلمين في الغرب بين الإمكان واللا إمكان
64	للم حول نشوء مصطلح الاندماج
67	للم حقيقة مصطلح الاندماج
70	للم الوجه الخفي لسياسة الاندماج في الغرب
77	ثقافة المعاملة وأهمية غير المسلم في الإسلام
77	للم الإنسان بين الاختلاف والائتلاف

78	للم ثقافة المعاملة في الخطاب الإسلامي
81	للم أهمية غير المسلم في ثقافة المعاملة الإسلامية
87	ثقافة الحوار أساس التعايش الإيجابي بين كل مكونات المجتمع
87	للم كيف نفهم الحوار؟
89	للم كيف نستثمر الحوار؟
92	للم كيف نستفيد من الآخرين؟
97	الفصل الثاني: راهن المسلمين في الغرب؛ نمذجة ومحاولة تقريب --
98	توطئة
100	التعليم الإسلامي بهولندا بين مطرقة الإعلام وسندان الدولة
101	للم نشأة التعليم الإسلامي بهولندا
103	للم تحديات في طريق التعليم الإسلامي بهولندا
105	للم التعليم الإسلامي في مواجهة الحرب الإعلامية، برنامج (نونا) نموذجًا -
111	محنة الإمام المغربي خليل المومني مع الإعلام الهولندي
111	للم مرحلة الصراع الإسلامي اليساري بالمغرب
114	للم مرحلة الصراع الإسلامي الغربي بهولندا
115	للم الأوروبيون أدنى من الخنازير والكلاب!
117	للم خلاصات عامة
120	هل المهاجرون المغاربة بإسبانيا ضحية الشراكة أم التبعية المغربية للإسبان؟ --
120	للم المغرب وإسبانيا؛ نفس الرهان والنتيجة مختلفة!
124	للم الحلم الإسباني الذي يتحول إلى سراب خادع
128	للم العلاقة المغربية الإسبانية بين الشراكة والتبعية
131	للم التسوية القانونية باعتبارها جسرا نحو الإدماج اللغوي والثقافي --
134	حين يتكالب السياسي والإعلامي على القانوني لطمس الحقيقة --
134	للم مدينة الهدوء التي يتأها الشعب
137	للم بشاعة الجريمة بين نفاق المستولين ورياء الإعلاميين
140	للم التناغم بين الرأي الرسمي والرأي الشعبي

142	للم الأقلية المغربية بين شجب المواطنين وصمت المسؤولين
145	المسلمون بالغرب في مواجهة العداء السياسي والإعلامي
145	1- نموذج العداء السياسي: بين فورتاون؛ الشيخ الذي ما عاد يرعب الأجانبا
145	للم عن حياة رجل غير سوي
147	للم سر النجاح وخرق العادة
148	للم فن صنع الشهرة
151	2- الإسلام ضحية مقتل تيو فان خووخ أم العكس صحيح
151	للم يوم أسود لم يكن في الحسبان
152	للم نحو فك شفرات القضية
157	للم من هي الضحية الحقيقية؟
160	وطني الذي زارني في المنفى
160	للم المغرب في أمستردام
162	للم حول مكان وزمان المعرض
165	للم طغيان البعد السياحي
167	للم بين العلاقة السياسية وحركة القرصنة
169	للم مكونات المعرض وتنوع المغرب الثقافي
174	معركة الحجاب أو حصان طروادة الأخير
174	للم التحدي المتعدد الأبعاد
178	للم المفاجأة اللا متوقعة
180	للم لماذا قانون حظر الحجاب؟
184	للم وتستمر معركة الحجاب..
187	الخاتمة/ خلاصات مستتبطة وبدائل ممكنة
193	المؤلف
195	المحتويات

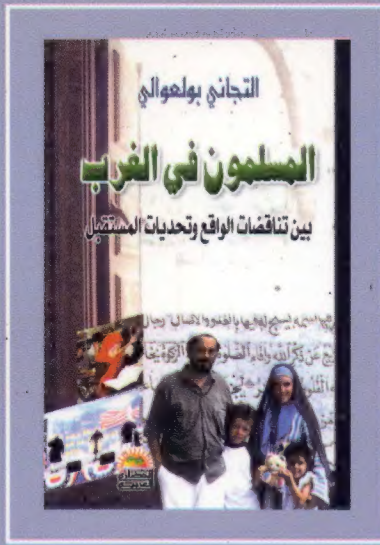
من قائمة الإصدارات

ترجمة د. علي فهمي خشيم	نظرة الغرب إلى الإسلام
التجاني بولعوالي	المسلمون في الغرب بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل
د. صابر محمد دياب	نظام الحكم في الإسلام
أحمد نور الدين سيد	عقيدة الإسلام
مجدي رياض	المقدس وغير المقدس في الإسلام
محمد إبراهيم مبروك	الإسلام والغرب الأمريكي بين حتمية الصدام وإمكانية الحوار
محمد إبراهيم مبروك	الإسلام للنفعي
محمد إبراهيم مبروك	حقيقة الطمأنينة
محمد إبراهيم مبروك	الإسلام الذي تريده أمريكا
أسامة عبد الحق	الإسلاميون الجدد : إلى أين؟
د. سعيد اللاوندي	عبد الرحمن بدوي فيلسوف الوجودية لهلرب إلى الإسلام
عبد الخالق فاروق	التطرف الديني ومستقبل التغيير في مصر
حمادة إمام	الإخوان والسلطة (تحالفات واهية وصراعات دامية)
حيدر طه	الإخوان والعسكر (قصة الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان)
د. جمال الصيني أبوفرحة	الخروج على الحاكم في الفكر السليسي الإسلامي
صالح الورداني	الحركة الإسلامية في مصر
صالح الورداني	الكلمة والسيف "محنة للرأي في تاريخ المسلمين"
خالد السيوطي	الشيعة الإسماعيلية الدعوة العقيدة والآثار
أحمد رجب	عبود للزمر. حوارات ووثائق
جمال عبد الرحيم	مدعو النبوة
ترجمة: سيد حسان	الحكومة والسياسة في الإسلام
د. جمال الحسيني أبوفرحة	النبي الخاتم، هل وجد؟ ومن يكون؟
هالة أحمد فؤاد	الكون يشهد الله بصفاته
د. سعيد اللاوندي	إشكالية ترجمة معاني القرآن الكريم
د. علي فهمي خشيم	هل في القرآن أعجبي؟
هشام كمال	الهندسة الوراثية في القرآن (أسرار الخلق والروح والبعث)
محمد عطا الرحيم، ترجمة: عادل حامد	عيسى المسيح والتوحيد
عبد العزيز مصطفى الخولي	الوجيز في بداية التكوين
تحقيق: محمد عمارة	رسالة التوحيد للإمام محمد عبده

علمني يا أبي (حوار حول رسالة الصلاة)	حسن سليمان
عالم الرسول ورحلة أهل البيت	محمد الشرقاوي شاه
فيثارة السماء "الشيخ محمد رفعت"	محمود توفيق
تفسير الأحلام من القرآن الكريم	عبد الرحمن حافظ
الناس والجن/السحر في القرآن/العلاج بالقرآن	سمير فراج
مسألة فقهية	اسلام امان القاوقجي
جهاد لا عدوان	د. محمد مورو
الجهاد في سبيل الله	أ.د. الحسيني أبو فرحة
الدعاء	أ.د. الحسيني أبو فرحة
الاستغفار	أ.د. الحسيني أبو فرحة
ذكر الله	أ.د. الحسيني أبو فرحة
الصلاة على النبي	أ.د. الحسيني أبو فرحة
الإيمان والشيطان	أ.د. الحسيني أبو فرحة
الحياة البرزخية في القرآن الكريم	أ.د. الحسيني أبو فرحة
الأبناء والأبناء	أ.د. الحسيني أبو فرحة
اليوم الآخر	أ.د. الحسيني أبو فرحة
الفتوحات الربيقية في التفسير الموضوعي لآيات القرآن الكريم	أ.د. الحسيني أبو فرحة
الدعاء والاستغفار وذكر الله والصلاة على النبي	أ.د. الحسيني أبو فرحة
أهمية قراءة القرآن وحق تلاوته	د. السيد عبد الحكم عبد الله
أهمية الصلاة في حياة المسلم	د. السيد عبد الحكم عبد الله
أهمية الصيام في حياة المسلم	د. السيد عبد الحكم عبد الله
أهمية الوقت في حياة المسلم	د. السيد عبد الحكم عبد الله
من أسرار العدين ٧٣ في القرآن والسنة	د. السيد عبد الحكم عبد الله
الوهاب جل جلاله	د. السيد عبد الحكيم عبد الله
أهمية الأيام العشر من ذي الحجة	د. السيد عبد الحكيم عبد الله
أهمية الرضاعة الطبيعية	د. السيد عبد الحكيم عبد الله
إعفاء اللحية وقص الشارب	د. السيد عبد الحكيم عبد الله
الكنيسة المارونية الواقع والمستقبل	د. جمال الحسيني أبو فرحة

بالإضافة إلى العديد من الكتب الأدبية؛ رواية، قصة، دراسات ونقد
وكتب متنوعة: سياسية، قومية، دينية، معارف عامة، تراث، أطفال.
خدمات اعلامية و ثقافية

الأراء الواردة في الإصدارات لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز



نحاول في هذا الكتاب تناول واقع المسلمين بالغرب، وهو واقع معقد يشهد تناقضات مذهلة، تتخذ طابعاً إشكالياً، يعجز معه الجميع عن صياغة حلول فورية لها، وفي خضم هذا التناول، يتم التعرض إلى مختلف قضايا المسلمين بالغرب، في شتى أبعادها التاريخية والثقافية والسياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية وغيرها، وذلك عبر فصلين رئيسيين:

أولهما يسعى إلى تشخيص راهن المسلمين بالغرب، ومن ثم محاولة فهمه فهماً معتدلاً، يوازن بين مشروعية الحفاظ على الهوية الأصلية للمسلمين، وبين ضرورة قبول الحضارة الغربية، ما إن لم يؤد ذلك القبول إلى الذوبان والتلاشي.

وثانيهما يعمق عن طريق النمذجة الملموسة لواقع المسلمين بالغرب، مجموعة من قضايا الساعة، وأهم هذه القضايا، التعليم الإسلامي، مسألة الحجاب، الغذاء الغربي للإسلام، ... إلخ.

